عدنان المنصر

موسم الهجرة إلى الكرامة

مقالات من الثورة التونسية

(جانفي - أفريل 2011)

2011

العنوان:**موسم الهجرة إلى الكرامة. مقالات من الثورة التونسية (جانفي-أفريل 2011).**

المؤلف: **عدنان المنصر**

العنوان الإلكتروني للمؤلف: amansar2002@yahoo.fr

عدد الصفحات: 170 صفحة.

الترقيم الدولي الموحد للكتب:

الإيداع القانوني: الثلاثة أشهر الثانية من سنة 2011.

المطبعة: المغاربية لطباعة وإشهار الكتب.

تصميم الغلاف: الأستاذة وفاء بورخيص

w_bourkhis@msn.com

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف

عدنان المنصر

موسم الهجرة إلى الكرامة

مقالات من الثورة التونسية

(جانفي– أفريل 2011)

ماي 2011

الفهرس

تقديم: هل المؤرخ مواطن؟ هل المؤرخ إنسان؟.....9

1- متفائلون ومتيقظون، الأمس واليوم وغدا وبعد غد.....13

2- كل الشعب ضد حزب الفساد.....17

3- هذه الثورة التي تنتصر كل يوم أكثر.....22

4- شراكة الاستبداد.....28

5- لن تكونوا ولاة أمرنا بعد اليوم.....34

6- آراء حول طبيعة المرحلة، وعمل الحكومة المؤقتة.....38

7- النخبة والثورة، حول انتقادات في محلها.....42

8- من يصر اليوم على تدمير معنوياتنا؟.....45

9- عقلية الثورة أم عقلية الغنيمة؟.....49

10- حول ثورة بدأت، ويجب أن تستمر.....53

11- يخافون من الثورة وليس عليها.....58

12- فلتنظف الحكومة بيتها، إذا كانت تريد البقاء.....64

13- ثورة تجمع ولا تفرق.....70

14- تكلموا بصمت !!!.....75

15- ليسقط "أمن الدولة"، ليقم أمن المواطن.....79

16- حول مجلس حماية الثورة: قد علم كل أناس مشربهم.....84

17- إلى "حماة الثورة" في عرينهم.....89

18- هيبة الدولة كنز يفنى.....93

19- لا يلدغ الوطن من جحر واحد مرتين.....99
20- حول تأجيل انتخابات المجلس التأسيسي:
قليلا من المنطق لا يضر أحدا.....106
21- رسالة مفتوحة إلى السيد عياض بن عاشور:
هل تتناقض السيادة مع الشفافية؟.....112
22- في النظام الانتخابي المغلق، وأبواب الالتفاف المفتوحة..... 117
23- حول القانون الانتخابي الجديد وبعض الكؤوس المرة.....122
24- لا يرى، لا يسمع، ولكنه يتكلم.....127
25- رجاء، أعيدوا لنا المخلوع حتى نستريح !!!..... 132
26- آراء حول الوضع السياسي الراهن في تونس وآفاق تطوره.....137
27- يا أبانا الذي في الحكومة... ستتأجل الانتخابات،
وستتحملون بمفردكم مسؤولية ذلك.....145
28- في مقام الرفق.....149
29- حول عودة البورقيبية إلى الساحة التونسية.....153
30- يفعل الأحمق بنفسه 160
خاتمة غير نهائية.....166

الإهداء

إلى كل ذلك المحيط من الأمل الذي انفجر ذات يوم من شهر ديسمبر 2010 ليهدينا واحدة من أجمل عرائس البحر... إلى كل من سيحافظ عليها ويرعاها حبا فيها وعرفانا لها.... إلى أبناء الكرامة الشرعيين جميعا.

تقديم

هل المؤرخ مواطن؟ هل المؤرخ إنسان؟

هذه مجموعة من المقالات نشرت معظمها على شبكة الفايسبوك منذ يوم 15 جانفي 2011. لم أشأ أن أثقل متن هذا الكتاب بما نشرته في السابق من مقالات رأي في بعض الصحف التونسية والعربية منذ سنة 2006، حيث رأيت أن أخصصه فقط للحديث عن هذه الثورة التي حررت الجميع واستبدت بالاستبداد، مهما تكن محاولات النظام القديم للعودة والإمساك بالساحة مجددا.

منذ صدور أول هذه المقالات لاحظنا حالة التعطش لنوع معين من القراءة للأحداث تزعم أنها تحاول العلو على التفاصيل اليومية الكثيرة لتخرج بخلاصة واضحة في أوقات عصيبة جدا مررنا بها ولا نزال جميعا. وبديهي أن ذلك كان يضع علينا جملة من المسؤوليات، غير أنها لم تكن من نوع المسؤولية التي تكبل عن الإصداع بالرأي واتخاذ الموقف الذي نعتقد في صوابه، وإن كان الصواب، مثل الخطأ تماما، من الأمور النسبية. لم يكن الاستمرار في الكتابة ليتحقق لولا تشجيع أصدقاء نعرف بعضهم ولا نعرف جلهم، وجدوا في هذه المقالات شيئا مما يبحثون عنه. فلهم كامل شكري وامتناني، فلهم كنا نكتب، ومن أجلهم كنا نحاول الفهم.

غير أننا لا نزعم أننا كتبنا هذه المقالات بمنهج المؤرخ، ولا بصرامته العلمية، فلتلك الأشياء أوقات أخرى. تلقينا الكثير من النقد، وهو نقد نفهم صحة الكثير من دواعيه. عندما كان الأمر لا يخرج عن اختلاف وجهات النظر إزاء موضوع معين، فإن الأمر لا يمكن إلا أن يكون إيجابيا، أما عندما يتعلق النقد بفعل التفكير والكتابة بدعوى أن على المؤرخ أن لا "ينزل" إلى مستوى من الالتزام يجعله طرفا فيما يحدث، فإن الأمر يصبح غير مقبول جذريا. في بعض الحالات كان البعض يلومنا لأننا نكتب، بغض النظر عن مضمون ما نكتب، فوضعية الجامعي تفرض في نظرهم تحفظا كبيرا. هذا هراء ليس بعده هراء. الثورة حالة وجدانية قبل أن تكون حالة سياسية، هي أن تشعر بما يحدث وأن تخرج عن كل ضوابط التحفظ الكاذب الذي يمنعك من أن تكون نافعا لغيرك في الأوقات العصيبة. لم أكن أكتب ما كتبت بريشة المؤرخ، بل بريشة الإنسان والمواطن الذي يتحرر يوما بعد يوم. كتابة تاريخ هذه الثورة يمكن أن تنتظر، أما الثورة فلا تنتظر أحدا. نفس منطق المؤرخ يسفه أدعياء التحفظ الزائف الذي يتحول إلى نوع من الغرور بالمعرفة. لا ندري بم نفعتهم معرفتهم وقد كان بعضهم، طيلة عشرات السنين، يلقون دروسهم ويعودون إلى بيوتهم، كالسوائم تماما، غير أنها سوائم تحمل بعض الشهادات. مثل ما حصل ويحصل في بلادنا لا يتاح إلا مرة واحدة في قرون عديدة، وهذا أمر يعلمونه حق العلم. لذلك فإن الأمر لا يتعلق بمعرفة أو شهادات، وإنما بالقدرة على الوقوف إلى جانب التاريخ وهو يفعل فعله الذي نعرف جميعا، وليس فوقه. ما نفع الثقافة إذا لم تجعلك قادرا على فهم اللحظة ووضع نفسك تحت طلب الإرادة في الحياة؟ إذا لم تفهم ذلك فكن ما تريد، فأنت لا شيء أصلا.

لنقل الأشياء كما هي بالنسبة لبعض هؤلاء: كنتم لا تصدقون ما يحصل، وإلى حد اليوم تحاذرون من اتخاذ ما يلزم من مواقف، لأنكم تعرفون قدرة الثورات المضادة على فرض إرادتها النهائية في بعض الحالات. تؤمنون ظهوركم إذا في

انتظار انكسار هذه الإرادة العظيمة التي انطلقت بشائرها من دواخل البلاد وكان يفترض بها أن تحرركم، ولكن التحرر إرادة ذاتية قبل كل شيء، وهو أيضا حالة وجدانية. بأمثالكم طال عهد الاستبداد، وبسبب أمثالكم يتأخر ركب هذه الثورة عن الوصول إلى محطة الأمان. قد نكون ساذجين، ولكن سذاجة الصادقين خير ألف مرة من ذكاء الكاذبين.

لنمر الآن إلى شأن آخر: بإمكان أصدقائنا أن يلاحظوا من خلال مقالات هذا الكتاب تراوحا شديدا بين الخوف والرجاء، بين الأمل واليأس، وهذا صحيح. ذلك أن لكل مقال من هذه المقالات لحظة ولادته الخاصة وحالته الوجدانية الخاصة. لا ندري كيف ستتطور الأمور في بلادنا، غير أننا حرصنا على عدم إضاعة بوصلة هذه الثورة في كل ما كتبنا، محاولين قدر استطاعتنا الوفاء لما رفعته من شعارات، رافضين الدخول في كل ما من شأنه أن يجعلنا نتفرق بعد أن توحدنا، معرضين عن كل المعارك الجانبية التي نعرف أن الهدف منها كان باستمرار إشغالنا عما نريد بلوغه جميعا: تحطيم نظام الاستبداد والفساد نهائيا، وتأسيس الدولة المدنية الديمقراطية العادلة.

عندما سيقرأ أبناؤنا هذا الكتاب بعد عقد أو عقدين من الزمن، سيعرفون الكثير من الأشياء، لأن هذه المقالات، بتواريخ صدورها التي حرصنا على تثبيتها، تؤرخ لهذه الثورة أيضا، ولكن ليس بالطريقة الجامدة التي تعودوا عليها في فصول الدراسة. أما المؤرخون فسيرون، بالمقارنة مع شريط الأحداث الذي يمكن الإطلاع على تفاصيله حتى من الجرائد، أن كل ما اتخذناه من مواقف كان منطلقا من إيمان بهذه الثورة وتمسك باتجاهها الصحيح. دعونا إلى حل حزب الفساد وكان لا يزال قويا، ودعونا إلى حل البوليس السياسي وكان لا يزال فاتكا مفترسا، وانتقدنا الحكومات الانتقالية الثلاث بنفس الحرص على تبيين العيوب وتوجيه الناس إلى ما هو أهم من التعرض للأشخاص في ذواتهم الفردية.

أطلقنا على هذا الكتاب عنوان "موسم الهجرة إلى الكرامة"، لأننا مهاجرون نحوها ولا نزال، ولأن الموسم قد يطول إلى نصف عام أو أقل قليلا. هي هجرة أليمة، نقطع فيها صحاري من اليأس، ونمر فيها ببعض واحات الأمل. تعترضنا أفاعي كثيرة في هذه الطريق حتما، ولكننا واثقون أننا سنتجاوز غدرها وتربصها بنا بتلك الوحدة الخلاقة المحررة. لذلك فنحن واثقون من انتصار هذا الشعب في نهاية الأمر، في هبته العظيمة، في حبه للحرية، في إرادته الخارقة مهما كثرت العراقيل وتنوعت وتنكرت، ومهما حاول أعداؤنا أن يلبسوا الحق بالباطل ويدفعونا إلى معارك تؤخرنا عن بلوغ واحة الكرامة الموعودة. مرة أخرى قد نكون ساذجين وحالمين، ولكن الحلم كان ترياقنا باستمرار عند اختلاط السبل.

8 ماي 2011

(1)

متفائلون ومتيقظون، الأمس واليوم وغدا وبعد غد

لا أحد، حتى أكثرنا تفاؤلا وثورية، كان يظن أن يقع ما وقع، وأن يرحل الدكتاتور فارا تحت جنح الظلام إلى وجهة غير معلومة مسبقا. ولكنه حكم الشعب الناهض من سبات الموت والاستبداد إلى نعيم الحرية وجنة الكرامة. أنجزنا ثورتنا إذا، وهذا عظيم. ينظر لنا كل العالم اليوم بكل الإعجاب الممكن، وهذا رائع. لقنا الدكتاتورية الدرس الذي كانت تستحق منذ زمن طويل، فأنجزنا استقلال الإنسان والوطن، ذلك الذي يفتكه الشعب بقبضاته العارية. سقطت كل حيل الاستبداد أمام إرادتنا الجماعية في الإنعتاق والحياة، هذا أيضا جميل. ولكن القادم أخطر، وأكثر جسامة.

لا يمكن لمن عايش الاستبداد طيلة حياته كلها، وجميعنا كذلك من أصغر شاب إلى أكبر شيخ فينا، أن يتوهم أن المهمة انتهت، وأن الديكتاتورية لفظت كل أنفاسها. ليست الديكتاتورية رئيسا ومقربين منه، وليست جهاز قمع تهاوت قاماته صريعة إرادة الشعب، بل هو نظام مصالح وتقسيم أدوار ومنافع. إن الإرهابيين الذين يزرعون الرعب اليوم في مدننا وقرانا ليسوا سوى الوجه الأكثر قبحا للديكتاتورية المنهارة، وأحد مخالبها التي تهددنا بها من منفاها البعيد.

تخوفنا كثيرا من التآمر على ثورتنا قبل نجاحها في طرد الديكتاتور، ولكن هذا الخوف يزداد أكثر فأكثر بعد رحيله لأن الوسائل التي تستعمل اليوم في

زعزعة استقرار ثورتنا ومحاولة إحباط أملنا عديدة ومتنوعة. سيتوجب علينا أن نبقى يقظين، ولكن ذلك لن يحولنا إلى مرعوبين. لقد انتقل الرعب إلى أعداء هذا الشعب بصفة نهائية وباتة، ولا يمكن له أن يعيد الحلول بيننا مجددا.

لم نربح حريتنا فقط، وإن كانت الحرية بالنسبة إلينا اليوم الهواء الذي نتنفسه. لقد ربحنا وحدتنا، والتفافنا حول أهداف هذه الثورة العظيمة التي عاش من أجلها آباؤنا وأجدادنا، وسكبت من أجلها الدماء الطاهرة، وحالفنا حظ غريب في أن نراها اليوم وقد تحققت وكنست أعتى دكتاتور على وجه الأرض. سنورث الثورة لأبنائنا وسيرضع أطفالنا من لبن الكرامة. ولكن ثورتنا الوليدة تحتاج اليوم لأن نرعاها بيقظتنا والتفافنا حول بعضنا البعض، متكاتفين لا متناحرين، آمنين غير خائفين، عازمين غير مثبطين.

لقد ابتلانا القدر ومؤامرات الدول الأجنبية وحسابات بعضنا الخاطئة بأعتى الديكتاتوريين وأغباهم في الوقت نفسه، ذلك الديكتاتور الذي وحدنا ظلمه وجمعنا قمعه في صعيد واحد. وحدنا الخوف من الاستبداد بالأمس، ويوحدنا الخوف على الثورة اليوم، وهذا لوحده كفيل بجعلنا أعظم شعوب العالم في هذه اللحظة التاريخية الفارقة. سيأتي الكثير ممن كانوا في الضفة الأخرى ليقاسمونا انتصارنا الذي حققناه بدماء أبنائنا وإخواننا، وسيجد لهم بعض الناس الأعذار، سيتلونون ويعتذرون وسيحاولون أن يبدوا ثورية أكثر من الثورة. أولئك أعداء الثورة ، الأمس وغدا وبعد غد ، الذين يتوجب فضحهم ونبذهم قبل محاسبتهم ومحاكمتهم.

رائعة هذه التعبئة اليوم في الأحياء بين جيران يكتشفون بالمناسبة فقط أنهم أجوار منذ زمن بعيد. كان كل يموت مفتوح العينين في بيته فأصبحوا يحيون كأفضل ما تكون الحياة، بهامات مرفوعة ونظرات حادة متيقظة لكل ما يهدد بيوتهم وأبناءهم وأحياءهم ومكاسبهم، وأعظمها تلك العزة التي كانت حلما

فأضحت واقعا. سيتوجب عليهم أن يعترفوا لكل من سقط وسيسقط شهيدا بالفضل في الحياة التي أصبحوا ينعمون بها والتي سيورثونها لأبنائهم.

لا تزال ثورتنا غضة تحتاج إلى العناية، ووحدتنا إلى حرص وتيقظ. لن يرهبنا أعداؤنا مجددا لأننا متيقظون، ولأنهم إلى زوال. سنواصل رفع معنويات شعبنا العظيم بمناسبة ودون مناسبة، ونشر التفاؤل المبرر وغير المبرر. سنزيد حماسا في القيام بذلك كلما أمعنوا في محاولة التعرض لثورتنا وتهديد انعتاقنا. سنزيد توحدا كلما حاولوا تفريقنا، ومهما كانت وسائلهم في ذلك لأنه لا حق لنا في الفشل والتراجع. معركة الإنسان اليوم تختزل في وطننا الرائع وفي شعبه المكافح، في قبضاته العارية وإرادته المسلحة، في دماء الذين استشهدوا وعذابات الذين اعتقلوا وعذبوا، طيلة أكثر من قرن من الزمان، بل طيلة التاريخ كله. ذلك أن ثورتنا قد أضحت اليوم ملك الإنسانية وإنجازها الخالد، ولن نفشل.

سنبقى في الأحياء وفي كل مكان، ليلا نهارا، لحماية ثورتنا ومتابعة أعداء الحرية والإنسان. سنلتف حول جيشنا الوطني، حول إخواننا وأبنائنا من جنود وضباط هذا الجيش العظيم، لنضمن انتشار الأمن وهزيمة الإرهابيين. سنبقى متفائلين بالنجاح لأننا سننجح.

سنبقى ندعو لوحدة شعبنا ضد أعدائه، وضد كل من سيروم الاحتفاظ بمكاسب الثورة لنفسه ليشرع بعد ذلك في وضع أسس ديكتاتورية جديدة، تحت أي مسمى كان ذلك، ومحاولة إقصاء شركاء الوطن والعذاب. إن من أعطوا الديكتاتورية بالأمس فرصة لكي تبدو ديمقراطية، ومنحوها شرعية التصفية والإقصاء، لا حق لهم اليوم في التحكم بمصيرها، فالثورة يحدد مداها أبناؤها الشرعيون، لا أبناؤها بالتبني، أبناء ربع الساعة الأخير.

لقد حل الرعب اليوم بكل أعداء الحرية، وفي كل مكان، لذلك فإن مهمتنا عظيمة في هزيمتهم. حل الرعب بالعقيد في الجنوب، وقد أثبت بخطابه البارحة عداءه الكامل للحرية وتربصه بنا، وحل الرعب بمجرمي تل أبيب، وبعزيز مصر، وشبه ملك الأردن، وأدعياء التقوى، وكثير آخرين. لن يبقى كل أولئك مكتوفي الأيدي، وسيدخلون في جبهة مضادة لثورتنا بالتعاون مع فلول الديكتاتورية البائدة، ولكننا سنهزمهم بتضحياتنا وحرصنا على حريتنا الوليدة. سندير شؤوننا بأنفسنا، دون حاجة إلى عصابات الداخلية التي سامت شعبنا صنوف العذاب دهرا طويلا، سنعود غدا إلى حياتنا العادية، وننصرف إلى شؤوننا الحياتية، سيعود الخبازون إلى مخابزهم، والتجار إلى محلاتهم، والعمال إلى مصانعهم، والطلاب إلى فصولهم، فهناك يقع معظم المعركة.

أما السياسيون فإننا سنظل نراقبهم، ونترصد أخطاءهم، وسعي قسم كبير منهم إلى الالتفاف على مكاسب ثورتنا ومصادرتها، بدعوى الواقعية وعدم حرق المراحل. سنظل نتتبع سقطاتهم، وسعي كل منهم إلى إقصاء إخوانه في المواطنة من مشهد العزة الراهن، تحت أية دعاوى، وبالاستناد إلى أي منطق. للثورة أبناء شرعيون كثر، تجرعوا العذاب من أجل ولادتها، وعاشوا التضييق والتهميش والاعتقال والتعذيب والنفي، وهي لا تحتاج اليوم، ولا غدا، إلى لقطاء يلتحقون بركبها العظيم في الدقائق الأخيرة.

16 جانفي 2011

(2)

كل الشعب ضد حزب الفساد

عندما ترفع الجماهير شعاراتها المدوية في لحظة انعتاقها الكبرى بسقوط جلادي الشعب، يتوجب عليها أن تبقى متيقظة لكل محاولات الالتفاف على تلك الشعارات-المبادئ بعد انتصارها. كذلك الأمر اليوم، فلا يجب أن ننسى ما هتفت به قلوبنا في مسيرات الثورة ومظاهرات الحرية. اليوم يفعل الشعب ما يريد، وقد أراد كنس الديكتاتور فكان له ذلك، ولكن الديكتاتورية ليست شخصا أو عائلة. إنها كل نظام المصالح والمنافع التي سمحت للدكتاتور وأجهزته بقمعنا طيلة ربع قرن بل ربما أكثر. إنها كل نظام الفساد الذي تركز في بلادنا منذ ما بعد الاستقلال، حتى غدا قادرا على التحكم في رقابنا وأرزاقنا وأقلامنا وألسنتنا. سيأتي اليوم من يقول أن لحزب الفساد الحاكم في تونس طيلة العقود الماضية من الشرعية التاريخية ما يجعل بقاءه في الحكم، مشاركا أو مسيطرا أو محتكرا، أمرا مفروغا منه. ليس هناك أمر مفروغ منه سوى انتصار الثورة وضمان حريتنا. ليس هناك شيء مفروغ منه بعد اليوم غير مواصلة استئصال الجذور التي مدتها الديكتاتورية في تربة هذا الوطن العزيز. ليس هناك شيء مفروغ منه غير التاريخ الذي سطره أبناء شعبنا العظام في ساحات النضال من أجل الحرية: كل الباقي هراء مقصود، مساع للالتفاف

عليهم وعلى أحلامهم في وطن حر عزيز، اغتيال مع سابق الإصرار والترصد لآمال أبنائنا في الكرامة الشهيدة.

سيأتي من يقول لنا أن التجمع الدستوري الديمقراطي هو وريث الحركة الوطنية وابن الحرية الشرعي. كل ذلك افتراء مفضوح، وعهر مقصود. لقد توقف التجمع الدستوري الديمقراطي عن أن يكون وريث الحركة الوطنية التي حققت استقلالنا من الاستعمار الفرنسي منذ أن تحول إلى حزب يغطي على الفساد ويمارسه في أعلى المستويات وأدناها. وقبله توقف الحزب الاشتراكي الدستوري عن أن يكون الوريث الشرعي للحزب الحر الدستوري التونسي منذ أن تحول إلى أداة لترسيخ سطوة الاستبداد لدى بورقيبة. إن وريث الحركة الوطنية العريقة لا يمكن أن يسمح بحكم ديكتاتور نزع طيلة أكثر من عشريتين عن هذا الوطن عزته وأذل شعبه وأرسل بأفضل أبنائه إلى السجون والمنافي وغطى على عمليات التعذيب ومنع الشعب من التنفس الكريم. لقد قضى ذلك الحزب على نفسه منذ أن ركب عربة الدكتاتورية والفساد، ولم يبق اليوم سوى أن يتجرع الكأس التي ملأها بنفسه.

لا حق اليوم لمن وطأت أقدامه حرمة الدستور أن يدعي أنه دستوري، ولا حق لمن فرق الناس وشردهم وحرمهم حق الاجتماع والتعبير أن يسمى تجمعا، ولا حق لمن أسند آلة الدكتاتور الدموية وقمع كل تطلعات شعبنا في أن يدعي الديمقراطية. لا حق اليوم لمن سمح لذلك الحزب بأن ينسى تاريخه النضالي ويئده عميقا في أرض المنافع والفساد أن يستند إلى الحقوق التي حاربها بنفسه، حقوق العمل السياسي والتنظم والتعبير. اليوم يفعل هذا الشعب ما يريد، اليوم يتحمل التجمع الدستوري الديمقراطي كلفة ما أراد.

لقد كان هذا الحزب، بكل هياكله تقريبا وطيلة حوالي أربعين عاما من الحكم، تربة للفساد وسوء التصرف، يمد الدولة القمعية بكل الشرعية الممكنة

لتلغ في دماء وأرزاق الشعب المسحوق، مهمشا كل الكفاءات والنوايا والعزائم الصادقة، ومنزلا على آمال هذا الشعب العظيم ستار الاستبداد الحديدي. فعل كل ذلك ضد تاريخه النضالي فدمره ولم يبق منه على شيء، وحق لنا اليوم أن نذكره بأن قرار الشعب قد جاء نتيجة لكل ذلك. الشعب يعلم علم اليقين أن حزبا اغتال أبناء المناضلين الذين كافحوا بدمائهم من أجل الاستقلال عن فرنسا، وسامهم صنوف الذل، وأرداهم صرعى الاحتياج، لم يعد يستحق ذلك الإرث، لأنه خانه وباعه في سوق المصالح والفساد. من أصغر قرية إلى أكبر مدينة، مد فاسدو هذا الحزب شبكة المنافع المتبادلة وسيطروا على دواليب الدولة التي بنتها أجيال شعبنا العظيم، مسخرين كل شيء لخدمة مصالحهم الخاصة. أما الصادقون من مناضليه، وهم الذين لا يجب أن ننساهم اليوم، فقد قمعوا ونكل بهم وهمشوا ووقع استخدام سلامة نواياهم من أجل إعطاء الانطباع بأن ذلك الحزب قريب من الشعب وأنه حريص على مصالح البلاد والعباد. نعم، في ذلك الحزب مواطنون صادقون، نجدهم في نفس مواقع الهرمية الحزبية الدنيا منذ سنوات عديدة وقد سدت أمام وجوههم كل آفاق الارتقاء التنظيمي لأنهم صادقون. اشتغلوا لخدمة أبناء هذا الشعب لأنهم منه، وشاركوا في كثير من محطات نضاله. يتوجب عليهم اليوم، وجميعهم من القاعديين، أن ينتفضوا على هياكل هذا الحزب إذا ما قرروا البقاء فيه، وتحويله إلى حزب وطني حقيقي، مثل كل الأحزاب الأخرى التي همشت وقمعت واضطهد مناضلوها وضيق عليهم في أرزاقهم وحرياتهم.

سيتوجب علينا اليوم أن نكثف نضالنا ضد الطغمة التجمعية التي تتشبث بتلابيب البقاء، وأن نواصل توثيق تعدياتها وتجاوزاتها للقانون، وصلاتها بكل القمع الذي مورس على المواطنين وكتمها لأنفاسهم وسعيها لاغتيال ثورتهم،

مكشوفين كانوا أو ملثمين، قناصين كانوا أو عصابات. انتهى عهد الفساد أو أنه بالأحرى يجب أن ينتهي.

لتتحول كل مقرات الشعب والجامعات ولجان التنسيق المنتمية إلى الحزب المنهار في المداشر والقرى والمدن إلى فضاءات للحرية، يحتلها أبناء الشعب الذين بنيت تلك المقرات بأموالهم، ويناقشون فيها آفاق الثورة وسبل مراقبة تنفيذ تطلعاتها، يراقبون في تلك المناقشات الحرة عمل الحكومة الجديدة المؤقتة بكل أعضائها ويتتبعون سقطاتها الأكيدة، يحولون الفضاء العام مجددا من ملك للدولة إلى ملك للشعب ويحررون الإنسان من ربقة الخوف ويعلمونه الديمقراطية الحقيقية وتبادل الآراء السلمي وصياغة مستقبل الأجيال الراهنة والقادمة. لتتحول كل هذه الفضاءات إلى فضاءات للحرية تحصي التعديات وتسجل التجاوزات وتسند الثورة بالاقتراحات والقراءات والتحليلات بما يعينها على مواصلة طريقها المظفر نحو الإنعتاق الكامل.

سنرى اليوم الوزن الحقيقي لهذا الحزب وعدد مناضليه الحقيقي، ونتساءل إن كان قادرا على الاستمرار أصلا في الوجود. في كل الثورات تسقط أحزاب الحكم مع سقوط الديكتاتور، ولكننا نخشى اليوم أن تسعى الدكتاتورية التي لم تلفظ بعد كل أنفاسها إلى نفخ الروح من جديد في هذا الجسد المتعفن، وأن تعيد ترتيب أوراقها، وتأتي تحت جنح الاعتذار للشعب لتسيطر مجددا على الهواء الذي أصبحنا نتنفسه. لذلك فإن اليقظة ضرورية، وتوثيق التعديات والمفاسد أمر ملح، والمحاسبة مطلبنا الذي لن نتخلى عنه أبدا. على الرئيس المؤقت، ونحن نعرف تاريخه جيدا، وعلى كل رموز السياسة الذين يتشبثون اليوم بالبقاء، أن يعلنوا استقالتهم عن حزب الفساد والاستبداد، وأن يقطعوا كل صلة لهياكل الدولة بذلك التجمع وعهده البائد، فلعلنا نبدأ بالتفكير في قبول بعض اعتذاراتهم. وعندما ستأتي الانتخابات سيكون مطلبنا الأساسي أن تتم

دون ذلك الحزب، وأن لا يشارك فيها من ستثبت المحاسبة الشعبية ولجان التحقيق تورطهم في الفساد وسوء التصرف وإسناد القمع والذين يجب أن يقفوا للمرة الأولى في تاريخهم أمام محاكم تحاسبهم عما فعلوا. سيتم كل شيء دون فوضى، ودون تعديات على الحرمات، ودون سقوط في نفس أساليب الفاسدين والمستبدين. فلا حق لنا اليوم في أن نخطئ ونسمح بإعطاء صورة مشينة عن ثورتنا يستغلها أعداؤنا لتشويهنا. فالثورة مسؤولية، والحرية لا يساوم عليها، وشعبنا ليس قادرا على تحمل كلفة صراع أهلي يعتدي فيه أبناؤه على حرمات بعضهم البعض. سنبني وطننا من جديد، ولكننا سنبنيه دون فاسدين يأتون للاعتذار فرادى ومجموعات ليغتالوا مجددا أحلامنا وقوت أبنائنا.

17 جانفي 2011

(3)

هذه الثورة التي تنتصر كل يوم أكثر

سريالي مشهد اليوم في تونس: رئيس يبكي قبل فراره ويرجو إبقاءه في الحكم لما بقي من مدته، جيش يرفض ضباطه إطلاق النار على شعبه الأعزل، حكومة مؤقتة لم تدم سوى بضع ساعات لتخلفها حكومة جديدة ورئيس جديد، انفجار لا سابق له للحريات، تيقظ تام من الشعب من أجل حماية ثورته، بلاد يحرس مدنها وأحياءها شبان وكهول وشيوخ وأطفال بعد أن انسحب من شوارعها الأمن العمومي، اتحاد تام بين الجيش والشعب لضمان سير الحياة عادية وآمنة في الأيام الثلاثة الصعبة التي تلت سقوط الديكتاتور.

والبارحة أيضا فاجأتنا هذه الثورة بمشهد جديد، بل قل بفصل مبتكر لم يحدث له مثيل في تاريخ الثورات: مظاهرات متكونة من رجال الشرطة تخرج في كل مدن البلاد وتلتحم بالمتظاهرين الذين يقومون بحمايتهم من غضب بعض الأفراد الذين لم يستطيعوا استيعاب المشهد. كان استيعاب المشهد أمرا صعبا بالفعل على أولئك الذين كانوا باستمرار عرضة لعسف الشرطة وملاحقتها، وربما كان صعبا بالفعل على أعوان الشرطة المتظاهرين أيضا تغيير الدور الذي أريد منهم أن يلعبوه باستمرار والالتحاق بالشارع الهادر الذي كلفوا دائما بكتم أنفاسه.

هذه الثورة فريدة، لأنها تنتصر كل يوم أكثر فأكثر، وتثبت للعالم الذي يركز على تفاصيلها وتجلياتها اليومية أنها من معدن خاص جدا، ذلك المعدن الإنساني الذي يجعل منها ثورة للذات على جلاديها ولكن أيضا ثورة للإنسان على وضع أريد له أن يظل فيه، مستعبدا فاقدا لكرامته وعزته. هذه الثورة جميلة في سلميتها، في إثباتها أنه يمكن للإرادة مجددا أن تنتصر على القوة الباطشة، وأن عصر الإنسان لم ينته بعد، بل إنه لن ينتهي طالما كان هناك ظلم يلاحقه في آدميته ووجوده، وطالما بقيت حياة في أرض الكرامة. لا مجال لغير انتصارها إذا وهي التي جمعت في صعيدها شعبا كاملا وحده القمع الذي لم يستثن أحدا، ووحدته إرادة التحرر، فحقق معجزة العصر الحديث وأبقى العالم في حالة من الذهول الإيجابي. عندما تثبت إرادة الإنعتاق أنها قوية بما يكفي للقضاء على أعتى الأنظمة الاستبدادية والدموية فإنه يصبح من حق الإنسانية أن تفخر بنا، وأن تفخر بإرادة الحياة.

يبقى أن من واجبنا اليوم أن نرسخ هذه الإرادة المتضامنة، وأن نثبت للعالم أن الذين أنجزوا هذه الثورة بتلك الجمالية وبتلك القوة والرمزية، قادرون على المحافظة عليها في إطار من التضامن الخلاق والوحدة المبدعة. يتوجب علينا اليوم أن لا نقصي أحدا من نعيم الحرية الذي بدأ يحل بيننا، وأن نفتح أحضاننا وقلوبنا لأبناء هذا الشعب المتحرر والمبدع، وأن نواصل السير في طريق التحرر النهائي الذي لا يستثني أية فصائل من هذا الشعب الصبور والمكافح، سياسية كانت أو اجتماعية، من أي موقع أتوا وأطلوا على فجر الحرية الجميل. على من قاموا بالثورة وأنجحوا مسيرتها الرائعة إلى حد اليوم أن يفهموا أن ما حررهم قادر على أن يحرر غيرهم. حررت هذه الثورة جيشنا الوطني من ربقة استعباد الديكتاتورية له، فرفض أن يوجه بنادق أبناء الشعب إلى صدور أبناء الشعب. وهي اليوم تحرر أفراد جهاز الأمن الذي أريد له أن

يلعب أقذر الأدوار، فها هو اليوم ينتفض على منظومة الديكتاتورية القبيحة ويعيد تموقعه في صف الشعب المتضامن. لقد سعت الديكتاتورية في سبيل التفرقة بين أفراد هذه الأمة المكافحة، فدفعت بعضه إلى معاداة بعضه الآخر، ورسمت لجانب منه أدوارا لا تخدم إلا استمرار سطوة الاستبداد، وكبلت آخرين تكبيلا جعلتهم أسرى منظومة القهر القبيحة، وها أن الثورة اليوم قد حررت الجميع، فهل سنرفضهم؟ يتوجب علينا اليوم أن نسأل: هل نريد هذه الثورة في صالح الجميع وظلا يحتمي به كل من استبدت بهم الديكتاتورية، أم أن البعض سيحتكرها لنفسه ليبدأ في تضييق نطاقها حتى لا تتسع إلا إليه؟ سيكون ذلك خطرا مميتا على الثورة فهمه أغلب أبنائها، غير أن قلة لازالت غير قادرة على استيعابه. وهذا في نظرنا طبيعي، ذلك أن من خصوصيات هذه الثورة عدم خضوعها لأي منطق قاد ثورات سابقة، في العهود السابقة واللاحقة. منطق هذه الثورة جديد ومستحدث لم يلاحظ في السابق أبدا، لأنه ثورة الإنسان وليس ثورة أفراد أو مجموعات. إن الجدار الذي حطمته الثورة كان أعتى من جدار برلين، لأنه كان جدارا شيد القهر أسسه في داخل كل فرد منا، ودعمه بسموم الفرقة، وحماه بثقافة الإقصاء والتشرذم. دمر الاستبداد كل الهياكل وقضى على كل التنظيمات ولكنه لم يقض على إنسانيتنا، لذلك استطعنا جميعا أن نهب عندما رأينا أن الديكتاتورية قد فهمت ذلك وأرادت استهداف هذه الإنسانية. أصبحت إنسانيتنا هي المستهدف الأول ولكنها كانت حصننا الأخير، ذلك الحصن الذي جمعنا في صعيده مجددا ومنحنا مقومات البقاء وأعطانا وقود الحرية الخارق.

غير أن بعضنا مازال غير قادر على استيعاب ذلك حتى الآن، منطلقا ليس من أرضية الإنسانية ولكن من زاوية الحقد الذي يمكن فهم بعض مبرراته، فأصبح في مسيرته يهدد هذه الثورة بالمزايدة والإقصاء والاستئثار

والتخويف. كل القادمين اليوم إلى حمى الثورة من ضحايا الاستبداد هم أبناء الثورة الشرعيون أيضا فلا يجب أن نوصد الأبواب في وجوههم فندفعهم إلى معاداتها ونؤلبهم عليها. إن منطق الاجتثاث خطير على هذه الثورة لأنه ليس من أخلاقيات هذا الشعب الكريم أن يسقط في فخ الحقد الأعمى، ولا أن يغلق باب الحرية في وجه الآخرين، لأن الحرية، مثل نور الشمس تماما، أمر يجب أن يكون مشاعا بين الناس. هؤلاء هم أبناؤنا وإخوتنا وشركاؤنا في قهر الاستبداد والقضاء على آخر المعاقل التي بقي متحصنا بها. هؤلاء قاسوا مثل ما قاسينا جميعا، وأقحموا في منظومة القهر الدموية، وأريد لهم أن يلعبوا الدور الخاطئ باستمرار. لذلك فإن على هذه الثورة أن تجتث ممارسات الاستبداد وليس أدواته، لأنها ستسقط حينئذ في فخاخ قتلت ثورات أخرى من قبل. يجب التوجه اليوم، في مجهود بعيد المدى، لتغيير كلي للتربة التي أنشأت الديكتاتورية عبر ترسيخ قيم العدل والكرامة والمساواة، وإفشال آخر مخططات المستبدين الذين كانوا ينظرون بعين الرضى للشعب يضرب بعضه بعضا ويدمر مكتسباته ويهدد ثورته الخلاقة. اليوم يبدأ زمن جديد نريده أن يستمر، ولن يستمر بغير المحبة التي يجب أن تضيء درب الحرية الطويل، وبغير التضامن الذي وحدنا في محنة الزمن السابق وينبغي أن يوحد سيرنا نحو استعادة كرامتنا وعزتنا. هذه الثورة جميلة، فلا نشوهها بالحقد غير المبرر على بعضنا البعض، وبإقصاء من يأتون إلى حماها اليوم لينعموا بهوائها النقي ويستعيدوا إنسانيتهم المهدورة. ليتوقف الجميع اليوم عن بث خطاب الإقصاء وعن احتساب مكاسب الأفراد من ثورة الجميع.

لكن ذلك لا يعني أننا سننسى أولئك الذين امتهنوا كرامة هذا الشعب وكتموا على أنفاسه ومنعوه من شرب ماء الحياة المقدس. كل أولئك الذين قتلوا أبناء هذا الشعب وعذبوهم، عليهم اليوم يحاسبوا بالقانون، بعيدا عن منطق التصفية

والاجتثاث والحقد الأعمى. إن ما نحتاج إليه اليوم هو ممارسات جديدة تضيئها ثقافة جديدة، ثقافة تستظل بالقانون العادل وتحتمي بشجرة الحرية الوارفة. ما نحتاجه هو القضاء على هياكل القمع وثقافة الظلم والاستبداد، وليس أدوات ستزول من تلقاء نفسها في قادم الأيام لأنها ستغدو منتهية الصلاحية ولأنها ستوجه لحماية مكتسبات الإنسان الناهض. ما نحتاج إليه اليوم هو رؤية واضحة للمهام التي على الثورة إنجازها على المدى البعيد، رؤية لا تحدد المهام على ضوء التفاصيل الصغيرة ولا تسقط في فخ الحقد الذي سيقضي علينا وعلى هذه الهبة العملاقة. ذلك أن الحقد، إذا ما منحناه فرصة الترسخ داخلنا، سيصبح المعول الذي يهدمنا شيئا فشيئا ويعيدنا إلى مربع الاستبداد والإقصاء. لن نكون قد غيرنا التربة إذا، وإنما اقتلعنا بعض أعشابها الضارة فحسب، وهي أعشاب لن تلبث أن تعود للظهور مجددا إذا ما توفرت لها الظرفية الملائمة.

علينا اليوم أن نبني دولتنا التي نريد، تلك الدولة التي تضمن لنا الحرية والكرامة وتفرضها مبدأ أساسيا للحياة المستقبلية. علينا أن نقضي على منظومة الاستبداد وليس أدواته، لأن المنظومة إن بقيت ستكون قادرة في كل يوم على تفريخ أدواتها من تلقاء نفسها وبمقتضى منطقها الخاص. ما نحتاجه فعلا هو تغيير المنطق والثقافة الذين حكما ممارسة الدولة تجاه الشعب، لنؤسس عقدا اجتماعيا حقيقيا يرسخ مكتسبات هذه الثورة الخارقة ويضمن بقاء هذا الشعب حرا إلى ما لا نهاية، محتفظا بكرامته، لأن الثورة إنما قامت لاسترداد هذه الكرامة. لم تكن ثورة ياسمين، لنتفق على ذلك أولا، بل ثورة كرامة وثورة الإنسان الناهض نحو حريته والحياة. ذلك أن كل ياسمين الدنيا لن يكفي هذا الشعب، بينما الكرامة تكفي الجميع. لننطلق نحو بناء عقدنا

الاجتماعي الأول حتى نضمن الخلود لهذه الثورة، ولنتوقف عن الحسابات التي لا تخدم سوى أعداء الثورة في الحاضر والمستقبل.

22 جانفي 2011

(4)

شراكة الاستبداد

ماذا يحدث لنا نحن التونسيون منذ بعض الوقت؟ انفجار واسع في الساحة الإعلامية، تركيز دولي يشعرنا بالفخر والخوف في آن واحد، شعب يتذوق طعم الحرية وكأنه ولد اليوم من جديد، نقاشات ومحاسبات، محاولات التفاف وإعادة تموقع، محاولات استئثار ومساعي إقصاء، نقاشات حرة...إلخ. ما أجمل هذا المخاض، وما أحلى آلام هذه الولادة المخلصة. إنها ولادة، لأننا كنا شبه موتى، نتنفس اليوم هواء الحرية النقي وقد تعودنا من الشوائب في هوائنا سابقا ما جعل وجودنا مثل عدمه. إنما كنا جميعا نحاول البقاء، وها أننا اليوم أصبحنا نجرب الحياة.

وكما أن لكل مخاض هلوساته، فلمخاض الثورة أيضا هلوساتها المنتظرة. في خضم السجال تصعد إلى السطح بعض الأصوات الواثقة كثيرا من نفسها إلى حد أن خطابها يبدو تقريريا وغير قابل للمناقشة. يضع بعض الناس اليوم آراءهم كحقائق مطلقة لا تقبل المراجعة، وهذا أيضا طبيعي. ذلك انه بالرغم من الفضاءات التي ابتدعت من أجل تبادل الأفكار بطريقة حرة وديمقراطية، فإن ثقافتنا السياسية تبقى محكومة بغياب التفاعل الايجابي إلا في حدوده الدنيا. ليس من مهام هذا المقال التطرق لهذه المسالة في المطلق وعلاقاتها المعقدة بالثقافة السياسية السائدة، وإنما تحليل مظهر من مظاهر الصراع

على التاريخ والشرعية نشهد اليوم الكثير من تجلياته بفعل الضغط التي تسلطه علينا أحداث الثورة السريعة وإنجازاتها المتلاحقة.

نعلم اليوم حساسية المسألة المتعلقة بمطلب حل التجمع الدستوري الديمقراطي، ولعل إجماعا شعبيا قد حصل بعد حول هذه القضية التي نحسب أن إنجازها من مهام الثورة العاجلة. حللنا الطابع العاجل لهذه المهمة في مقالين سابقين، ولن نعود إليها إلا لتحليل أحد وجوه الصراع الذي يرتسم اليوم حول قضية الشرعية التاريخية للحزب المذكور.

منذ 1920 نشأ في تونس حزب يحمل اسم الحزب الحر الدستوري، وهي تسمية افتكها المنشقون عنه لاحقا في مؤتمر قصر هلال وأصبح منذ دلك الحين ينقسم إلى جدد وقدامى. في 1964 أصبح الحزب المذكور يحمل اسم الحزب الإشتراكي الدستوري، تماشيا مع الاتجاه نحو تطبيق النموذج الاشتراكي التعاضدي في الاقتصاد، وقد حافظ على هذه التسمية حتى بعد أن تخلى عن "الاشتراكية الدستورية" إلى أن اتخذ قرار تحوير تسميته بالتجمع الدستوري الديمقراطي منذ "فجر السابع" كما كان يقال إلى عهد شديد القرب. يجب هنا التأكيد على أن قدرة هذا الحزب على التلاؤم مع كل ما يطرأ من تحولات في البلاد، وهو يدل على أن افتقاد الحزب لإيديولوجيا واضحة المعالم قد خدمه وسهل له الانسجام مع توجهات الدولة منذ سنة 1956. ذلك أنه علينا أن نفهم أنه منذ حصول البلاد على استقلالها تركزت دولة استفادت من الحزب كآلة دعاية وتعبئة، وأفرغ الحزب من أهم قياداته لفائدة العمل الحكومي والإداري، فزاد ذلك من سيطرة الدولة عليه. وعندما نقول الدولة في تلك الفترة فإننا نعني بالأساس بورقيبة. استطاع بورقيبة الحكم بالدستوريين وبالحزب مركزا دولة الحزب الواحد التي حصل فيها تداخل كبير بين الحزب والدولة إلى حد أن معارضة الحزب كانت تعني معارضة الدولة، وأن مسئولي

الحزب كانوا هم أنفسهم مسئولي الدولة. ليس في وارد هذا المقال تبيين تفاصيل هذا التداخل وإنما تأصيله في الممارسة السياسية للدولة البورقيبية وللحزب الدستوري للتخلص على الفكرة التالية: منذ سنة 1955 التصق الحزب الدستوري بالدولة وكان أداة التعبئة لديها لإنجاح كل سياساتها ولتطويع المجتمع تحت قيادة بورقيبة. منذ 1955 افتقد الحزب لأية أهداف مستقلة عن أهداف الدولة، ووضع نفسه بالكامل تحت تصرفها، ولم يؤد تغيير الدولة لخياراتها التنموية لأية انشقاقات أو أزمات حقيقية داخله، لأنه كان مفتقدا لايدولوجيا واضحة المعالم.

نخلص من هنا إلى أن ما منح الحزب الدستوري القدرة على البقاء في السلطة ليس قوته الذاتية، وإنما التصاقه بالدولة. كما أن ما سمح له بتخطي كل الأزمات ليس إيديولوجيته الصلبة وقراءاته المتجددة للمراحل المجتازة، وإنما افتقاده الكلي لأية إيديولوجيا. جعل منه ذلك على الدوام في نفس الموقع، وسمح له ببناء شبكات متداخلة من المصالح ومن ترسيخ أكيد للممارسات الاستبدادية باعتبار اعتماده على القوة العمومية وعلى سلطة الدولة والإدارة لإخضاع المواطنين.

حصل نفس الشيء غداة 7 نوفمبر 1987، حيث أنه بعد بضعة أسابيع بدا فيها الحزب الاشتراكي الدستوري فاقدا للتركيز ومشتتا وغير قادر على استيعاب ما وقع، قامت قيادته بتبني انقلاب ابن علي، ليس إيمانا بقيم "التغيير" التي كانوا يحاربونا قبل ذلك بقليل وإنما خوفا من فقدان السيطرة على مواقع النفوذ داخل الإدارة، وكل المنافع التي تعودت قيادات الحزب العليا والوسطى التمتع بها. لم يكن مطلوبا من الحزب أن يقدم أي مضمون إيديولوجي للحكم الجديد، ذلك أن هذا الحكم لم يكن محتاجا لأكثر من شعارات قليلة، بل أن يضع آلته تحت تصرف ابن علي، وهو ما فعله بكامل

السرعة. لم يظهر داخل هذا الحزب أي تيار يشكك في شرعية الطريقة التي تمت بها عملية انتقال السلطة، ولا الطريقة التي أديرت بها شؤون الدولة، واكتفى بارونات الحزب بوضع أنفسهم وحزبهم تحت تصرف الديكتاتورية الناشئة، مشاركين إياها في كل الجرائم التي قامت بها ضد المعارضين، ومخضعة إليها المجتمع بكامله عبر تقنيات فعالة للابتزاز والتعسف. مرة أخرى عبر هذا الحزب على انتهازيته، وعلى افتقاده لأية مبادئ عليا يحدد على أساسها مواقفه.

غير أنه ينبغي من ناحية أخرى الإشارة إلى أن تمسك الحزب المذكور بتسمية "دستوري" يشير إلى نوع من الإصرار على الاستئثار برمزية هذا الاسم، وهو أمر يزيد تأكدا من خلال التصريح الأخير لمحمد الغرياني الأمين العام للتجمع الدستوري الديمقراطي حيث قال أن الحزب ربما غير اسمه ولكنه سيحتفظ بتسمية "دستوري".ما هي رمزية هذا الاسم؟ إنها رمزية واضحة لمن يعرف أن الحزب سعى دائما إلى احتكار كل الشرعية الوطنية الناشئة من رحم الحركة الوطنية التحررية. عندما أسس الشيخ عبد العزيز الثعالبي ورفاقه الحزب الحر الدستوري التونسي في 1920، كان الهدف من تسمية "الدستوري" هو الربط مع مطالب الحركة الإصلاحية التونسية قبيل انتصاب الحماية الفرنسية على البلاد بوضع دستور تونسي، ذلك الدستور الذي وقع سنه بالفعل ولكن توقف العمل به منذ اندلاع ثورة علي بن غذاهم في 1864. معنى ذلك أن الحزب الاشتراكي الدستوري وبعده التجمع الدستوري الديمقراطي قدما نفسهما كتواصل لإرث الحرة الإصلاحية التونسية، وهو نوع من الاستئثار بما هو مشترك بين التونسيين. كما أنه ليس مطابقا لواقع وتاريخ هذا الحزب: فقد غطى هذا الحزب على كل عمليات اغتصاب الدستور، سواء تحت حكم بورقيبة أو تحت حكم ابن علي، وجعل من النص

الدستوري مجرد خرقة لا قيمة ولا قداسة لها. طيلة الفترة من إصدار الدستور في 1959 إلى حد اليوم، كان الدستور لا يخدم إلا السلطة المستبدة، ولم يمنح الشعب حرية أو حقا إلا وسحبه منه قانون أو منشور. طيلة كل هذه الفترة كان نواب البرلمان يصلون إليه عبر انتخابات لا يتقدم إليها غيرهم، وإذا ما حصل أن نافست الحزب أحزاب أخرى، فإن ترسانة كبيرة من أدوات التزوير والضغط تدخل على الخط باستمرار لتضمن لمرشحي حزب الدولة انتصارا لا لبس فيه. طيلة أكثر من ستين عاما كان البرلمان أداة في يد السلطة التنفيذية، تستعمله كما تريد، ونادرا ما كانت مشاريع القوانين التي يقع التقدم بها تلاقي نقاشا أو رفضا، مهما بلغت هذه القوانين من تعسف واعتداء على الحريات والحقوق. كانت نتيجة ذلك أن تغولت السلطة التنفيذية، وانزلق النظام نحو رئاسوية مستبدة، استنادا إلى شرعية تاريخية أو قوة باطشة.

ولكن في الوقت نفسه، لا يجب في خضم السجال المفتوح اليوم حول مستقبل التجمع الدستوري الديمقراطي أن نعصف بتراث الحزب الحر الدستوري في سياق حركة التحرر من الاستعمار، ذلك هراء لا يجب أن نلقي إليه اهتماما. ذلك جزء من تاريخ شعبنا المضيء، رسمه بدماء شهدائه الدستوريين وغيرهم من الوطنيين، فلا يجب أن نخلط الأمور ونسقط في إنكار ما لا فائدة من إنكاره، لأنه معطى تاريخي ثابت. طيلة الفترة التي تلت تأسيس الحزب الحر الدستوري كانت لفظة "دستوري" تستعمل كمرادف للفظة "وطني"، وقد استطاع توحيد معظم الشعب ضد الاستعمار وقاد بنجاح حركته التحررية. بل إنه حتى طيلة الفترة الأولى من الاستقلال، كان بعض قادة الحزب التاريخيين قادرين على معارضة ميول بورقيبة الاستبدادية، ولعبوا أدوارا مشرفة في وضع أسس سياسة تحديثية نحن اليوم مدينون لها بالكثير.

لا يمكن أن يقع إلغاء ذلك كله بمجرد جرة قلم غاضب، وإنما يتعلق الأمر بخيانة هذا الحزب لاحقا لكل تاريخه الوطني ووضعه نفسه وكل مقدراته تحت تصرف الاستبداد، مبتعدا عن الشعب ومنخرطا في ترسيخ منظومة من الفساد والقهر. أشعر ذلك كله الشعب بالغبن الواضح، وبأنه ضحية لغول برأسين: الدولة والحزب. لا غرابة إذا أن تنطلق الثورة من الربوع التي كانت باستمرار معقلا من معاقل الحزب الحاكم، من سيدي بوزيد تحديدا. كما لا غرابة في التحاق كل جهات البلاد لاحقا بالثورة ضد الاستبداد برأسيه، وأن يرفع المتظاهرون الغاضبون في الوقت نفسه الشعارات المعادية للديكتاتورية ولحزب الدستور. لم يكن غريبا أن يسقط الحزب الحاكم في منطق الانتقام من الشعب الذي كان يفاخر بأن مليونين من أبنائه منخرطون فيه، وأن يجند ميليشيات من الجبناء لترويع أبنائنا وأحيائنا وحرق وإتلاف أملاكنا العمة والخاصة. ذلك أن هذا الحزب قد ترك مهمته الحقيقية، وأسقط شرعيته بنفسه عن طريق التزامه جانب الجلاد ضد الشعب، فكان سوطا ألهبت به الدكتاتورية ظهورنا، ووكر جواسيس حقيقي نغص حياتنا وحولنا إلى رعايا غير آمنين في بيوتهم ولا في أي مكان آخر.

22 جانفي 2011

(5)

لن تكونوا ولاة أمرنا بعد اليوم

خطوة إلى الأمام، ألف خطوة إلى الوراء. ذلك ما يبدو أن حكومة الانتقال العتيدة تفعله اليوم، بل منذ أيام. لكم وددنا أن تكون لهذه الحكومة أعذار فيما تفعل، وأن نكون إيجابيين تجاهها، ولكنها لا تترك لنا بأفعالها من سبيل سوى التحفظ الذي يتحول شيئا فشيئا إلى غضب ثم إلى رفض. هذه الحكومة، التي أضاعت وقتا ثمينا علينا وعلينا بإصرارها على التركيبة الأولى ، قبل أن ترضخ مكرهة على تحوير شكلها وتقدم لنا نسخة أخرى بدت لنا مقبولة إلى حد ما، لم تلبث أن سارت في الاتجاه المعاكس لإرادة الشعب. تمخضت الحكومة إذا فولدت ميليشيا، ذلك ما نقرأه في قائمة التعيينات الجديدة للولاة التي نزلت علينا منذ يومين. عشرون واليا من التجمع اللادستوري اللاديمقراطي أهدتهم الحكومة الانتقالية إلى الشعب، معولة على أنه لن يدرك مغازي ما دبرته له بليل. خرج التجمع من الباب تحت ضغط الجماهير الثائرة، وها هو يعود من كل النوافذ التي بقيت مفتوحة، بمباركة من كل أولئك الذين أصموا آذاننا بالحديث عن التجمعيين النظاف حتى كادوا يتسببون في نقص مواد التنظيف في السوق. نسوق إلى كل هؤلاء أسئلة لا نخالهم قادرين على الإجابة عنها لأنهم مستغرقون في حث الخطى لوأد كل تطلعاتنا في الكرامة والحرية:

-هل يعرف هؤلاء، ومن ضمنهم أولئك المعارضون السابقون، أنهم يعتدون على وعينا بالتسميات الجديدة؟ لم يفعلوا سوى فتح ثلاجة التجمع وسحب بعض الأسماء التي اعتقدوا أن التونسيين قد نسوها، ثم دعتهم إلى أداء يمين أداه بعضهم في السابق تحت زعامة سيدهم المخلوع، ثم حنثوا بها. نعم إنهم يعتدون على وعينا، يعتقدون أننا قاصرون يمكن استغفالهم مجددا، وأننا في سعينا إلى عودة الحياة إلى بلادنا، سنرضى بكل ما يقدمونه لنا. لم يعد الشعب التونسي قابلا للركوب أيها السادة وهو لن يكون بعد اليوم مثلما كنتم أنتم باستمرار، ركوبة عامة للاستبداد والتعمية والفساد. انسحب الحرس القديم من الواجهة، وحل محله الحرس الأقدم، وليس بالأقل فسادا واستبدادا. هل عقرت البلاد عن إنجاب من هو أفضل وأكثر نزاهة ومصداقية ونظافة؟ هم بالمئات ولكن الحكومة عمياء بسبق الإصرار والترصد. يستغفلوننا مجددا، يقدمون لنا الأطباق القديمة وقد قلب الشعب من قبل ذلك كل المائدة عليهم. أطباق باردة متعفنة، بعض الفتات الممرغ بالقهر والذل، وقد قررنا أن لا نأكل من فتاتهم بعد اليوم.

-هل يثق من هم في الحكومة اليوم، وبعضهم معارضون سابقون أحسنوا اليوم لبس البدلات الرسمية الجديدة، أن الولاة يمثلون السلطة المركزية والتنفيذية في الجهات، وأنه يطلب منهم في المسار الجديد الذي نريد أن نصدق أنه جديد، أن يمهدوا الطريق أمام الانتقال الديمقراطي؟ هل من وردت أسماؤهم في التعيينات الجديدة قادرون على ذلك وقد تربوا جميعهم على ثقافة القمع والوشاية والتسلط والتزييف واحتقار الشعب وإرادته في إطار عصابة اسمها التجمع الدستوري الديمقراطي؟ هي إذا تعيينات على شاكلة حكومتهم، مع استثناءات لا نخالها كثيرة، لا تهدف إلا إلى إصابتنا باليأس. اللصوص يعودون دوما من النافذة، وقد تركت نوافذ كثيرة مفتوحة. طيلة كل الفترة

السابقة تبنى بعضهم مهمة إقناعنا بأنهم أغلقوا كل النوافذ، وأنهم يحرسون بيت الثورة جيدا، وأن علينا جميعا أن ننام مطمئنين. طيلة كل الفترة كانوا لا يكترثون لمطالب الشعب ولا يسمعون لصراخه تحت نوافذ مكاتبهم، تلك النوافذ الوحيدة التي أغلقت بإحكام. لن يكون من سميتموهم في الولايات ولاة أمرنا بعد اليوم، فقد قررنا جميعا أنه لن يحكمنا فاسد مزور مستبد بعد اليوم. خذوهم إلى بيوتكم إن أردتم أو أتركوهم في ثلاجاتكم التي قررنا أن نلقي بها عميقا في البحر.

-من قام بالثورة وضد من؟ فلتجيبونا بصراحة نخالكم قد نسيتم اليوم، كالعادة دوما، كيف تكون، وبأية ألفاظ تنطق. لا تقولوا لنا أنه الشعب التونسي رجاء بل سموا الأمور بأسمائها: هل أنجز الثورة الفاسدون ضد النزهاء، الديكتاتوريون ضد المقموعين، الظالمون ضد المظلومين؟ أم معظم الشعب ضد الطبقة الفاسدة وحزبها الديكتاتوري، جلاد الأزمنة السوداء؟ لا يبدو من التعيينات أننا قمنا بثورة ضد الديكتاتورية، لذلك تعود لنا الديكتاتورية اليوم، وإمعانا في السخرية منا فإنها تؤدي القسم !!! ارحلوا فنحن لا نريدكم. ارحلوا وخذوا قسمكم معكم فلا ثقة لنا فيكم. أردنا صادقين أن نرى فيما تفعلون وتدبرون بعض الإيجابيات ولكنكم كنتم تتكفلون دائما بتخييب ظننا، فشكرا لكم لكل الماء البارد الذي تسكبونه علينا كلما راودنا نعاس.

-أية تونس تعدونها لنا؟ هل هي تونس التي نريد أم تونس التي تريدون؟ لأنه بات واضحا أن ما تريدون هو غير ما نريد تماما، بل ربما عكس ما نريد تماما. هل تريدون انتقالا ديمقراطيا حقيقيا، أم شبه انتقال يحفظ للمستبدين والفاسدين مصالحهم؟ إلى أي شيء تخططون وماذا تريدون؟ تونس قديمة خاضعة مستبد بها، وشعب يقبل بكل الأطباق الباردة والمتعفنة التي تقدمونها له ؟ ليس بعد اليوم وقد قررنا أن نكون بشرا لا سوائم. ليس بعد اليوم وقد

اتضح لنا أنكم لا تريدون حفظ الدولة كما تقولون، بل حفظ النظام. لا ثقة لنا فيكم مهما أردنا أن نقنع نفسنا بالعكس، لأن أفعالكم تكذب أقوالكم كل يوم ألف مرة. سعدنا بالإطاحة برؤوس الفساد وزبانية الديكتاتور في الداخلية، فصعقتمونا بقائمة ولاة أربعة أخماسهم من رماد العهد البائد. خذوهم إلى بيوتكم إذا كانوا نظافا كما يقول بعضكم، ذلك أن مفهومنا للنظافة أصبح مختلفا جدا، بل ومناقضا لمفهومكم. لن يحكمنا من تريدون أن يحكمونا، ولن يسمح الشعب المتحرر بأن يساس بأدوات القهر والفساد من جديد. ذلك أننا قررنا أن نتنفس هواء نقيا، وأن نمشي في أرض محررة، وأن نشرب ماء الكرامة. لن تكونوا ولاة أمرنا بعد اليوم فأمرنا غدا بأيدينا.

4 فيفري 2011

(6)

آراء حول طبيعة المرحلة، وعمل الحكومة المؤقتة[1]

– كيف يمكن وصف المرحلة التي نمر بها حاليا من زمن الثورة؟

في كل مسار ثوري وتحرري، كل المراحل حساسة، وخطيرة. تحسم الثورات ويتحدد مصيرها في كل يوم وساعة، بل وفي كل دقيقة أحيانا. ما حدث ويحدث في بلادنا مسار ثوري متسارع الخطى، يتوقف أحيانا، يتراجع أحيانا أخرى، ولكنه لم يصل بعد إلى مداه. لم يكن بإمكان ذلك أن يتحقق دون عنصرين أساسيين: استبداد وحد كل التونسيين تحت كلكله حتى ثاروا عليه جميعا متناسين كل اختلافاتهم، معيدين اكتشاف وحدة سعت الديكتاتورية دوما إلى تفتيتها عبر ترسيخ العصبيات المختلفة وباستعمال أكثر الأدوات خبثا. أما العنصر الثاني فهو العمل الدؤوب والتضحيات الكبيرة التي قامت بها أجيال من المناضلين السياسيين والنقابيين والمثقفين الملتزمين والفنانين الصادقين. المشكل أن القوى الثورية في تونس لم تستطع، في اللحظة المناسبة، أن تتفق على السير سويا في اتجاه واحد، عن طريق تكوين حكومة للثورة تسير البلاد وتكون التعبيرة الرسمية عن انتصار الإرادة الشعبية.

---

[1] - من نص حوار مع جريدة الشروق كان يفترض أن يصدر، ولكنه لم يصدر !!!

فسرعان ما انقسمت المعارضة على نفسها، وحاول بعضها استباق البعض الآخر والدخول في تشكيلة أولى للحكومة ثم في تشكيلة أخرى تبقى بكل الاعتبارات دون ما تطلعت له جماهير الشعب التونسي من رؤية كامل النظام يرحل إلى غير رجعة. هذا خطأ فادح. مع ذلك نعتقد أنه بالإمكان اليوم تحقيق بقية الطموحات عن طريق المحافظة على درجة معينة من التعبئة والضغط على الحكومة الحالية من أجل دفعها إلى تحقيق الخطوات اللازمة الضرورية، وهي تطهير الإدارة من رموز الفساد والاستبداد والقهر، وهي رموز ستحاول التدخل في كل مناسبة لإجهاض ما تم تحقيقه إلى حد الآن. في أحداث القصبة ليوم 28 جانفي رأينا هذه القوى تتدخل بقوة وعنف لا يبررهما إلا سعي هذه القوى لتعطيل عمل الحكومة في تحقيق الانفراج ولإصابة الشعب باليأس والقنوط. على الحكومة الحالية أن تثبت حرصها على تطبيق ما وعدت به عن طريق ملاحقة كل المسؤولين عن هذه الأحداث ومثيلاتها ومراقبة وحل الهياكل التي تتآمر على الثورة وعلى قواها الحية. هؤلاء خائفون من المسار الحالي للأمور، لأنهم رأوا في هذا المسار ما يهددهم مجموعات وأفرادا، وهذا يعني شيئا إيجابيا في حد ذاته. انتقل الخوف بصفة نهائية إلى جبهة الاستبداد، ويجب منع عودته إلى صف الشعب. المرحلة دقيقة، وكل نجاح للثورة رهين بقدرتنا على قطع هذه المرحلة، وهذا لا يتم إلا بمواصلة اليقظة، وبتسليط الضغط الكافي على الحكومة وعلى اللجان التي تم تشكيلها حتى تسير جميعا إلى الأمام بما يحقق للشعب الضمانات الكافية.

ـ كيف تقيم الحكومة المؤقتة؟

أداء هذه الحكومة ضعيف إلى حد الآن، وهذا طبيعي لأنه طيلة أسبوعين ظلت هذه الحكومة تسعى لإثبات شرعيتها ومواجهة انتقادات الشارع الغاضب. خسرت هذه الحكومة وقتا طويلا وثمينا كان يمكن ربحه لتحقيق

الكثير من الأشياء لو أنها كانت حكومة ممثلة لمعظم الأطراف الوطنية. الغريب أنها كانت تسمي نفسها حكومة وحدة وطنية وكأن الوطن هو بقايا التجمع، وحركة التجديد، والحزب الديمقراطي التقدمي. الضغط الشعبي هو الذي أدى إلى اقتناع رئيس الحكومة والقوى السياسية الممثلة داخلها بضرورة تشكيل حكومة أخرى، أو تعديلها. رغم أن هذا التعديل كان واسعا، ورغم أن عديد الأسماء خرجت منها، فإن ما لا يدركه عدد كبير من الناس أن نفس القوى السياسية هي التي بقيت ممثلة في تركيبتها، دون زيادة أو نقصان. وقع تعويض الوزراء الخارجين بشخصيات لم يعرف عنها أنها ناشطة في صلب حركات أو أحزاب (على الأقل حسب ما هو متاح من معلومات اليوم) وبشخصيات تكنوقراطية لا تؤثر مطلقا على توزيع التمثيل السياسي داخل الحكومة التي ظلت تحالفا بين التجمع والتجديد والتقدمي.

غير أنه لا يجب مع ذلك مهاجمة كل ما تأتيه الحكومة الحالية واعتبارها شرا مطلقا، وإنما التعامل بإيجابية مع الإجراءات التي تتخذها والتي يفهم منها أنها تسير بنا إلى الأمام. في بعض الحالات ينبغي منح هذه الحكومة ما تحتاج إليه من تشجيع، وعدم التردد في استحسان القرارات الإيجابية التي تتخذها من حين لآخر، خاصة عندما تواجه صد القوى المتنفذة في جهاز السلطة القديمة، مما سيسرع أداءها ويدفعها أكثر إلى الأمام. السلبية المطلقة لا تنفع أحدا، غير أن ذلك لا يعني عدم اليقظة لكل الأخطاء والتعثرات التي تقع أيضا، وهي كثيرة.

أعتقد أن مشكلة هذه الحكومة الوحيدة ليست الشرعية الشعبية، وإنما العمل المضاد للأجهزة التي تعرقل أداءها. في يوم تنصيب وزير الداخلية الجديد حصل كل ذلك العنف في القصبة، أي في ساحة الحكومة نفسها، وكان التفاوض لا يزال جاريا بين المحامين ورئيس الحكومة. هذا من شانه أن

(7)

النخبة والثورة، حول انتقادات في محلها[2]

وجهت انتقادات عديدة للنخبة،وهي انتقادات في محلها في كثير من الأحيان. ولكن: هل يجوز الحديث عن نخبة بالمفرد أم عن نخب بصيغة الجمع؟ نعتقد أن جمع النخب كلها في صعيد واحد أمر غير موضوعي بتاتا. النخبة التي يوجه إليها اللوم اليوم ليست حزبا سياسيا أو طريقة صوفية أو مجموعة سرية. مثل كل الفئات والشرائح الإجتماعية تشق النخبة تناقضات واختلافات تجعل منها موزعة في انتماءاتها وولاءاتها وتوجهاتها، وهذا أمر طبيعي. أعتقد أنه علينا اليوم، تناسقا مع مضمون ثورتنا العظيمة، أن نعيد التفكير في كل التقسيمات السابقة. لا يفيد أن تكون مثقفا أو متعلما حاملا لأرفع الشهادات عندما يحتاجك وطنك ولا يجدك. كما لا يضير أن تكون أميا ومفتقدا لكل شهادة علمية إن استطعت خدمة أمتك إذا احتاجت إليك. الثقافة والمستوى العلمي ليسا المحددين، بل القدرة على فهم مسار الأشياء والتموقع منها بما يرضي الضمير والانتماء. لسوء الحظ، انساقت بعض النخبة المثقفة في خدمة الديكتاتورية، وساعدتها في ترسيخ استبدادها وأعانتها في فرض الأمر الواقع، بل وزينته وجملته وأوجدت للديكتاتور تاريخا وفكرا ونظرا ثاقبا.

---

[2]– من نفس الحوار الذي كان يفترض أن ينشر في جريدة الشروق

كانت تلك إهانة للعلم وللثقافة وللانتماء لشعب أنفق الكثير وقاسى من أجل تكوين جيل من المتعلمين القادرين على الأخذ بيده عند الحاجة، وعندما جاءت الحاجة، كان هؤلاء في صف الطغيان. هناك نخب أخرى، سياسية، يمكن أن نلاحظ أنها انقسمت على نفس الأساس: نجد هذه النخبة في قيادات الأحزاب وعناصرها المناضلة. بعضها هيأ للثورة بنضاله واستماتته في الدفاع عن الحقوق، والبعض الآخر رسخ سطوة القهر على أبناء الشعب وأعطى للديكتاتور شرعية ما كان ليطمع فيها. نجد هذه النخبة في مهن كالمحاماة والقضاء. البعض ضل مدافعا عن الحقوق وصائنا لها، والبعض الآخر انساق في مسار الارتشاء والفساد. كل شيء يؤكد أن الانقسام الحقيقي كان بين الالتزام بقضايا الشعب والتعبير عن ضميره الحي وبين الانخراط في منظومة الفساد والاستبداد. كذلك الشأن اليوم. هذه الثورة أحدثت قطيعة مع الديكتاتورية وتمثلاتها الأكثر وضوحا، وينبغي عليها حتى تنجح تماما في تحقيق أهدافها أن تقطع مع كل النظام الذي أنتج الديكتاتورية، أي مع نوع من الوعي هو في أحد وجوهه إنتاج للديكتاتورية. التقسيم الحقيقي هو اليوم بين من يعطل الثورة وبين من يريد دفعها إلى الأمام. بين من يريد إشغالها في قضايا جانبية وبين من يخشى ضياع بوصلتها. لا يهم إذا أن تكون من النخبة أو من عامة الشعب إذا كان موقعك في الجانب الصحيح من الجبهة الحقيقية الوحيدة اليوم: جبهة الثورة ضد كل أعدائها المعلنين والمتخفين.

إن دور النخبة الآن إلى جانب شعبها، توضح له ما خفي من أخطار، وتضع أمامه تجارب الثورات الأخرى. تنبهه إلى أخطار الطريق وتدفعه إلى الأمام، ترفع معنوياته وتهاجم خصومه دون هوادة. هناك الآن حيرة، وهناك تخوف من توقف مسار الثورة، من رؤيتها تسرق ومن رؤية أعدائها يستجمعون أنفاسهم من جديد للانقضاض عليها. يفترض الآن أن ينظم

الجميع أنفسهم في لجان تفكير، مثلما نظموا أنفسهم في لجان لحماية أحيائهم وأملاكهم من العصابات منذ أسبوعين. يتدبرون شؤون ثورتهم، يناقشون متطلباتها، فالكل اليوم مثقف بما يكفي. لقد انتهى الزمن الذي ينتصب فيه مثقف لإعطاء دروس، وحل الزمن الذي يتداول فيه جميع الناس، كل بحسب استطاعته، في شؤون ثورتهم وحياتهم. لا فضل اليوم لمثقف على من هو أقل ثقافة إلا بمدى الالتزام بقضايا المجتمع والثورة. بعض المثقفين من حملة الشهادات العليا، بل قل جانبا كبيرا منهم، كانوا يستنكفون من الاختلاط بالشعب الكريم في المظاهرات، ومن رفع الشعارات المدوية مع أبناء الوطن المكلومين بالاستبداد، وهذا غرور ينفي عنهم تلقائيا صفة المثقف. نفس هؤلاء لم يكلفوا أنفسهم كتابة مقال واحد زمن الديكتاتور، أو الحديث في السياسة، خوفا على ضياع خبزة ممرغة بالذل. يجدون في كل مرة ذريعة للبقاء على الربوة، حتى شكت منهم الربوة. أرثي لكل هؤلاء وأقول لهم: كونوا ما شئتم بعد اليوم، فأنتم لم تعودوا موجودين أصلا.

(8)

من يصر اليوم على تدمير معنوياتنا؟

أشياء كثيرة تدفعني اليوم أيضا إلى كتابة هذا المقال. وأول هذه الأشياء ما نسمعه من خطاب سياسي لا ينفك يصيبنا بالغثيان، صادر عن كثير من "المتعقلين" مهما كانت مواقعهم. وليس للأمر علاقة بحرية التعبير أو باختلاف زاوية التقييم أو النظر، وإنما بمسار كامل مخطط له نعتقد أن على التونسيين اليوم أن ينتبهوا إليه. هذا المسار يمكن أن نسميه مسار "تدمير معنويات الثورة"، لأن الهدف الرئيسي منه هو كذلك بالفعل. غير أن الثورة، والشعب الذي أنجزها، يتحملان في ذلك قسطا كبيرا من المسؤولية، ذلك أن الثورة التي تتوقف في منتصف الطريق تسقط حتما تحت رحمة النظام القديم الذي جاءت لتحطيمه، فيتحصل الجميع على مشهد يؤتمن فيه غير الثوار على الثورة، وتتحول الثورة شيئا فشيئا إلى معارضة جراحية وموضعية. هذا هو الوضع اليوم في بلادنا: حكومة ضعيفة وغير قادرة على المشي بثبات في طريق مجهول، ترتكب في سعيها لإرضاء الناس أخطاء في حق البلاد والناس. ذلك أن الثورة التي كان من أسباب فشل الديكتاتور في القضاء عليها أنها كانت بلا رأس، بقيت إلى حد اليوم بلا رأس، أو قل برؤوس صغيرة متعددة ومتنافرة. عندما تفشل الثورة في إحدى مهامها، وهي تصعيد قيادة ثورية لحكم البلاد، فإنها تسقط حتما في هذه الصورة من الكر والفر.

عندما انطلقت الثورة في صيغة حركة احتجاجية لتتحول إلى حركة ثورية واعية بأهدافها، كان واضحا أن التونسيين يسعون إلى تدمير النظام وليس إلى إجبار رئيسه على الفرار. لذلك فإن كل وعود الديكتاتورية قد فشلت في طمأنة الناس على مصير ثورتهم ووقع التأكيد على إسقاط عناصر النظام واحدا واحدا. لم تكتمل كل المهام، هذا صحيح، وسبب ذلك أن التونسيين أضاعوا كثيرا من الوقت الثمين وتركوا للنظام الفرصة للملمة نفسه. في المقابل سعى النظام، بوسائل مختلفة وأشكال شتى، إلى التماسك، وأوجد في سبيل ذلك نسقا من التحالفات التي سمحت للبعض بالمشاركة في السلطة، تحت جنح الدعاية بأنها سلطة وطنية ومؤقتة. وحتى عندما هتف الناس بأن "الشعب يريد إسقاط الحكومة"، فإنه كان يخدم أجندة الحكومة نفسها التي استجابت لشكل المطلب وأبعدت من صفوفها العناصر الأكثر ارتباطا بالنظام القديم لتتحصل بعد ذلك على نوع من القبول لدى جانب من الرأي العام تستخدمه اليوم كشرعية في مواجهة الثورة. رحل كمال مرجان وحل محله أحمد ونيس، ورحل آخرون وحل محلهم آخرون، ثم لم تلبث أن عادت حليمة إلى حالتها، وهو ما يظهر جليا من خلال حركة التسميات في سلك الولاة، تلك التسميات التي يبدو أن لا أحد كان على علم بها أو يريد تحمل مسؤوليتها. المشكل أن حليمة استنجدت بوالدتها، فجاءتنا بوجوه بورقيبية تربت على السفسطة وانعدام المبدئية والعقلنة البادرة.

هناك حرج واضح كلما تحدث أحد أعضاء الحكومة الحالية عن الثورة. بعضهم ينطق بها وفي قلبه شيء آخر، والبعض الآخر يخاف منها ولا ينطق بها، ولكنه يبقى دائرا في فلكها، في حين يرفضها آخرون ولا ينطقون باسمها، وإن نطقوا سهوا، فإن كل تحليلاتهم تقتلها. كيف يمكن تفسير تصريح وزير خارجية الحكومة العتيدة إلى إحدى الصحف الفرنسية بأن ما حصل في تونس

لا علاقة له مطلقا بأي مسار ثوري؟ البعض استاء من الرجل الذي أصر البارحة على تسفيه كل المتفائلين، فخلنا أنه وزير خارجية بورقيبة وليس المدير السابق بوزارة الخارجية الذي جيء به على عجل وقد عرفه التونسيون من خلال بعض التصريحات الجريئة على القنوات التلفزية الأجنبية. هذا هو الأمر إذا: يجب أن تكون قد عجنت بماء النظام القديم، وأن تكون لك بعض المواقف الإعلامية حتى تصبح وزير خارجية تونس ! أن تكون قد عجنت بماء النظام القديم، وتمرغت في دقيق البنية الذهنية للسلطة البائدة يعطي ضمانات للنظام بأنك لن تخرج عن الصف. أما أن تكون لك تصريحات ناقدة للسلطة السابقة، فهذا يعطي بعض الضمانات للشعب ويطمئن المستعجلين بالفرح. كان واضحا أن الرجل محرج من تسمية الثورة ثورة، وأن لا شيء تغير بالنسبة إليه، وأن بنيته الذهنية لا تستطيع تحمل الضغط الشديد الذي يوجهه الشعب الثائر على النظام الذي كان الرجل باستمرار جزءا منه. لكل امرئ من دهره ما تعود إذن: تهرب من الجواب الصريح، تلاعب بالجمل والمفردات، سفسطة وشقشقة مثيرتان للأعصاب. هذا هو الأسلوب. أما المضمون فهو نقل صورة أن لاشيء قد تغير في العمق، وأن تونس الجديدة ستظل دائما تمد خدها الأيمن لمن صفعها على خدها الأيسر، وأنها تغفر دائما لجلاديها، وأنها تقبل بوصف "المستعمرة القديمة"، وأن الحكومة يجب أن تظل "رصينة ومسؤولة" في مواجهة "تهور ولا عقلانية" الشعب، وأن على الجميع أن يكونوا "في حجم المسؤولية" وأن على الإعلاميين أن يخرسوا، وأن على كل الأسئلة أن تظل بلا أجوبة. يبقى أن هذه الصورة تضمنت استثناء وحيدا، وهو أن انعدام الجواب كان في حد ذاته جوابا. كان الرجل محرجا من الثورة التي رفض أن يسميها كذلك، لأنها لا تعني له شيئا، أو في الحد الأقصى مجرد "احتجاجات" سقط فيها "ضحايا" وأن الهدف الرئيسي هو إحصاء "التعاطف"

الدولي مع تونس، وتقديم "الضمانات" بأن لا شيء سيتغير في العمق. كان بإمكان وزير داخلية الحكومة المؤقتة الأولى، أن ينطق بنفس الشيء بالضبط وقد فعل ذات يوم من مقر تلك البناية الكريهة في شارع بورقيبة. لم يكن الرجل محرجا من ثورتنا فقط بل من كل ثورة يمكن أن تعصف بالبنية الذهنية التي ينتمي إليها بحكم التربية والتعود والقناعة، لذلك فإن ما يحصل في مصر اليوم لا يعنيه، بل لا يعنيه منه سوى تعويمه في إطار "المبادئ الإنسانية" وكأن الأمر يتعلق بإحدى جزر المحيط الهندي، أما استنقاص رئيس حكومة حسني مبارك للتونسيين وثورتهم، وهو في العرف الديبلوماسي الذي يتقنه الوزير العتيد، اعتداء واضح ، فلا يعنيه أيضا. الرسالة واضحة: لا أحد يمكن أن يدافع عن ثورة يشعر أنه غريب عنها وعن مضامينها، بل شخص يخجل منها ومن انجازاتها وكأن مهمته هو اقتراح خدنا الأيمن على الصافعين.

ما يحصل في تونس اليوم نموذج من التطبيقات لكتاب قد يصدر ذات يوم تحت عنوان "كيف تدمر ثورة". أما فصله الأول فسيكون "كيف تدمر معنويات الشعب الثائر". المشكل أن البعض يعتقد أن الكرامة شأن داخلي، وأن الحرية إنتاج محلي سريع التعفن وغير قابل للتصدير، ذلك أن هذه المصطلحات لا تعني لهم في الحقيقة شيئا، وهذا طبيعي جدا. عندما يكون وزير خارجية حكومة نشأت بعد ثورة الشباب شيخا، وعندما يكون عدد آخر من أعضائها يدينون أيضا جنسية دولة أخرى ولا يحملون عن تونس سوى ذكريات طفولة بعيدة جدا، فإن النتيجة تكون واضحة للجميع.

7 فيفري 2011

(9)

عقلية الثورة أم عقلية الغنيمة؟

ماذا يحدث لنا ولثورتنا منذ أربعة أيام؟ لا أحد يدري بالتحديد كيف يشخص المشكلة، ولكن الأكيد لكل متأمل أن الوضع يسوء وينذر بكثير من الأخطار. لم نعتد أن نهول أو أن ننشر الخوف، ولن نهول أو ننشر الخوف هنا أيضا، غير أن بعض الوقوف والنظر إلى ما أنجزنا وما يمكن أن نفقده في خضم الفوضى التي بدأت رقعتها في الانتشار غدا أمرا ضروريا. أصبح هناك تداول مثير للانتباه بين أيام الطمأنينة والأمل، وأيام الاضطراب واليأس والفشل. ولأننا لسنا ممن يبحث عن المؤامرات وراء كل شجرة أو غصن، فإننا نعتقد أن ما يحدث ليس في كل وجوهه نتاجا لتخطيط محكم، أو مؤامرة واضحة الفصول لدى كل من يخرج اليوم إلى الشوارع للاحتجاج، أو يعتصم في مقرات العمل للتعبير عن موقف أو رأي، أو يحمل في يده هراوة أو سيفا لمهاجمة الأملاك العامة والخاصة. هناك شراكة ضمنية بين الجميع اليوم، أو قل بين كل هذه الأطراف في جعل الوضع قابلا للانهيار تماما. من جهتها فإن الحكومة المؤقتة، التي يفترض أن تكون حريصة هي الأخرى على عودة الهدوء إلى الشارع، لا تنفك تعطي من خلال بعض الطلعات الإعلامية لعدد من أعضائها أدلة على حمق فاق كل التصورات. يكفي أن نذكر في هذا الخضم ما جرته الحكومة من عدم استقرار من خلال حركة التعيينات الأخيرة في سلك الولاة، أو ما جناه وزير الخارجية الألمعي على نفسه وعلى الحكومة، أو أن نقول أن وزير التربية قد صنع من حيث لا يشعر الظروف لحالة من التسيب في المؤسسات التعليمية وحطم السلطة الأدبية التي لرجال التعليم

على التلاميذ. هذا غيض من فيض، ولكننا لن نواصل هنا مهاجمة الحكومة مرة أخرى. نحن نود فعلا أن نصدق حسن نوايا هذه الحكومة، ونعتبر أن بإمكانها إنجاز أشياء إيجابية عديدة، ولكننا نعلم في الوقت نفسه أن أشياء كثيرة تتجاوزها، وأنها ليست الفاعل الوحيد على الساحة اليوم.

علينا أن نتساءل اليوم ذلك السؤال الخطير، وعلى الجميع أن يفكر جيدا في الإجابة قبل أن ينطق بها: هل نحن جديرون بهذه الثورة العظيمة، بدماء كل الشهداء الذين سقطوا على دربها، وبما حققته لنا إلى حد اليوم من مكاسب؟ ثم أن نسأل السؤال الآخر: من يجد أن مصلحته اليوم تكمن في تحطيم معنوياتنا وإصابتنا بالقنوط من رؤية الثورة تتجه دوما إلى الأمام وتجبرنا في كل مرة على الالتفات إلى الوراء لتأمين صفوفنا وتعديل بوصلتنا؟ إنما نطرح كل هذه الأسئلة لأنه يسوءنا أن نرى كرامة ثورتنا تمرغ في وحل المصالح الآنية والضيقة، وأن نلاحظ استشراء الغباء بطريقة لا سابقة لها في وقت نحتاج إلى أكبر قدر من اليقظة.

هناك دروس عديدة يبدو أننا لم نقدرها حق قدرها إلى حد الآن. ربما كان ذلك في جانب منه أمرا في دائرة التوقع عندما يتعلق بدروس قدمها لنا غيرنا، أما أن يكون هذا الشعب العظيم هو من قدم لنا تلك الدروس، فإن الخطيئة لا تغتفر. عندما ننظر إلى العزيمة القوية التي عبر عنها أهلنا في معظم مناطق بلادنا الحبيبة للبقاء موحدين برغم كل القمع، وإلى الحماس الخلاق الذي أنجز أحد أنصع صفحات الإرادة الإنسانية، فإننا نتساءل: هل نفس الشعب الذي أنجز هذه الثورة هو نفسه الذي يغرقها اليوم في المطلبية الضيقة والأنانية؟ هل نفس الشعب الذي لم يصدق كل الوعود الذهبية للدكتاتور في لحظاته الأخيرة هو الذي يتذكر اليوم كل آلامه، بسيطها ومعقدها، ويريد كل شيء الآن؟ هل الشعب الذي كان يصرخ بتضحيته بكل شيء في سبيل

الحرية هو نفس الشعب الذي يهاجم اليوم الوزارات ليطلب مراجعة القوانين الأساسية أو الترسيم أو زيادات الأجور؟ نحن نقدر كل شحنة الاستبداد التي وضعت على كاهل الفئات جميعها طيلة عشريتين من التنمية غير العادلة، ونقدر هشاشة الوضع الاجتماعي لعديد الفئات التي تعتصم اليوم وتندد وتستعجل الحلول السحرية، كما نفهم جيدا الغاية التي يرمي إليها بعض وزراء الحكومة الحالية من وراء تقديم الوعود المتناقضة لكل الناس. ولكن لنفكر قليلا: هذه كلها مطالب عادلة ويمكن تفهمها، غير أن ما لا يمكن تفهمه هو انطلاقها من قناعة شبه مؤكدة لدى كل هؤلاء، وهي أن الثورة قد انتهت وانتصرت، وأنه حان وقت توزيع الغنائم، وأن السابقين خير من اللاحقين، وأنه إذا لم تتحصل على شيء الآن، فإنك لن تتحصل عليه أبدا. كل هذا يسمى قلة فهم وأنانية. عندما يتطلب منا الأمر أن نكون متيقظين ونسقط في نعاس الغباء، فإن ذلك يسمى إخلالا بواجب مقدس. وعندما يتطلب الأمر أن نفكر في المجموع ولا نفكر إلا في ذواتنا، فإن التوصيف لا يختلف كثيرا عما سبق.

لنسأل هؤلاء جميعا: هل انتصرت الثورة بعد؟ وهل يمكن أن نسمح لنفسنا اليوم بأن نغفو على وقع نغمات أنانية مجرمة؟ هل بإمكاننا اليوم أن نسمح باستغلال فئات مشبوهة لما يحدث لتدعيم حالة عدم الاستقرار التي تعيدنا مجددا إلى المشكلة الأمنية عندما يتوجب علينا كلنا أن نستثمر الوضع لتحقيق مزيد الانتصارات السياسية للثورة، تلك الانتصارات التي تجعل ما حققناه إلى حد اليوم غير قابل للارتداد؟ كم يحتاج كل منا اليوم إلى التساؤل عن مغزى كل تحرك يتلوه تهشيم أو حرق، وكأن هناك من يترصدنا باستمرار لجرنا إلى مستنقع لا يريدنا أن نخرج منه أبدا. كم نحتاج اليوم إلى استذكار

كل الهامات التي سقطت برصاص القمع لنفهم أن الحرية لا تقايض بالخبز، وأن الثورة لا تباع بزيادة في الأجور أو بوعود نعلم جميعا حجم المبالغة فيها.

هناك وضع أصبح اليوم من السوء بحيث يتطلب منا جميعا أن نعيد ترتيب أولوياتنا بطريقة ترسخ أقدام الثورة وتضمن نجاحها النهائي، وهو أمر يتم على الساحة السياسية بدرجة أولى. هناك نجاح الثورة، وبعدها يأتي كل شيء آخر. فوحدهم أعداء الثورة يستغلون دائما كل الاحتجاجات المشروعة لإعادة خلط الأوراق، ولملمة الأنفاس، والاستعداد للانقضاض علينا. وعلى كل آمالنا في الحرية والكرامة. هناك حاجة لأن نفكر طويلا قبل أن نحدد من المستفيد الموضوعي من كل حركة تحصل هنا أو هناك، والواضح أن من يستفيد من ذلك دائما هم من كانوا مستفيدين من العهد البائد، وأن من يلغ في دمائنا اليوم هو نفس من ولغ فيها طيلة عشريتين. هناك حاجة للتفكير في الاتجاه الصحيح، والعمل بما يخدم السير في الاتجاه الصحيح. هناك حاجة لنعود تونسيين عظاما مجددا، مثلما كنا دائما، ومثلما تعدنا آمالنا في الثورة أن نكون إلى ما لا نهاية.

9 فيفري 2011

(10)

حول ثورة بدأت، ويجب أن تستمر

طيلة أكثر من عشريتين عاش التونسيون تحت أبشع ديكتاتورية بوليسية ضيقت عليهم كل آفاق الحياة، وبعض الممات. لم يكن سهلا أن يحيا المرء تحت ذلك النظام، لذلك فقد كان الجميع تقريبا يكتفي بالعيش، في حدود الإنسانية الدنيا. كتبت أشياء كثيرة حول ذلك النظام، وستكتب. ولكننا اليوم نريد أن نكتب عما نروم أن تحقق هذه الثورة العظيمة لهذا الشعب العظيم: حياة كريمة حرة، يستعيد فيها الناس إنسانيتهم المهدورة على أعتاب الاستبداد الوقح. كيف يمكن أن يتم ذلك؟ وبواسطة من؟ ولفائدة من؟

سوف يمضي وقت طويل قبل أن يفهم الباحثون أن هذه الثورة لا تشبه الثورات الماضية، وأنها تقدم نموذجا للثورات القادمة. هي في ظننا ثورة على غير نمط سابق، لا يفيد معها قص ولصق، ولا تركيب على تركيب. ولكنها رغم ذلك تمضي إلى ما قدره لها من أنجزوها، أولئك الذين لا تقهر إرادتهم عندما يقومون، وقد قاموا. سيكون صعبا في المستقبل أن يحكمهم أحد بغير ما يريدون، أو أن يأخذهم إلى موارد لا يريدونها.

عندما قامت هذه الثورة منطلقة من أعماق البلاد المنسية، وانتشرت شيئا فشيئا لتشمل كل الجهات، مدنا وأريافا، واكتمل أحد أبرز فصولها في الشارع

الرئيسي بالعاصمة أمام تلك البناية الكريهة، بناية وزارة الداخلية، كان واضحا أن ما يريده التونسيون كان الكرامة والحرية. هذه أشياء لا تقايض بياسمين، ولا بخبز. كان شارعا لا يجتازه الواحد منا إلا خائفا يترقب، متلافيا ذلك الرصيف البغيض،وكل الأنهج التي خلفه وإلى جانبه. انطلقت بلا رأس، ولكنها كانت متخمة بالرؤوس، رؤوس صعدت إليها نخوة خال المستبد أنه قد قضى عليها ووأد كل معانيها، فإذا بها تعصف به وتطالب برأسه ورأس النسق برمته. هذه الهبة العظيمة، من كان يتوقعها غير حالم أو شاعر تقطعت به السبل؟ لا أحد، فلنكن صادقين. كثيرة هي النقاشات التي كانت تتم بيني وبين أصدقاء حول حالة البلاد، وثقل الاستبداد، وكنا ننتهي دوما إلى أمنية لم يكن لنا فيها كبير أمل: أن نعيش بقية عمرنا أحرارا في دولة حرة. أما عندما كنا نريد العودة إلى واقعية العقل البارد، فقد كنا نتمنى عوض أبنائنا، وأحفادنا.

كان ينقص الجميع شيء ما، يجعلنا نبتسم عندما نفتح أعيننا في الصباح، وعندما ندخل فصلنا للتدريس، وعندما نفتح كتابا للمطالعة، وعندما ندخل مصنعنا لنعمل، وعندما نرتاد مقهى لنتسامر. ذلك الشيء هو ما نسميه الحماس، شيء يصعد من داخلك فيضيء حياتك وينعكس بسمة لذيذة تجعل حياتك وحياة الآخرين أجمل. ذلك أن الاستبداد قد حول ابتسامتنا إلى حركة فاقدة لمعنى الفرح، وجعل منا مادة بلا روح، تعيش ولا تحيا. ذلك ما يفسر أننا نريد أن نظل متفائلين مهما اعترضت هذه الثورة من عراقيل ومؤامرات، ومهما شاب سيرها من عطل ومآزق، وأن ننشر ذلك التفاؤل حولنا وداخلنا. أن نؤمن بها، وندافع عن فكرتها، أن نعيشها ونحياها، وقد غدت الهواء الذي نتنفس والأمل الذي نريد أن نحفظه لأبنائنا.

هي ثورة إذا، ولا يعني شيئا أن عوامل خرجت عن نطاق التوقع قد تدخلت فيها، فالثورة عندما تقوم بهذا الشكل لا تحمل تصورا، وإنما هدفا، وقد كانت

تحمل هذا الهدف. هي ثورة ولا يضيرها أن يسعى أعداؤها إلى إفشالها والالتفاف عليها، فعين الشعب ساهرة ولن يخرج القطار عن سكته عندما ينطلق عواء كلاب ولا ذئاب. هذا الشعب ناضج، حضاري الغضب، مدني الطبع، سلمي السليقة، كريم المعدن، سخي الأصالة، مهما استنقص البعض من قدرته على قيادة قطاره بنفسه، ومهما تباكى الخائفون على مواقعهم، ومهما ابتدع آخرون الأساليب لتخويفنا من أنفسنا ومن بعضنا البعض. أنظروا إلى ما رفع من شعارات خلال هذه الثورة المباركة، كانت شعاراتنا المشتركة القديمة منذ عشرات السنين، صدحت بها أجيال الطلاب والعمال وكل المناضلين عندما كانت تنجح في التظاهر في غفلة من القمع، أو رغما عن القمع. كيف حفظها الشعب طيلة كل هذه المدة ولم ينسها؟ كيف حقق لنا القدر وعده بنصر إرادتنا في الحياة؟

الآن وقد قامت، فإن عليها أن تصل إلى مداها، بنفس الوعي والتصميم، بنفس التعبئة والإصرار، وأن يواصل الشعب تقديم الدروس لنخب انفصل معظمها عنه حتى غدت غريبة، نخب كم تلذذت بالسخرية من انتمائها، والحقد على قدر أنجبها في "بيئة لا تستحقها"، نخب راكمت علوما ولم تراكم معرفة، فلم تحسن قياس نبض ولا قدمت ما يحفظ لها اليوم مكانة ولا قدرا. نخب ينبغي الآن أن تتجدد، لأن ساعتها قد توقفت، وغدت كل ردود فعلها قديمة منتهية الصلاحية.

عندما قال الشعب للدكتاتور "ارحل"، كان يقولها أيضا لكل من استفاد من نسق الاستبداد، راضيا أو مرغما، ولا يرغم إنسان على التفريط في كرامته إذا كان إنسانا. كان يقولها لكل الذين لم يتقنوا سوى صنع الفزاعات، والرقص على جثث الضحايا، تارة بزعم "الدفاع عن الحرية"، و"حماية الحداثة"، وطورا آخر بزعم "الشريعة السمحة" التي لا تقبل بغير ولي أمر واحد، "حامي الحمى

والدين"، وبسجن الأصالة في فولكلور لا يرضي غير القادمين من صقيع بعيد .

عندما رفض المعتصمون في القصبة، وقد قدموا من أعماق وطننا الشهيد في مسيرة مؤسسة لثقافة جديدة، أن يترأس اعتصامهم أحد، وأن يستثمر تجمعهم سياسي جاء يبحث عن دعاية تحت ستار التضامن، وعندما رفضوا أن يرفع أحد من السياسيين على الأعناق، فإنهم قدموا درسا مؤسسا هو الآخر. لقد أسسوا لتونس الجديدة التي لن يركب ظهرها بعد اليوم أحد، ووضعوا كل سياسي في حجمه الحقيقي، واستماتوا في البقاء إلى آخر رمق. كان كل يوم من ذلك الاعتصام يقدم الدرس تلو الدرس، ولكن بعضهم، في غير مكان، كان لا يريد الفهم أو عاجزا عنه. لم يكن سهلا عليهم أن تتم ثورة لا يكونون في قيادتها، وهم الذين حذفوا المصطلح من قاموسهم منذ زمن الشباب، وقد غدا الشباب عنهم بعيدا بعيدا. لم يكن سهلا على الآخرين أن يستسيغوا ثورة يقودها أولئك الذين استبيحت كرامتهم دهرا طويلا، وسلخوا عن إنسانيتهم بكل ذلك الإصرار وتلك الوقاحة، حتى استمرءوا الاعتداء عليهم وعلى وعيهم في اليوم ألف مرة ومرة، من على الشاشات و كل المنابر. من لا يفهم هذه الثورة ولا يستسيغها عليه اليوم أن يرحل هو الآخر، فهو استمرار لنمط لم يعد مسايرا لما يحصل من زلزال، ولن يستطيع أن يسايره مهما حث الخطى. هي ثورة، وبدون رحيلهم هم أيضا لا تكون كذلك .

كذلك شأن من يزيح اليوم اللثام عن أنانيته المفرطة وانتهازيته التي فاقت حدود التصور، مغرقا البلاد في حالة من المطلبية التي تعطلها عن استرجاع أنفاسها. هذه الثورة لم تندلع لزيادة الأجور، ولا لترسيم متعاقد، ولا لترقية موظف. كل أولئك الذين يعتقدون اليوم أن بإمكانهم استغلال الوضع لملء جيوبهم، أو لتحسين واجهات منازلهم، أو لضمان عطلة مريحة في الصيف

القادم، عليهم أن يخرسوا، وإلى الأبد. فقد كانوا ينظرون إلى المتظاهرين من شرفات منازلهم، ويترددون في إيوائهم عندما كان البوليس يلاحقهم، بل ويأخذون مسارا معاكسا عندما كانت مظاهرة تقطع عليهم الطريق نحو مقهى أو نزل أو محل وظيفة. أولئك الذين لم تكن لهم بيوت وانتظروا اليوم للمطالبة "بالحق في السكن"، كل أولئك الذين كانوا ساكتين على الفقر ولم يجرؤوا يوما على المشاركة في مسيرة أو احتجاج، عليهم اليوم أن يخرسوا أيضا. من لا يفهم ما يحصل، وأهداف هذه الثورة العظيمة، فليتنحى اليوم عن طريقها لتكمل سيرها الواثق، فقد سارت من دونهم، وستكمل من دونهم. عليهم أن يفهموا أنها ثورة كرامة، وأن من أعطى شرارتها، وكل من سقط على مذبحها المقدس، قد فعلوا ذلك حبا في وطن كريم، واستجابة لنداء الإنسان في أعماقهم. عليهم جميعا أن يفهموا أن ما يقدم لهم من وعود، وما يطالبون به، يفوق إمكانات دولة عظمى مستقرة في عهد رخائها، وأنهم بأنانيتهم المفرطة سيغرقون المركب بمن فيه، وأن فيه شعبا عظيما لا يعرفهم ولا يعرفونه.

هذه الثورة كشفت معادن كثيرة، فكان فيها الدر والذهب، وكان فيها الحديد والنحاس. هذه الثورة ليست بقرة يتدافع الناس لحلبها، ولم تقم ليغنم منها الانتهازيون، فليخرسوا وليعودوا إلى الصف الذي كانوا فيه. هذه الثورة وكل الشهداء الذين سقطوا في طريقها لم تقم من أجل خبزة أنضج، ولا من أجل مرتب أرفع، ولكن من أجل حياة كريمة في وطن حر، من أجل دولة تعامل مواطنيها باحترام وإجلال. هي ثورة كرامة إذا، فليعوا ذلك وليزيدوا خرسا ويعودوا إلى جحورهم، حتى تتم مسيرتها الخلاقة. هي ثورة ضد الأنانية فليعوا الدرس، وهي ثورة على الانتهازية فليعوا الدرس، وهي ثورة الإنسان يطرح عنه كل حيوانية فليعوا الدرس.

12 فيفري 2011

(11)

يخافون من الثورة وليس عليها

لعل من معاني الثورة التونسية أنها أفلتت من دائرة توقع النخب، بغض النظر عن طبيعة هذه النخب. فطيلة أسابيع كان الشعب الهادر يتجاوز الجميع ويحطم سيله المتدفق كل الحواجز والوصايات. نتذكر جميعا تلك الأيام التي كان كل مطلب جديد ترفعه الجماهير يثير تخوفات لدى النخب التي تعودت على التقتير حتى أصبحت في تسلحفها تخير الوقوف في وسط الطريق وتكتم في نفسها أحيانا تمني العودة بعض الخطوات إلى الوراء. في أفضل الحالات كان بعضها يكتفي بالمشاهدة السلبية ويبخل بكلمة أو تعليق أو نص يمكن أن يدفع إلى الأمام ويوضح بعض جوانب من مشهد كان في أذهانها، باستمرار، شديد التعقيد.

هناك حالة اضطراب حقيقي يعيشه وعي الكثير من الناس اليوم في بلادنا، وهو اضطراب يمكن تفهم بعض دواعيه. غير أن التفهم اليوم لا يرقى لمرتبة التبرير، بل لا يعدو أن يكون تفسيرا، أو قل محاولة تفسير، لجزء من حالة شبه عامة في الأوساط التي اعتقدت طيلة الزمن السابق أن الحل والربط بيدها. ليس من السهل أن يتقبل الكثير من هؤلاء وضعهم في المؤخرة أو الوسط وقد تعودوا الزعامة أو خيال الزعامة. حين يعتقد بعض السياسيين اليوم، ونحن نقدر ما قاموا به في الفترة السابقة من دور في فضح تعديات

السلطة الديكتاتورية ووقوفهم في وجهها عندما انبطح غيرهم، أنهم أوصياء على مطالب الشعب وأمناء على أحلامه في مجتمع حر منفتح، فإن أفكارا سلبية كثيرة تنتابنا حول وعيهم وصدق التزامهم بما كانوا يقولون دائما أنها إرادة الشعب.

مثل كثير من الناس استمعنا إلى التبريرات التي قدمها البعض للمشاركة في الحكومة المؤقتة قبل تعديل تركيبتها يوم 27 جانفي. ومثل كثير من الناس أيضا لم نشك في نضالية هؤلاء ووطنيتهم، واضعين المسالة في باب اختلاف زوايا النظر لموضوع شائك ومعقد. المسالة تتجاوز الآن في نظرنا مسألة اختلاف في زاوية النظر، وترقى إلى تعرية الثقافة السياسية الاستبدادية التي تسكن هؤلاء. الوصاية هي التربة الأولى التي ينشأ فيها الاستبداد، ذلك أنها في حقيقتها مشروع استبداد لا ينتظر من أجل اكتمال بنيته سوى بعض السلطة. بعد ذلك تتفاعل جملة من المكونات لتجعل السير نحو إعادة بناء النسق الاستبدادي مسالة وقت لا غير.

عندما نتحدث عن وصاية فإننا لا نقصد أنها تأخذ بالضرورة سمة التعالي على الشعب والاستهزاء من مطالبه وأحلامه، وأحيانا من بعض الفوضى التي تنتج عن عمل بدأ غير منظم، وإن كان انعدام التنظم لا يعني انعدام الوعي. في أحيان أخرى تتم الوصاية عبر الشعبوية والنزول بالممارسة والخطاب السياسيين إلى الدرك الأسفل من التهييج. في هذه الحالة الثانية يكون الهدف غالبا هو نفسه، أي ترسيخ نمط من القيادة تدعي النزول إلى الجمهور لتحسن الالتفاف عليه. رغم خطورة هذا المسار فإننا سنركز على نقطة مشتركة بين التوجهين المذكورين، المتعالي والشعبوي، ومحاولة معرفة ما يضمران في العلاقة مع ما يحدث اليوم.

ليس من غريب الصدف أن الديكتاتور المخلوع توجه إلى رمزي التيارين الممثلين في التجديد والديمقراطي التقدمي للبحث عن طوق نجاة من الأزمة التي كان خضمها قد بدأ في إغراقه. هذا طبيعي من وجهة نظر الديكتاتور، ولكن القبول بمد طوق النجاة وتقديم دلائل الشكر والعرفان له هو الذي يبدو غير طبيعي، بل قل إنه كان يبدو غير متوقع، على الأقل من جانب الديمقراطي التقدمي. كان نسق الأحداث يعصف برصانة جميع أولئك الذين تعودوا اقتسام المشهد السياسي الوطني، حيث كان الديكتاتور يعتقد أنه قد دمر كل حصون المناعة في المجتمع، وحيث اعتقد أولئك أنهم الأمناء على الحصن الوحيد الباقي. خطاب الديكتاتور ليلة رحيله كان أكثر وعيا بعمق الأشياء التي تغيرت، وأنه كان يريد التعلق بالقشة الوحيدة الباقية، وهو ما يعني في حد ذاته أن الرحيل كان في دائرة التوقع. في المقابل اعتقد الآخرون أن تلك القشة قادرة على منعه من الغرق، فقدموها له على طبق من ذهب، وأضفوا على خطابه صبغة الصدق، وشرعوا في تحضير أنفسهم للمناصب القادمة. كان غبيا الاعتقاد أن قشة باستطاعتها إنقاذ جثة بتلك الضخامة، لكن الأغبى اعتقاد من قدمها أنهم ينطقون باسم الشعب الهادر ومطالبه التي لم تكن يوما ما ترمي سوى إلى اقتسام ما يتركه لهم الديكتاتور. الأمر بسيط: فالديكتاتور لم يبق شيئا، ووحدهم الواهمون كانوا يعيشون على فكرة أن النظام مستعد لتقاسم فضاء غير موجود.

مشكل آخر اعترض هؤلاء وقد وردت أسماؤهم في تركيبة لم يستشاروا حول طبيعتها، ولم يفاوضوا في شأن صلاحياتها ومهامها، وهو مشكل تأكد أنهم كانوا واعين به. هل كان يخطر ببالهم أنهم لا يمثلون من الشارع سوى الهامش، وأنهم لن يستطيعوا الوقوف أمام تيار المطالبة بإسقاط الحكومة مهما ظهروا على الشاشات ومهما أعطوا من تصريحات وقد غدوا المدافعين

الوحيدين عن حكومة مرفوضة؟ لا يهمنا هنا من الحكومة المذكورة سوى نقد السلوك السياسي للمعارضين السابقين، فقد خصصنا لنقد أدائها بعض المقالات الأخرى، ولم نبخل عنها بذكر بعض حسنات تصرفها عندما كان الأمر يستوجب ذلك. كما لا يهمنا في نقد ذلك السلوك سوى تعرية سعيه، عبر خطاب قد من دبر، إلى إعادة بناء مشروع استبداد نعتقد أن الشعب الذي أنجح هذه الثورة لن يمكنهم من فرصة لترسيخه. في هذا السياق إذا نفهم إصرارهم على إقصاء الأطراف الأخرى الممثلة للمعارضة من المشاركة في حكومة كان يفترض أنها ستبنى على منطق الوحدة الوطنية. فهم يمثلون، في نظرهم، الوحدة الوطنية، رفعت الأقلام وجفت الصحف إذا، ولا داعي إضافي لنكأ الجراح. قطع الجميع حبل تحالفاتهم السابقة إذا، وانطلقوا نحو تقاسم مشروع غنيمة مسمومة، ولبسوا ثوب خطاب كنا نعتقد أنه لا يليق بهم، خطاب استمدت مفرداته وتعبيراته من معجم لا يليق بنا.

" أنجز الشعب الثورة فليعد الآن إلى بيته ولا يغادرنه إلا مضطرا، فالثورة بين أيد أمينة"، ذلك لسان حال أولئك منذ ذلك اليوم. بعد ذلك لم يفتئوا عبر بياناتهم، وإزاء ردود الفعل الشعبية القوية على أخطاء الحكومة، سوى القول أنهم "غرر بهم"، وأنهم أخذوا في "غفلة". لا مشكلة، فكل ابن آدم خطاء، وهم حسب تقديرنا من بني آدم. المشكل في القول أن الشعب لا يفهم ما يفعل، وأن درب الديمقراطية المنشودة لا يزال طويلا، وأنه يلزم لذلك ربان يفهم كل شيء ويعلم ما ظهر وما خفي. المشكل في القول بأن التونسيين لا يعرفون الديمقراطية، وأنه يلزم على الأقل خمسين عاما لتحقيق انتقال ديمقراطي حقيقي. نعم استمعت إلى ذلك: خمسون عاما على أدنى تقدير. حتما، ربما احتجنا إلى أكثر من الخمسين عاما، إذا بقيت نفس النخبة السياسية الناطقة

بالحكمة في مكانها، وإذا منحت الفرصة لترسيخ مسار الإقصاء الذي انطلقت فيه.

يستند خطاب "الخمسين" إلى جملة من التقييمات التي لا ترى فيما يحدث اليوم إلا كل ما هو سلبي، ولا تركز إلا على خطر الفوضى والعسكر والإسلاميين. نعم، هناك بعض الفوضى، وهناك من يستغلها لبعض الوقت، ولكن التونسيين أثبتوا أنهم قادرون على التمييز بين الحركة الطيبة والحركة الخبيثة وعلى تعديل البوصلة وتنظيف ما علق بعدستها من شوائب. ينسى هؤلاء في خضم بحثهم عن السلبيات التي تعيق بناء ديمقراطية سليمة أن الثورة التي حدثت كانت أكثر ثورات الإنسانية حضارية ومدنية، وأنهم يتحدثون عن شعب متعلم، وأن القمع الذي دمر في طريقه كل شيء عجز عن تدمير شيء اسمه الوحدة والتضامن والمعرفة بما نريد. ينسى هؤلاء أن تونس قد شهدت أول دستور في العالم العربي، وأنها أول من حرر الرقيق، وأنها أول من أعطى المرأة ما تستحق من كرامة ومساواة، وأنه في يوم 14 جانفي لم يحطم زجاج واجهة واحدة في الشارع الرئيسي للعاصمة، رغم كل غضب نصف المليون من الأحرار الذين تجمعوا هناك للمطالبة برحيل النظام.

تعتمل الساحة اليوم بمشاريع أحزاب جديدة وكثيرة، وهذا مخيف للبعض ممن تعودوا اقتسام فضاء كان يبدو لهم جاهزا للتعليب. هذا دليل صحي على الحياة الجديدة التي بدأنا نتنفسها. في مسار الانتقال الديمقراطي، وعندما يبدأ الاستبداد في الانسحاب من أذهان الناس، تكثر الأفكار وتتعدد، ينجب بعضها بعضا، فتتشظى الساحة بحسب أفكار التغيير ومشاريع الحياة القادمة. بعد ذلك ينطلق مسار معاكس، هو دائما في دائرة التوقع، تزول فيه أسماء وتتحالف فيه تيارات من أجل أن تصبح أكثر قوة وحضورا في المجتمع، حينئذ

يكون حضور أحزاب النمط القديم قد أصبح أكثر هامشية مما كان، وهذا ما يخيفها فعلا. هناك عملية تجديد حقيقي تتم اليوم لكل الفضاء السياسي والمدني، بظهور عشرات الأحزاب والجمعيات غير الحكومية. وإذا كانت الأحزاب بطبيعتها مشاريع سياسية، فإن الجمعيات هي مشاريع مجتمعية ستحصن التونسيين من عودة الديكتاتورية في المستقبل وستضيق الخناق على كل من سيوجه نفوذه إلى غير الوجهة الصحيحة. هذا المخاض مخيف بالنسبة للبعض، لأنهم لا يستطيعون التنبؤ بشكل الوليد الذي سيقع إنجابه، ولأنه لا ضمانات لأن يكون الوليد مستنسخا منهم. في خضم ذلك ينشأ مجتمع جديد ونخب جديدة وأشكال جديدة، ومواليد يرفضون أن يمروا بمحضنة الهياكل القديمة.

ذلك ما يطمئننا على أن ما يحدث اليوم في بلادنا هو ثورة حقيقية، وذلك ما يجعل الخائفين في وضعية الترقب القلق، فلا أحد غيرهم يتوهم أنهم في مرتبة الزعامة، وأنها إن وجدت قابلة للاستمرار. ذلك ما يفسر أنهم يخافون من الثورة، فيخوفوننا منها ولا يرون فيها سوى فوضى وانعدام وعي. ذلك ما يفسر أننا من ناحيتنا نخاف على الثورة وليس منها. نخاف عليها من كل عودة للقديم، منطقا وممارسة، من الوصاية وما تخفيه من النوايا، ظاهرها ومضمرها. مشكلتهم أنهم لم يفهموا ما معنى ثورة، وأنها تمت على غير النسق الذي كان يداعب بعض أحلامهم عندما كانوا شبابا. مشكلتهم أن التونسيين كانوا أكثر وعيا ونضجا، وأن هذا الوعي وهذا النضج يجعلان من فكرة الوصاية ذاتها من بقايا النسق القديم الذي يقول له التونسيون اليوم، بصوت واحد: "ارحل."

12 فيفري 2011

(12)

فلتنظف الحكومة بيتها، إذا كانت تريد البقاء

إذا لم يفهم أحد منكم شيئا مما يجري من حين لآخر، فهذا طبيعي، لأن الذين يخلطون الأوراق اليوم، يفعلون ذلك بهدف جعلنا ضحية لعدم الفهم. من عدم الفهم يأتي سوء التقدير، ومن سوء التقدير يتولد الخطأ. عندما ننظر إلى كثافة الأطراف المتدخلة في مسار الأحداث ببلادنا، وطبيعة التحالفات الناشئة بين هذه الأطراف، وتحول الأساليب التي تعتمدها، والتوقيت الذي تختاره لإطلاق أعمالها، يصبح الأمر شديد الوضوح، فلإدراك المغزى من تلك التحركات لا نحتاج للإمساك بكل تفاصيل المشهد.

عندما غادر الرئيس المخلوع البلاد مساء يوم 14 جانفي، كان واضحا أن البلاد قد دخلت مرحلة جديدة من ثورتها، ومن تاريخها. ورغم أن البعض كان يمني نفسه بان الأمر انتهى، وأن باب الحرية ودولة المواطنة المدنية والديمقراطية قد انفتح على مصراعيه، فإنهم سرعان ما قللوا من تفاؤلهم وحل محل ذلك التفاؤل نوع من الحذر واليقظة الحيويين. كلنا يتذكر ما قامت به العصابات المرتبطة بنظام الفساد في الأسبوعين التاليين لفرار الرئيس المخلوع، وكلنا يتذكر الاضطرابات التي أدخلتها على سير ثورتنا عمليات الاعتداء على الأملاك العامة والخاصة، وهي أعمال كانت تعبر عن حالة من الاحتضار التي تعيشها أطراف اعتبرت أن مسار الثورة سيقضي، إن

تواصل بذلك الزخم، على كل مصالحها. في ذلك الوقت كانت الحكومة الأولى (حكومة الفصل 57) تتفنن في إضاعة الوقت، وترفض القبول بالمنطق الجديد للأشياء، وتنتدب لشغل المناصب الحيوية في البلاد العناصر الأقدر على تخفيف نسق تدفق الثورة. ثم جاءت حكومة 27 جانفي التي تزامن إعلانها مع الفض العنيف لاعتصام القصبة، وهو عمل أصبح واضحا أن الحكومة لم تأمر به، وأنه تم خارج النسق العادي لإصدار الأوامر وتنفيذها. تطلب الأمر حينئذ عملية تنظيف في الإدارة العليا لوزارة الداخلية، لكن الأغبياء فقط هم من اعتقدوا أنه وقع ربح الجولة نهائيا ضد العصابات التي تنشط تحت غطاء "الأمن."

منذ تشكيلها في نسختها الأولى ظلت الحكومة الحالية تشكو من حالة من الضعف تمنعها، عندما ترغب في ذلك، من فرض سلطتها وتنفيذ أجنداتها. أما في الحالات التي كان بإمكانها أن تنفذ بعض القرارات الإيجابية، فإن القرار كان يتأخر بسبب ضعف حقيقي في إرادة السير بالأمور قدما لمصلحة الثورة وبما يعبر عن تطلعات الناس. هذا أيضا شيء طبيعي، فالحكومة الحالية جاءت لأن الثورة لم تستطع تدارك أمرها وإفراز حكومتها، ولأن تلك الحكومة تمثل مصالح تريد أن تحافظ على نفسها في الوضع الناجم عن الثورة. تركز صراع إذا كانت قضية الشرعية التي تحكم بها السلطة التنفيذية أصل كل نزاع، ذلك أن لكل شرعية مقتضياتها، وطريقة التنفيذ المرتبطة بها. لن نستغرق في أمر العلاقة بين الحكومة ومعارضيها الكثر، فهذا أمر لا يحتاج إلى بيان كبير. ما نريد أن نركز عليه هنا هو أن جزءا كبيرا من مشاكل هذه الحكومة نابع من داخلها، ومن بعض الأوساط المرتبطة بها. لنتساءل دائما عن الهدف من وراء كل نشاط أو عمل وسنفهم من يقف وراءه: ذلك ما يفعله كل المحققين، في كل بلاد العالم. هل من مصلحة معتصمي

القصبة، مهما تفنن البعض في تصويرهم لنا على أنهم غير ناضجين سياسيا وغير مدركين لما يطالبون به، أن يهاجموا الشارع الرئيسي في العاصمة وأن يحطموا الممتلكات وأن يقذفوا مقر وزارة الداخلية؟ حتما لا، لأن معركتهم سياسية بامتياز، وكل ما يحولها لغير غايتها إنما يفشل كل المجهود الجبار الذي يقومون به من أجل إنجاح مطالبهم، بل ويفشل كل مسار الثورة إلى حد الآن. هم يدركون ذلك جيدا، لذلك فإنهم، حتى وإن حاولوا التظاهر في الشارع الرئيسي في العاصمة، فإنهم ليسوا ممن يهاجم الأملاك والوزارات. لو أرادوا ذلك لفعلوا مع مقر الحكومة، ولكنهم أنضج. من غرائب الصدف أن مقر الحكومة، ومقرات معظم الوزارات الموجودة قرب الاعتصام في حالة كاملة من الأمن، وأن المقر الأكثر حراسة في البلاد يتعرض إلى الهجوم. هذا يقتضي، ربما، تكليف المعتصمين بحفظ الأمن في البلاد، خاصة وأن ذلك لن يكلف الخزينة شيئا، فهم متطوعون، ومتحمسون.

جاءت مصادمات السبت والأحد، وأحداث القصرين المتزامنة معها أيضا في توقيت مشبوه جدا، مما يعطي لهذه المصادمات مغزى سياسيا واضحا، وإن كان الشكل الأمني هو البارز فيها. هل من المصادفة أن تندلع الأحداث غداة الاعتصام العملاق بالقصبة وبصفاقس والمسيرات الضخمة التي نظمها المحتجون على الحكومة في كل أنحاء البلاد؟ ليس معنى ذلك أننا نعتبر الحكومة وراء افتعال تلك المصادمات، ذلك أننا نفضل أن نفكر، لا أن ننساق وراء كل محترفي نظريات التآمر. كان يفترض أن يؤدي نجاح الاعتصام وخاصة حجمه الضخم إلى اتخاذ الحكومة، تحت الضغط، جملة من الإجراءات، مثل كل مرة يتضح فيها حجم المعارضة لها، وقد صدر بعض هذه الإجراءات بالفعل. أما مدى تأثير هذه الإجراءات في الرأي العام، فهذه قضية أخرى. في كل ما تقوم به الحكومة تحت ضغط الشارع بعض

الإيجابيات، وإن كانت الإجراءات أقل دائما من المطالبات. في الطرف الآخر من الجبهة يقف أشخاص ومجموعات ومصالح تحاول استقراء الوضع وتتخذ قرارها بناء على ذلك الاستقراء: في نظر هذه الأطراف، وكلها من عناصر الاستبداد والفساد التي تمعشت طيلة ربع قرن من حسنات الديكتاتورية الفاسدة، لا يجب على الحكومة أن تتخذ قرارات تحت ضغط الشارع، لأنها ستكون قرارات في غير صالح أنصار النظام القديم، الذين يشكلون الجبهة المضادة للثورة. كيف يمكن إيقاف هذا المسار المهدد لمصالح تلك الجبهة: بافتعال مصادمات تدفع بالحكومة إلى التراجع، وتخويف الناس وتوتيرهم. بعد ذلك لن يسأل أحد عمن أطلق النار وعمن أصدر إليه الأوامر بذلك. يغرق الجميع مجددا في الهم الأمني، ويتراجع السياسي، ويتوقف اتخاذ القرارات، بل تموت الرغبة في اتخاذها تماما. هذه القوى موجودة في كل مكان، وستبقى تقاوم إلى حين زوالها نهائيا. المشكل أن هذا الزوال النهائي للجبهة المضادة للثورة لا يمكن أن يتم إلا بدفع الحكومة الحالية، إذا ما تأخر إسقاطها، لاتخاذ قرارات صعبة عليها: إجراء تنظيف شامل لمراكز القوى داخلها وفي وسط ذراعها الأمنية وبتر جهاز الأمن السياسي تماما وإلغاء كل التشكيلات الرديفة التي وقع الاستنجاد بها في الفترة التي سبقت فرار الرئيس المخلوع من أصحاب المعاطف السوداء والبنطلونات الزرقاء. إذا كانت الحكومة صادقة بالفعل، فإن عليها أن تجتاز هذا الامتحان، ذلك أن عملية الانتقال الديمقراطي لا تحتاج إلى بوليس سياسي، كما أن الدولة الديمقراطية والعادلة لا تحتاج إلى هذا الجهاز. يلعب هذا الجهاز اليوم أهم دور في تعطيل مسار الثورة، وهو الذي تفتعل بعض تشكيلاته كل المشاكل التي تعطل حصول الحكومة على جانب مما تحتاج إليه من شرعية. هذه الحكومة لا تملك شرعية ديمقراطية، وهو أمر تقر به هي نفسها، ولا تملك شرعية دستورية، وهو أمر

تقول أنه قابل للنقاش، لكن الأكيد أنها لا تملك شرعية شعبية، أو أن شرعيتها الشعبية مهزوزة جدا. في هذه الحالات تسعى الحكومات، في الدنيا كلها، إلى محاولة اكتساب تلك الشرعية باتخاذ القرارات الأليمة، وقد حان الوقت بالفعل لاتخاذ القرارات الأليمة والخروج من منطق رد الفعل على ما يجري لأخذ المبادرة: توسيع قاعدتها بإعطاء المجتمع المدني والمعارضين دورا أكبر فيما يجري وعدم التمسك برفض آلي ومطلق لفكرة مجلس حماية الثورة، وتوجيه الأمور بصفة عاجلة لانتخاب مجلس تأسيسي وعدم توريطنا في انتخابات رئاسية قبل ذلك. عندما ستكمل لجنة الإصلاح السياسي عملها، سيكون الوقت متأخرا جدا، ونحن نعتقد أن الوقت لم يعد ملائما لطرح السيناريوهات المتعددة: ليقع انتخاب مجلس تأسيسي مثلما يطلب بذلك الجميع، أو الجميع تقريبا، وعلى نواب الشعب في هذا المجلس أن يقرروا ما يريدونه. يبقى أن ذلك لا يمكن أن يتم في جو من انعدام الاستقرار الأمني، وهو ما يعلمه أعداء الثورة جيدا، لذلك يحاولون خلط الأوراق في كل مرة تتجه فيها البلاد لقطع أحد المنعرجات. هنا يأتي القرار الصعب: بتر جميع الأجهزة التي تريد إعادة الأمور على الوراء، وهي معلومة، ذلك أنه برغم كل الدخان الذي تحيط به أعمالها، فإن هويتها شديدة الوضوح. لتنظف هذه الحكومة فناءها الداخلي قبل كل شيء، حتى يصبح لها بعض مصداقية وحتى يمكنها أن تحصل على شرعية ما لدى الناس، بعد ذلك فقط يمكنها لوم الآخرين على عدم منحها ما تحتاجه من ثقة. قد تعمد تلك القوى إلى فض آخر عنيف لاعتصام القصبة، وقد تبدأ في الظهور مجددا عصابات شبيهة بتلك التي أحرقت الكاف في بداية فيفري والقصرين منذ يومين. كل ذلك أمر متوقع. بين الأمني والسياسي، تختار العصابات المناصرة للنظام القديم عودة التعامل الأمني لقتل لهدف السياسي. في المقابل، نعلم جميعا أن الأمن يتحقق بقرارات سياسية

بالدرجة الأولى. على الحكومة اليوم أن تختار صفها، مجددا، فلا يزال أمامها بعض وقت، وأن تتخذ أليم القرارات، لأن ذلك فقط ما سينقذها، إذا كانت راغبة فعلا في إنقاذ نفسها.

27 فيفري 2011

(13)

ثورة تجمع ولا تفرق

عندما اندلعت هذه الثورة كان من أهم أسباب نجاحها أن مطالبها وشعاراتها كانت أمرا مشتركا بين الجميع، أو تقريبا بين الجميع. لا تنجح أبدا ثورة لا تتعدى القناعة بها أقلية ولو كانت طبقة. وحد القمع الجميع تحت راية المطالبة بالقطيعة مع كل النظام الذي كان يستند إليه، كما يوحد مطلب المجلس التأسيسي اليوم كل التونسيين تحت رايته. غير أن مسار كل الثورات يتخذ في مرحلة ما اتجاها تتسع فيه الشعارات وتضيق معانيها، فتصبح الشعارات ومن ورائها المطالب مجرد لافتات هي من حيث الاتساع بما يجعل إعطاءها مضامين موحدة أمرا خارجا عن النطاق. فعندما يطالب اليوم الناس بالتصدي لمحاولات الالتفاف على الثورة فهم إنما يتفقون على المبدأ، أما عندما تطلب منهم تحديد هوية الملتفين المحتملين فإنك تتحصل على عدد إجابات أكثر من المتوقع. فهناك الملتفون بحكم ماضيهم، وهناك الملتفون بحكم ما يريدونه في المستقبل، وهناك الملتفون وعيا، وهناك الملتفون عن غير وعي.

وبالفعل فإن اختلاط الأمور الذي وصلنا إليه اليوم إنما هو في أصله نتيجة منطقية لتداخل الجبهتين الثورية والمضادة للثورة، وهو ما يظهر على المستوى

الأمني بطريقة شديدة الوضوح. فاستغلال الإعتصامات من أجل إطلاق حملات نهب واعتداء مأجورة على الأملاك العامة والخاصة ومحاولة الرجوع بالأمور إلى الوراء إنما يهدف إلى جعل الهم الأمني متقدما عن الهم السياسي. في الوقت نفسه رأينا بعض الأطراف "الثورية جدا" تمجد اللجوء إلى العنف وتدعو معتصمي القصبة إلى "استعمال الوسائل التي يبدو أن الحكومة لا تفهم غيرها". ولكن هذا جزء من الحقيقة وليس كلها. تعول العصابات المتآمرة على أمن البلاد على انسياق مجموعات أكبر في أعمال النهب، وهو ما حدث في الأيام الأخيرة بشوارع العاصمة، ذلك أنه ليس بوسع الجميع التمييز بين التظاهر السلمي وأعمال العنف فهناك درجة من العنف المكبوت التي لا تجد فرصة التنفيس عنها إلا في تحطيم الأملاك والاعتداء على الحرمات. بطريقة غير مباشرة إذا تخدم الأجندات المتناقضة بعضها البعض فتصب زيتا على نار تضطرم في بعض الأعماق وتتفق، بطريقة لاواعية، على دفع البلاد إلى المجهول. ليس أخطر على الثورة من التقاء أجندات الثوريين مع أجندات المناهضين للثورة إذ للجاهل أيضا قدرة غير محدودة على الإضرار بنفسه.

عندما تحدث الوزير الأول المستقيل عن "أغلبية صامتة" فهم بعض الناس أنه يقوم بتحريض أنصار النظام السابق على التحرك ضد الثورة، وهو فهم لا نريد أن ننساق في تبيين سطحيته، فهي بادية بما يكفي. من منطلق نفس "القدرة" على الفهم رأت نفس الأطراف في الذين خرجوا للإفصاح عن تبرمهم من "تطرف" القصبة "تعبيرا وقحا" عن مصالح الجبهة المضادة للثورة، وهذه أيضا سطحية ليس بعدها غير العدم. إذا كان كل القلقين على المسار التي بدأت تأخذه الأمور من أعداء الثورة ومن المتآمرين عليها، فهذا يعني أن شيئا ما يسير في الاتجاه الخاطئ. إن أهم خطر تواجهه الثورات هو ضيق أفقها

وإتباعها سبيل التفرقة، حينئذ تتحول الأمور إلى اتجاه خاطئ تماما فتصبح شعاراتها ملكا لمجموعة تضيق باستمرار. ليس كل القلقين أعداء للثورة، وليس أصحاب كل الأصوات المرتفعة من المخلصين للثورة، هذا أمر يجب الاتفاق عليه. هناك قلق يجب تقليص عمقه، وهو أمر لا يمكن أن يتم دون تفهم دواعيه، وهي موجودة. فقط يجب النظر إليها.

لنحاول فهم دواعي هذا القلق وسنرى أنه يمكن تبويبها في ثلاث عناصر أساسية: الخوف من عدم الاستقرار السياسي، والخوف من انهيار الاقتصاد، والخوف من سقوط الدولة بما هي ضمان للوحدة الوطنية. لا يكفي القول بأن الأمر متعلق بمجرد بفزاعات لطمأنة الناس، فذلك يرقى إلى مرتبة التعامي المقصود عن واقع شديد التعقيد. هناك مخاطر حقيقية يجب النظر إليها بغير منطق المؤامرة: كارثة إنسانية في جنوب البلاد بفعل تطورات الوضع في ليبيا (وهي كارثة لا زال الجميع غير قادر على فهم مداها)، وعدم قدرة واضحة من جانب الحكومة على مسك الملفات الأساسية لقلة إمكاناتها وضعف القبول بها في الشارع، وانهيار لا سابق له للسلطة بما هي التعبير الأوضح للدولة. كل ذلك على أرضية مخيفة من هشاشة الحالة الأمنية التي تحسن عصابات النهب المنظم والمأجور استغلالها، وبروز بوادر عن تدخلات أجنبية من بعض الجيران الذين لن يسوؤهم أن يرونا نغرق في حالة من الفوضى.

أكثر من أي وقت مضى، نحتاج كتونسيين إلى وحدتنا، وإلى توضيح أهدافنا الرئيسية، وترتيبها بالطريقة الصائبة وهذه هي السبيل الوحيدة لجعل الثورة شعارا موحدا وجامعا ومنعها من أن تتحول إلى قميص يحسن الكثير ارتداءه، ولو لم يكن قياس البعض ملائما له. وبما أن السياسي يختزل جميع عناصر المسالة وأن كل وضعية عدم الاستقرار تعود إلى خطأ ما في المسار السياسي، فإنه ينبغي حل الموضوع سياسيا. هل تتجه البلاد إلى تقاسم

المشهد بين سلطتين لكل منهما شرعية، أو بعض شرعية؟ ذلك أخطر ما يمكن أن يحدث، لأنه سيرسخ عدم الاستقرار. حينما يريد مجلس حماية الثورة لعب دور تنفيذي، فإنه يتخلى عن الدور الرئيسي الذي يفترض به أن يلعبه في الوضع الحالي ويتحول إلى سلطة قرار عوضا عن لعب دور السلطة المضادة. هذا أمر مخيف للكثير من الناس، وهؤلاء ليسوا بالضرورة من أعداء الثورة، بل من الذين يريدون ترشيدها. في مجلس حماية الثورة أطراف لا نملك إلا أن نثق فيها بفعل القوى التي تمثلها، ولكن فيه أيضا أطراف ليس بإمكانها اليوم أن تزايد على بعض أعضاء الحكومة في خدمتها لأجندات النظام البائد. قيمة هذا المجلس في أنه سلطة مضادة، وكون الحكومة ترى دوره استشاريا لا ينقص شيئا من التمثيلية والنجاعة التين يفترض أنه يمثلهما. في الوقت نفسه، على الحكومة وأعضائها وكل من يقف ورائهم وبجانبهم أن يفهموا أنه حان الوقت للمضي في خطوات حاسمة لاكتساب الشرعية التي تجعل من الحكومة الحالية قادرة فعليا على الحكم، بالاتجاه رأسا نحو وضع خطة سياسية تجعل من توفير الظروف لانتخاب مجلس تأسيسي أمرا ذا أولوية قصوى. في هذه الحالة على الحكومة أن تقدم الضمانات الكافية بأنها فهمت أخيرا أنه لم يعد بوسعها تجاهل الشارع، ويترجم الأمر آليا إما بتوسيع تمثيليتها أو بالتجائها إلى التكنوقراط. يتطلب ذلك حتما بعض الوقت ، ولكن الوقت في هذه الظروف ثمين جدا بالنظر إلى كل الأخطار التي تتهدد البلاد، وأهما يقع في الجانب الأمني.

سيوجد دائما من يشكك في سلامة نوايا كل الذين سيعهد إليهم بتسلم المسؤوليات، وطالما بقي الكشف عن النوايا هو المهمة الأصلية للثوريين، فإننا لن نخرج مما نحن فيه أبدا بل إن الأمر سيزيد سوءا. هناك أشياء أخرى تقاس بها الأمور، وهي الأعمال والإجراءات الملموسة. أما الإصرار على

رحيل كل الحكومة لأنه ليس لأحد ثقة فيها، فهو من الأشياء التي لم يعد قبولها أمرا ممكنا، ذلك أن الاستمرار في طرح الموضوع من هذه الزاوية فحسب سيفرق الناس أكثر من أن يوحدهم. هناك حاجة من الجميع للالتقاء في الوسط، وهو حتما ليس الوسط بين أعداء الثورة وأنصارها، وإنما الوسط في تصور الإجراءات التي بإمكانها قيادتنا نحو ترسيخ الأهداف الأساسية للثورة: تأسيس دولة مدنية ديمقراطية ممثلة للإرادة الشعبية عبر صناديق الاقتراع. سلطة تدفعها سلطة مضادة قوية نحو اتخاذ إجراءات ملموسة لتطبيق ما هو متفق عليه في هذه المرحلة من المسار الثوري. في انتظار ذلك يجب التخلي عن كل خطاب التخوين والتوتر غير المبرر تجاه كل من لا يوافقنا التقييم، ذلك أن بعض مشاريع الديكتاتورية تبدأ من هناك، وفي سلم الديكتاتوريات ليس هناك واحدة أفضل من الأخرى.

نحتاج الآن لترجمة وحدتنا إلى كثير من الهدوء، ونحتاج إلى أن نثق في قدرتنا على الاتفاق رغم كل اختلافاتنا في تقييم الوضع وسبل الخروج من وضعية انعدام الوزن. في هذا الإطار لا نفهم الدعوات إلى قيام إضرابات جهوية أو عامة، فهذا خطأ سيزيد في تضخيم جبهة القلقين وسيعطي الكثير من أنصار الثورة الفرصة للشك حتى في شعاراتها وبصفة خاصة في من يرفع تلك الشعارات. عندها ستضيق جبهة الثورة أكثر فأكثر، وستتحول إلى مصدر للخوف بعد أن كانت الأغلبية تخاف عليها لا منها، و مثل كل مرة ستستغل العصابات المأجورة ومن يمولها ويحميها ذلك مجددا لإثارة الفوضى. هناك حاجة لترشيد المسار، وجعله جامعا لا مفرقا، وهي مسؤولية تقع اليوم على عاتق أطراف كثيرة في هذه البلاد نعتقد أنها تجتمع على حبها وإن فرقت بينها سبل السياسة. ليس في الأمر هزيمة لأحد إذا كانت النتيجة هي انتصار البلاد ومناعة ثورتها، فلنتفق إذا، قبل فوات الأوان.

1 مارس 2011

(14)

تكلموا بصمت !!!

تحرك الصامتون آخيرا وقرروا أنهم لن يسكتوا بعد اليوم. هذا جيد، فقد أقروا من حيث لا يدرون أن الثورة قد مكنتهم من استرجاع ألسنتهم، أخيرا. ليس المشكل في الصمت، ولا في الكلام، وإنما في المضمون الذي ينطق به المتكلمون إذا تكلموا، وبمعنى الصمت، حينما يصمتون. طيلة عقود من الزمن كانت البلاد قد تحولت إلى مزرعة خاصة لا يتفيأ ظلالها إلا الأتباع والأقارب، وطيلة عقود أصبحت الدولة نظاما في يد أقلية من المحظوظين، والبلاد ملكية خاصة يديرها الأنانيون، اختار هؤلاء الصمت. وطيلة ربع قرن من تحكم الاستبداد في الأنفاس والرقاب والأرزاق، واصل هؤلاء الركون إلى حكمة الصمت، مهتمين في معظمهم بربطات أعناقهم وزينة حدائقهم ولون سياراتهم. لكن صمتهم كان ضجيجا كبيرا تمت في ظله كل الجرائم وحللت فيه كل التعديات. هل يعون ذلك وقد استعادوا قدرتهم على النطق أخيرا؟ هل سمع أحد صوتهم عندما كان المعارضون متابعين ومضطهدين؟ وهل تحركوا عندما سلطت أقسى درجات القمع على الآلاف من أبناء الوطن لمجرد رأي مختلف؟ وهل أسعدونا بموقف واحد يليق بحكمتهم ووطنيتهم عندما حوصر

الحوض المنجمي، وأحيط بأهل بنقردان، وقتل أبناء سيدي بوزيد وتالة والقصرين؟

طيلة تلك السنوات كانوا لا يسمعون شيئا عن كل ذلك، ويصمون آذانهم، ويغلفون أبصارهم وقلوبهم بستار كثيف من الأنانية والتجاهل. عفوا، فقد كانوا يتصدقون أحيانا على الفقراء، ويعطون ماسحي الأحذية وندلاء المقاهي بعض المليمات الإضافية، كرما من عند أنفسهم. كانوا لا يبخلون أيضا، عندما يجدون الوقت، عن مشاهدة بعض الأخبار عن واقع الحريات، في القنوات الأجنبية، ويتسللون من حين لآخر إلى مواقع الأنترنات الممنوعة، لإلقاء نظرة فضول على ما كان يقع قريبا جدا منهم، وهم لا يشعرون.

ثم أفاقوا، وكان قبول الأمر صعبا جدا على ضمائرهم الصامتة. هم تونسيون جدا، تماما مثل كل أبناء الوطن. وهم يحبون وطنهم، مثل معتصمي القصبة تماما. وهم أيضا يحبون الهدوء، مثل كل سكان الأرض تماما. لا شك في ذلك مطلقا. غير أنهم ينظرون إلى الكون من زاوية أقل اتساعا، ويتصورون أن الحياة تتوقف في حدود أحيائهم الراقية، وأن كل الآخرين مجرد حشرات تدب في مملكة الله الواسعة، تقطع عليهم أحيانا الطريق، فيدهسونها ويمرون. لا يعرفون من جندوبة إلا قاصراتها، يأتون بهن لخدمتهم في بيوت قدت من زجاج وأرائك. ولا سيدي بوزيد إلا لجلب خراف العيد الوديعة التي تقدم بكل غباء الدنيا رقابها للذبح. ولا القصرين إلا ليتذكروا أن بالبلاد شيئا غير الوهاد وغير السهول. فجأة أصبح في جندوبة غاضبون، وفي سيدي بوزيد شيء آخر غير الخراف، اسمه شهامة الإنسان الذي لا يبيت على ضيم، وفي القصرين كرامة أعلى من قمم كل جبال الأرض.

من أية ثقافة استمدوا كل تلك النعوت وألصقوها بمعتصمي القصبة، ومن أي معجم استقوا كل ألفاظ العنصرية التي رصعوا بها خطابهم البائس، ومن

أي كوكب يظنون أن بوسعهم بعد اليوم أن يطلوا على الوطن؟ قليلا من الحياء رجاء. ففي القصبة يتجمع الذين حرروكم وأطلقوا ألسنتكم، ولم يكن بإمكانها قبلا أن تسبح إلا بحمد ولي النعم ومخمد الفتن، الواحد الأحد، وحامي الحمى والدين. للحرية أضرار جانبية حتما، ومن لا يفهم ذلك عليه أن يعود إلى حياة السوائم. هي ثورة أيها الناس، ولكنها لم تشأ أن تجعل لها غير الاستبداد عدوا، والحرية هدفا، والكرامة مرتعا. لم يذكروكم بسوء وقد كانوا يستطيعون، ولم يهاجموكم وكانوا لو فعلوا سيعذرون، فقليلا من الحياء رجاء. الاقتصاد؟ هو يهمهم أكثر مما يهمكم، وقد تعودوا اقتسام رغيف الخبز الواحد على عشرة أفواه جائعة وأكثر، وما نالت منهم أنانية ولا جشع. الاستقرار؟ هو يعني لهم أكثر مما يعني لكم، وقد كان فقيدهم الذي لا يجدون له، مهما عاشوا، اسما ولا عنوانا. العمل؟ وهل كانوا يصلون إليه أصلا؟ الوطن؟ وهل دفعتم في سبيله ما دفعوا، ونالكم على مذبحه ما نالهم؟

كان بينكم بالأمس تحت تلك القبة رجال ونساء أداروا ثروة البلاد سنينا طوالا، فنهبوا لأنفسهم وذويهم، ولم يرقبوا في الوطن وأبناء الوطن إلا ولا ذمة. وكان بينكم نواب ومستشارون وإداريون عمروا عقودا طويلة تلك البنايات الفاخرة نوابا عن شعب يعرفون أنه لو قيض له حقيقة أن يختار لاختار غيرهم. أولئك هم من جنوا على الجميع فأردوا البلاد قتيلة الجشع وسوء الطوية. أفلا تحاسبونهم قبلا؟ أم أن بصركم عليهم حسير؟

للثورة أعراضها الجانبية أيها السادة، مثلما أن لها أوقاتها الأليمة والسعيدة. عندما جئتم مساء يوم 14 جانفي إلى شارع بورقيبة، بعد أن اطمأن بعضكم إلى أنه لا دخان ولا رصاص، ذهب في ظنكم أن كل شيء سيكون على ما يرام، وأسررتم في أنفسكم عودة فرحة مسرورة، محملين بكل ياسمين الدنيا. ولكن كان للكرامة رائحة أخرى غير ما كنتم تتوقعون. جاءت الحكومة الأولى

فرفصتم فرحا، وتبرمتم برفض الرافضين، وكنتم لا تزالون تمنون النفس بأن لا شيء سيتغير من دونكم. ثم جاءت الحكومة الثانية، وفي ذات اليوم الذي أعلنت فيه اقتحمت القصبة، فحمدتم الله مرتين والقمع عشر مرات. وعندما جاءت الحكومة الثالثة، وتبين أن الأمور ستسير من دونكم أعلنتم الكلام وأشهرتم الشتيمة. هل كان يضركم نزر قليل آخر من الحياء؟ ولكنها ثورة وحرية، والحرية لا تفرق بين أبنائها. فتكلموا بما شئتم، ولكن لا تسبوا أحدا، ولا تسخروا من أحد، ولا تعاملوا بعد اليوم البشر مثل الحشرات.

هؤلاء الذين جاؤوا للقصبة، بعضهم ترك عمله وعياله، وكثير منهم يحملون من الشهادات ما تحلمون بمثله لأولادكم. هؤلاء أبناء البلد وعطر الوطن وروح الكرامة. جاؤوا مرتين للاطمئنان على أن دماء أبناهم لن تذهب هدرا، وأنهم لن يطعنوا في ظهورهم وهم عائدون. أفلا يحق لكم، وقد مدوا إليكم أيديهم بطبق الحرية، أن تشكروهم بدل شتمهم؟ أما عصابات النهب، فهي معلومة الهوية، ومعلومة التمويل، ومعلومة التخطيط، فقليلا من الحياء رجاء. في القصبة بعض الهرج؟ متفقون. في القصبة بعض التطرف؟ متفقون. في القصبة بعض الغضب، متفقون. ولكن للقصبة، مثل الحرية تماما، أعراضها الجانبية أيضا. سيتوجب عليكم من الآن فصاعدا أن تقتسموا الفضاء معهم، وأن تتوقفوا قليلا عندما تمرون، حتى لا تدهسوهم. أن تعلموا أن للوطن أبناء منسيين كثرا وأنهم قرروا أن لا ينسوا بعد اليوم أبدا. تكلموا ما شئتم، ولكنكم لن تتكلموا لوحدكم مثلما تعودتم من الزمن الفاسد. أما الشعب، فيعرف من يكون، وليس بحاجة لأحد يتحدث باسمه، أو ينكر عليه الحق في الكلام.

2 مارس 2011

(15)

ليسقط "أمن الدولة"، ليقم أمن المواطن

بالتوازي مع إعلان التشكيلة الحكومية الجديدة التي تلت اضطلاع السيد الباجي قايد السبسي برئاسة الحكومة الانتقالية، أعلنت وزارة الداخلية عن قرار إلغاء جهاز البوليس السياسي وأمن الدولة في بيان حرص على طمأنة التونسيين على سلامة التوجه الجديد للحكومة في هذه المرحلة الحاسمة من مسار الانتقال الديمقراطي في تونس. فقد أشار بلاغ وزارة الداخلية إلى التزام السلطات "بالقطع نهائيا مع كل ما من شأنه أن يندرج بأي شكل من الأشكال تحت منطوق البوليس السياسي من حيث الهيكلة والمهمات والممارسات". كما أطر البلاغ المذكور هذه الخطوة في إطار التجانس مع قيم الثورة ومبادئها والتزاما باحترام القانون نصا وممارسة وتكريسا لمناخ الثقة والشفافية في علاقة الأمن بالمواطن وحرصا على معالجة السلبيات المسجلة في ظل النظام السابق في مستوى هذه العلاقة."

والحقيقة أن هذا القرار، بوصفه قرارا سياسيا بالدرجة الأولى، لم يكن ليتخذ لولا الضغط الذي بدأ في التصاعد من أجل المطالبة بحل هذا الجهاز لما يمثله من خطر على المسار السياسي الجديد. لا يمكن الحصول على شيء مهما كان بسيطا دون الضغط المتناسب معه، ذلك هو الدرس الأول الذي فهمه التونسيون. أما الدرس الذي فهمته الطبقة الرسمية، فهو أنه من مصلحتها التناغم مع طلبات التونسيين عندما تكون هذه الطلبات مشروعة وقادرة على تحقيق التفاف واسع حولها. من سوء حظ الرئيس السابق للحكومة

المؤقتة أنه لم يرد، أو لم يستطع، أن يفهم ذلك، وهو أمر اتضح من خلال تصرف حكومته إزاء ملفات متعددة. أضاع ذلك على البلاد وقتا ثمينا، وكاد يصيب البلاد بانهيار كامل على المستوى الاقتصادي والسياسي. كما أن عملية المقايضة بين متطلبات الاقتصاد والمطالب السياسية للثورة التونسية قد عبرت، من حيث هي استمرار لنفس المنطق القديم الذي حكم به ابن علي طيلة أكثر من عقدين، عن عدم فهم كامل لما حصل في بلادنا منذ منتصف شهر ديسمبر 2010. وفي اعتقادنا فإن الطريقتين التين أصبح بإمكان التونسيين اليوم المقارنة بينهما إنما ترمزان إلى توجهين كاملين، وأكثر من ذلك إلى عقيدتين كاملتين في الحكم. قامت العقيدة السياسية البورقيبية التي يرمز إليها الباجي قايد السبسي على مبدأ أن المشاكل السياسية تفض بحلول سياسية، في حين تعتقد "المدرسة" التي ينتمي إليها محمد الغنوشي إلى أنه يمكن التعمية على المشاكل السياسية بحلول اقتصادية، مع استعمال مكثف للبعد الأمني. كان ينتظر من سياسة محمد الغنوشي لو قيض لها أن تستمر في إدارة شؤون البلاد في الفترة الموالية أن تزيد في استخدام الدعاية المستندة إلى التخويف من الانهيار الاقتصادي، وفي انتظار توفر الظروف لإضعاف جبهة الرفض لسياسة الحكومة، تكون الحكومة قد جمعت أمرها وعادت للضغط الأمني، كل ذلك مع الإيهام بان المشاكل في طريقها إلى الحل. بالموازاة مع ذلك تخصص آخرون من أنصار حكومة الغنوشي في مهاجمة خصومها، وبخاصة جبهة 14 جانفي ومجلس حماية الثورة والإتحاد العام التونسي للشغل، فيما تميز آخرون في مجال التخويف من العسكر والإسلاميين وتقديم الأمر في صيغة مقايضة أخرى لا تقل خبثا عن المقايضة الأولى.

عندما نتحدث عن عقيدة سياسية بورقيبية، فإننا لا نريد القول أن هذه العقيدة لم تكن تحتمل استعمالا للقمع يضيق ويتوسع بحسب حدة الخطر الذي واجه حكمه، أو أن كل ممارسات التعامل مع الخصوم والمعارضين في عهد بورقيبة قد تميزت بالبحث عن الحلول السياسية في مواجهة الاحتجاجات السياسية والاجتماعية. فقد كان بورقيبة خصما لدودا لكل معارضيه، ولم يتردد في استعمال كل الأدوات من أجل تحييدهم في الحالات الدنيا، وإبادتهم في الحالات القصوى، مستخدما في الوقت نفسه طرق التشويه ونفس أساليب المراقبة والتعذيب والقتل، وقد تم ذلك في مناسبتين على نطاق واسع (ضد اليوسفيين في الخمسينات حيث استعان بورقيبة بالطيران الفرنسي لقصف المعارضين المسلحين، وضد الإسلاميين في السنة الأخيرة من حكمه).

من هنا ينبغي التأكيد على الإنجاز العظيم الذي أنجزته الثورة التونسية من خلال ابتداعها لأساليب أثبتت حتى الآن نجاعتها وتتلخص في المقاومة السلمية والتعبئة الواسعة، والقدرة على ملائمة هذه الوسائل بحسب طبيعة المرحلة. في هذا الإطار يأتي اعتصام القصبة من حيث مثل إصرارا على إكمال إنجازات الثورة بإجبار الحكومة على السير في طريق إجراءات جذرية تجيب عن الأسئلة السياسية بطريقة سياسية، ومواجهة تهربها من القضايا الرئيسية للثورة والاستجابة للخطوات الضرورية في كل انتقال ديمقراطي حقيقي. فهمت الطبقة الرسمية بعد تجمع 25 فيفري أنه لم يعد من بد لتغيير سلوكها السياسي، وهذا في حد ذاته مؤشر جيد على أن النظرة للشارع تغيرت وأن هذا الأخير أصبح ضاغطا بكيفية لم يعد ممكنا معها تجاهل مطالبه.

لا شك أن الديمقراطيات لا تحتاج إلى جهاز للبوليس السياسي، ذلك الجهاز الذي شكل طيلة عقود الذراع الأولى للنظام الديكتاتوري. كما أن المتأمل في مراحل ثورتنا ليس بوسعه أن يتجاهل الخطر الذي ظل هذا

الجهاز بمثله على المسار الناشئ، حيث حاولت قياداته وعناصره الالتفاف على انجازات الثورة وكادت تطيح ببعضها باستعمال الفوضى والعنف واستخدام كل الأساليب القذرة المعروفة. كانت حكومة محمد الغنوشي بإصرارها على التواصل مع النظام القديم تعطي من حيث تشعر ولا تشعر إشارات قوية لهذا الجهاز الديكتاتوري بأنه لن يقع الاستغناء عنه في المستقبل، ومن جهته حاول هذا الجهاز تعطيل عمل الحكومة السابقة على بطئه، بافتعال كل ذلك الدمار واستخدام العصابات للانقلاب على الثورة.

غير أنه لا يمكن أن نعتقد أن كل شيء سيكون على ما يرام تماما بمجرد قرار إلغاء البوليس السياسي وجهاز أمن الدولة، ذلك أن ما تحتاجه الدولة اليوم، وفي المستقبل، هو تغيير العقيدة الأمنية بالكامل، وتوجيه كل موارد البلاد وإمكاناتها في هذا المجال نحو تحقيق أمن المواطن والوطن، لا أمن النظام الذي سمي بهتانا بأمن الدولة. لذلك فإن من أوكد المهام على نواب المجلس التأسيسي عندما سيشرعون في وضع فصول دستورنا الجديد أن يضعوا خارج دائرة القانون كل عمل يقوم على التجسس على المواطنين ومراقبة أنشطتهم السياسية، وكذلك تجريم أية عمليات اعتقال خارج دائرة ما تسمح به الضمانات القانونية وكذلك ضمان أن يصنف التعذيب ضد المواطنين كجريمة أمن وطن. لن يتسنى إنجاز هذا العمل في وقت قصير، ولكن أول الطريق خطوة كما يقول بعض الحكماء. غير أن أول خطوة لا يمكن أن تنجح دون واجب المصارحة الحقيقية المؤسسة لعلاقة جديدة بين المواطن والأمن. في هذا السياق، على هذه الحكومة أو على التي تليها أن تشرع في تركيز لجنة وطنية للحقيقة والمكاشفة، تقدم فيها كل القضايا ضد هذا الجهاز ومنتسبيه. أما من أمر بالتعذيب والاغتصاب والقتل ونفذه، فإنه لا مكان لهم إلا أمام محاكم الجنايات ليحاسبوا على الجرائم التي ارتكبوها بحق

شركائهم في الوطن. هذا أول الطريق الصحيح، ذلك أن المسالة في عمقها تتجاوز صدور قرار سياسي مهما كان حجمه وتأثيره. في انتظار ذلك سيعمد بعضهم من رؤوس هذا الجهاز إلى التشويش على السياق الجديد مرة أخرى، وقد يحاولون الانقلاب على القرارات المستحدثة وتهديد الدولة والثورة في آن واحد، مثلما فعلوا منذ عشرة أيام في شوارع تونس العاصمة والقصرين وبعض الجهات الأخرى، مستعينين بالمجرمين والوشاة وبتمويل من بعض رؤوس الحزب البائد. فليعلموا أنهم إنما يثقلون ملفاتهم، وأن حكما عليهم ببعض سنوات من السجن ربما كان أهون عليهم من أحكام بالإعدام عندما يستعيد القضاء كل عافيته. وليعلموا أيضا أنه لن يترك لهذه الحكومة ولا للتي ستليها أي مجال للتراجع عما اتخذ من قرارات. ذلك أن السيادة قد غدت للشعب، وأن الشعب لن يفرط في يقظته إلى الأبد، وأن الأمور قد بدأت السير نهائيا في الطريق الصحيح.

7 مارس 2011

شركائهم في الوطن. هذا أول الطريق الصحيح، ذلك أن المسالة في عمقها تتجاوز صدور قرار سياسي مهما كان حجمه وتأثيره. في انتظار ذلك سيعمد بعضهم من رؤوس هذا الجهاز إلى التشويش على السياق الجديد مرة أخرى، وقد يحاولون الانقلاب على القرارات المستحدثة وتهديد الدولة والثورة في آن واحد، مثلما فعلوا منذ عشرة أيام في شوارع تونس العاصمة والقصرين وبعض الجهات الأخرى، مستعينين بالمجرمين والوشاة وبتمويل من بعض رؤوس الحزب البائد. فليعلموا أنهم إنما يثقلون ملفاتهم، وأن حكما عليهم ببعض سنوات من السجن ربما كان أهون عليهم من أحكام بالإعدام عندما يستعيد القضاء كل عافيته. وليعلموا أيضا أنه لن يترك لهذه الحكومة ولا للتي ستليها أي مجال للتراجع عما اتخذ من قرارات. ذلك أن السيادة قد غدت للشعب، وأن الشعب لن يفرط في يقظته إلى الأبد، وأن الأمور قد بدأت السير نهائيا في الطريق الصحيح.

7 مارس 2011

(16)

حول مجلس حماية الثورة:
قد علم كل أناس مشربهم

صدر بيان تشكيل مجلس حماية الثورة، ولم يلبث سوى بضع ساعات حتى تداعت إلى مهاجمته بعض الأطراف هجوما يفضح حالة الحرج من المسار الذي قد تأخذه الأحداث بفعل ظهور هذا المجلس. والحقيقة أن هذا المجلس، منذ ظهور الأفكار الأولى لتشكيله في خضم المعارضة التي واجهت التشكيلة الأولى للحكومة المؤقتة، قد أضاع وقتا ثمينا في مناقشات لا طائل من ورائها، وحرصه على أن تنضم إليه أطراف كان واضحا أنها اختارت منذ البداية ركوب عربة الحكومة المؤقتة وأصبحت تدافع عن النظام الذي جاءت الثورة لتعصف به. طيلة الفترة من إعلان التشكيلة الجديدة للحكومة عشية الفض العنيف لاعتصام القصبة (27 جانفي 2011)، اعتقدت الأطراف الفاعلة المشاركة في مشروع مجلس حماية الثورة أن الأمور تسير في الاتجاه الصحيح، فضعفت يقظتها. ثم جاءت تلك الموجات الإرهابية التي استهدفت أمن الناس وأرزاقهم، ثم موجة المطالبات الإجتماعية، فزادت تلك الأطراف نوما، ولكنه كان نوما مكدرا استغلته الحكومة الرباعية المشكلة من التجمع والتجديد والتقدمي وجماعة ساركوزي لإطفاء جذوة الحماس لدى الناس.

كان ذلك طبيعيا جدا من جانب تلك الحكومة، فهي ليست في عجلة من أمرها خاصة بعد أن طمأنها رئيس لجنة الإصلاح السياسي أن تقديم المقترحات التي من شأنها تغيير أسس الحياة السياسية في البلاد سيستغرق وقتا طويلا، أي في الحقيقة ما يكفي لإصابة التونسيين باليأس من رؤية الأهداف الأساسية لثورتهم تتحقق، والسير بها إلى الأمام أمرا لا رجعة فيه. لا أحد في عجلة من أمره، وقد قيل سابقا أنك إذا أردت قتل فكرة، فكلف بها لجنة. كذلك الشأن بالنسبة لبقية اللجان، وكأن الفساد ومتابعته مسألة تحسم في المكاتب المغلقة، على يد أناس لا يقدم بعضهم أدنى الضمانات الأخلاقية لتوجيه اللجنة نحو تحقيق جزء من المهام النظرية التي أوكلت لتلك اللجنة.

ما يجدر التذكير به أن القضية في أصلها قضية منطق يختار كل طرف السير فيه واحترام مقتضياته بحسب إجابته على السؤال التالي: هل ما حدث في تونس ثورة أم فورة؟ يصر أصحاب الفورة، وكلهم في الحكومة ورئاسة اللجان وبعض قيادات الأحزاب "المتعقلة"، على أن ما حدث لا يبرر أية إجراءات استثنائية، سوى تلك التي يضمنها الدستور. لذلك نراهم يعودون إلى الفصول المختلفة لتلك الخرقة ويطلعون علينا كل مرة بفكرة لا هدف من ورائها سوى زيادة تحكمهم في ساحة عزموا على تقسيمها فيما بينهم، تحسبا لغد لا يرونه إلا بأعين حذرة. كان وزير الخارجية المستقيل أوضحهم عندما رفض النطق بمفردة ثورة، وأراد وضع المسألة في ذلك المسار الطويل، ليس لأنه لم يفهم، ولكن لأنه كان يعرف أن للتسمية مقتضيات. الأكثر ذكاء ينطقون بالمفردة لسانا، ويحاصرونها منطقا ومسارا.

لم تنتج الثورة قيادة للبلاد، لأن المسار الثوري أضاع وقتا ثمينا في محاربة الأسماء، وتم بوعي أو دون وعي تشتيت التركيز لإضاعة كل الطاقة التي أنجزت الثورة في قضايا لم تكن سوى تفاصيل صغيرة، وعندما عادت الحكومة

بوجه مختلف قليلا، فضلت الأغلبية منحها مقبولية ما وانتظار توضح حسن نواياها تجاه الثورة التي لم تكن تعترف بها أصلا. في المقابل تسرب نفس المنطق إلى الجبهة الأخرى، وعوضا عن تكتيل الناس حول منطق الشرعية الثورية، وجدنا جماعة المجلس يطلعون علينا ببيان يطلب من الرئيس المؤقت، الذي يفترض أنهم لا يعترفون به، أن يجيزهم بمرسوم. يضع بيان المجلس المذكور نفسه فوق الحكومة، ويطرح على نفسه مراقبة عملها، ثم يتوجه إليها بطلب ترخيصه والاستماع إليه، وهو إمعان واضح في تضييع وقت لم يعد يخدم إلا الحكومة المؤقتة وفصائلها "المتعقلة". يشبه الأمر كثيرا أن تطلب من شخص أن تسمح له بذبحه، وقد فهمت الحكومة ولجانها ذلك جيدا، فكان طبيعيا أن ترفض. الجديد فقط هو أن التصريح بالرفض قد أوكل، مجددا، للوجوه التي تعتقد أنها قد أبقت قدما في ساحة النضالية الثورية، أما الآخرون فقد أحسنوا الصمت مرة أخرى.

هل حان الوقت الآن لتركيز الجبهة المتشكلة من معظم الفئات والفصائل الرافضة للمسار المؤسساتي الحالي أن تدفع باتجاه هدف واضح واحد، ثم تعيد حالة التعبئة حوله، وتغض الطرف عن ردود فعل الحكومة وكل مكوناتها الناطقة والصامتة؟ كان واضحا، من خلال مظاهرات الأمس (16 فيفري 2011) أن الشارع لا يزال يقظا، وأن الأمر يتعلق الآن بتوجيه المطالبات نحو هدف واحد: انتخاب مجلس تأسيسي، والضغط على لجنة الإصلاح كي تأخذ أعمالها اتجاه الدعوة إلى ندوة وطنية يتفق المشاركون فيها على حد أدنى من الضوابط التي تنظم العملية الانتخابية.

عندما يقع التوجه نحو ذلك، يصبح ترسيخ المسار الثوري مسالة وقت لا غير، غير أن الوقت الذي تضيعه الثورة الآن ستغنمه لاحقا. يكفي أن يجبر المترددون والملتفون على السير قدما نحو هذه الفكرة، وأن تعمل الحكومة

تحت الضغط الذي أثبت دوما فعاليته. يقتضي ذلك أيضا أن يعيد الاتحاد العام التونسي للشغل السيطرة على قواعده، وألا يتردد في رفع غطاء الشرعية عن الإضرابات التي لا تخدم سوى حالة عدم الاستقرار وتضيع علي الثورة تركيزها، وتخدم، يا لغرابة الصدف، أجندة الانتظار والالتفاف التي يحسن إدارتها الآن "المتعقلون" الموجودون داخل الحكومة ولجانها.

نحتاج اليوم إلى إعادة ترتيب أولوياتنا بالطريقة التي نصبح معها قادرين على التمييز بين ما هو أصلي وما هو فرعي، مع الأخذ بعين الاعتبار أن استراتيجيات الأطراف الداخلية المضادة للمسار الثوري تقضي بتخويف التونسيين من بعضهم البعض ومن الفوضى، وأن استراتيجيات القوى الإقليمية لا هدف لها إلا إعادة المسار إلى الوراء، عن طريق الضغط والتأليب والوعد بالأموال والمؤتمرات. هناك حاجة إلى حد أدنى من الاستقرار، ولكنه استقرار لا يجب أن يسمح للحكومة باستغلاله لدفع الأمور في اتجاه المحافظة على النظام المستند إلى مؤسسات لم تعد ذات صفة، رئاسة وحكومة ومجالسا ولجانا، وهو ما لا يمكن أن يتم بغير الاتفاق على ترتيب جديد للأولويات يحفظ الطاقة الموجودة ويدفعها في اتجاه الفعل الميداني.

فيما عدا ذلك، وإذا كنا نعتقد فعلا أن الشرعية الشعبية والثورية هي إلى جانب القوى الممثلة في لجنة حماية الثورة، فإن على هذه القوى ألا تنساق في رد الفعل على بيانات العهر السياسي التي تصدرها بعض الكائنات الديناصورية المهددة بالانقراض، وأن تترفع عن السجال حول من هو أكثر تمثيلية من غيره. ذلك منطق مردود في أصله، وليس في فرعه فحسب، ويكفي أن أصحابه يتوجهون إلى الرئيس المؤقت لتأليبه على المجلس المذكور، ويدخلون في اللجان لتعطيلها، ولا هم لهم سوى التحضير لانتخابات قادمة، لنفهم في أي صف يقفون.

ينبغي في نظرنا أن نعود إلى التقسيم الذي على أساسه يمكن فهم ردود الفعل والإستراتيجيات المتقابلة اليوم، وإعادتها إلى منطلقها: الخوف على الثورة أم منها؟ من يخافون على الثورة لا ينبغي أن يضيعوا وقتا إضافيا وأن يستعيدوا التعبئة الشعبية نحو الهدف الأصلي الضامن لإعادة المسار الثوري إلى السكة، وهو انتخاب مجلس تأسيسي. أما من يخافون من الثورة، فلا نعتقد بالفعل أنهم في تناقض مع أنفسهم، ذلك أنهم لم يريدوها، ولن يتركوها تتم مسارها، وسيتفننون في الالتفاف عليها، لأنها تخيفهم. قد علم كل أناس مشربهم إذا، ولا ينبغي إضاعة المزيد من الوقت الثمين.

17 فيفري 2011

(17)

إلى "حماة الثورة" في عرينهم

صدرت تركيبة الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي (مرسوم 18 فيفري) ، وليتها لم تصدر، إذا لكان الأمر أفضل ولواصلنا الثقة بذلك الهيكل الذي دافعنا عنه فكرة ووجودا، ورأينا فيه سلطة مضادة تضغط على الحكومة الانتقالية وتدفع بها نحو اتخاذ القرارات الصائبة، تلك التي ليس في مقدور أي حكومة انتقالية أن تقرها من تلقاء نفسها. ما كان على تلك الهيئة أن تطلب ترخيصا من الحكومة ورئيسها المؤقت، وهو أمر نبهنا إليه مع غيرنا، وما كان عليها أن تدخل في لعبة رسمية، مثلما لم يكن عليها أن تطلب لنفسها سلطة تقريرية تضع البلاد في أزمة شرعية تضاف إلى أزماتها الأخرى. كان عليها أن تكتفي بدورها كقوة ضاغطة، وذلك ليس بالأمر البسيط ولا الهين في ميزان القوى السائد. في عملية مقايضة واضحة دبرت بليل، قبلت الهيئة التي فوضت الأمين العام لاتحاد الشغل الحديث باسمها، أن تشكل الجزء الأكبر من الهيكل الجديد، تحت اسم جديد. وفي المقابل عبر الرئيس المؤقت عن استعداده للبقاء في موقع الرئاسة حتى بعد 15 مارس، تاريخ النهاية الفعلية لمهامه كرئيس مؤقت بمقتضى الفصل السابع والخمسين من الدستور. تزامنت عملية المقايضة مع

حلول رئيس الحكومة الجديد، ودخول البلاد في مرحلة من الاستقرار النسبي، تلت ذلك قرارات لا نملك إلا أن نؤكد على شجاعتها مثل حل التجمع الدستوري الديمقراطي وحل البوليس السياسي. ما يهمنا هنا هو تلك المقايضة، والمخاطر التي تضمنتها، وقد بدأ بعضها يتضح الآن.

أن يتحول مجلس حماية الثورة إلى هيئة رسمية أمر خاطئ، وهو ليس في مصلحة الثورة ولا أهل الثورة، وإن أرضى غرور أولئك الذين لم يدخلوا المجلس إلا غضبا من استثناء الحكومة المؤقتة الأولى لهم، أو من الذين لا يتجاوز عدد منخرطي الأحزاب التي يمثلونها أصابع اليد الواحدة. في المجلس حركات ومنظمات مناضلة وممثلة، وهو أمر لا نشك فيه، ولكن حابلا كثيرا اختلط بنابلهم، والمشكلة ليست هناك فقط. المشكلة في الانتقال من قوة ضغط شعبي يعبر عن جزء من حماس الثورة وشارعها، إلى هيئة رسمية، محدثة بمرسوم لأن المنطق الذي يحكم الأولى ليس هو الذي يسير الثانية، مهما كانت النوايا حسنة.

منذ أن تمت "مقايضة قرطاج"، سكت مجلس حماية الثورة الموقر، فلم نسمع له صوتا، وربما التمسنا له عذرا في الحبور الذي قد يكون أصاب بعض مكوناته وقد غدت جزءا من المشهد الرسمي، وما كانت تحلم بذلك أبدا. بل ربما التمسنا له عذرا في الجهد الذي قد يكون تطلبه تنظيم طابور المزدحمين على بابه من الذين تداعوا إلى مأدبة الثورة كما تداعوا من قبل إلى مأدبة الحكومة، وغيرهم كثير. في المجلس من كان فيه قبل أن يغادره، وعودتهم إليه أمر لا يمكن إلا أن يسعدنا. وفي المجلس بصيغته القديمة والجديدة ممثلون عن أحزاب وجمعيات مدنية، لا يسعنا إلا أن نذكر بنضالاتها ضد الديكتاتورية ونؤكد انتماءها إلى جبهة الثورة، ولكن فيه آخرين

ممن لم يكونوا شيئا، وها قد أصبحوا حماة للثورة "ائتمنتهم" البلاد على قيادة انتقالها الديمقراطي.

لننتقل إلى الضفة الرسمية من وادي المجلس الموقر الآن، ولننظر في المرسوم الرئاسي الذي أحدثه، ولنقرأ في فصله الثالث: " مجلس متكون من شخصيات سياسية وطنية وممثلين عن مختلف الأحزاب السياسية والهيئات والمنظمات والجمعيات ومكونات المجتمع المدني المعنية بالشأن الوطني في العاصمة والجهات ممن شاركوا في الثورة وساندوها.....". لنتوقف قليلا هنا، وخاصة عند عبارة "شخصيات سياسية وطنية" وأيضا عند عبارة "في العاصمة والجهات ممن شاركوا في الثورة وساندوها"، ولنتساءل: هل القائمة التي وردت في تركيبة الواحد والسبعين عضوا متكونة بالفعل من "شخصيات سياسية وطنية"، وإن توفر ذلك فهل هم "ممن شاركوا في الثورة وساندوها"؟ ما معنى شخصية وطنية قبل كل شيء؟ من حدد المعنى، وعلى أي أساس صنف بعضهم كشخصيات وطنية؟ في القائمة أساتذة وزملاء لنا، لا أحد يشكك في وطنيتهم وصدق نواياهم، وفي القائمة أيضا شخصيات معروفة بنضاليتها وصمودها أمام الديكتاتورية، وفي الحد الأدنى استقلالها عن نظام المستبد البائد، ولكن فيها أيضا شخصيات لم تكتب يوما حرفا ضد الاستبداد، ولم يكن لها في الثورة باع ولا ذراع، بل إنها كانت باستمرار مصدر انقسام لا وفاق.

ضاقت على الهيئة أرض تونس بما رحبت، فلم تغادر العاصمة إلا قليلا، وربما ذهب في روعها أن الثورة قد انطلقت وتمت وانتصرت يوم 14 جانفي 2011 في شارع بورقيبة. بل إنها في مجملها لم تتجاوز منطقة تونس الكبرى، فربما وقعت، تحت زحمة الأحداث في الخلط بين تونس العاصمة وتونس البلاد. زينت القائمة ببعض المناضلين، ولكن بما أن العواصم تسرق باستمرار أوطانها، فإنه لم يبق لجهات البلاد القريبة والقصية نصيبها

المفروض، ولو على سبيل العرفان، بل قل الإحسان. عندما لا يستدعى منسقو اعتصام القصبة الأولى والقصبة الثانية للمشاركة في تركيبة الهيئة، وعندما لا يستدعى أحد من أهالي الشهداء في جندوبة أو تالة أو سيدي بوزيد أو القصرين أو دوز أو الوردانين ليكون فيها أيضا، فإن ذلك يدل على أن أفكارا سيئة تدور في بعض الأذهان. لا نخال أن في اللجنة من هو أكثر وطنية ولا أكثر ثورية من هؤلاء، مهما حاولتم إقناعنا بذلك، ونحن نعلم أنكم ستحاولون، وأنه لن تعوزكم فضاءات الإعلام ولا حبر الأقلام.

أما عن الولاءات السياسية لمعظم أعضاء اللجنة، فحدث ولا حرج، ونحن نعلم أن معظمهم ليسوا من الاستقلالية في شيء، وأنه كان بالإمكان تصنيفهم ممثلين لأحزابهم لو لم يجدوا لهم مكانا في قائمة الشخصيات الوطنية. ما هكذا تحفظ الثورات، فلا نحسب هؤلاء في أقصى الحالات إلا ممثلين لتيارات ليست إلا أقلية، ولكن المشكل ليس هنا فقط. المشكل أن اللجنة ستعقد اجتماعاتها في السرية (الفصل السابع من المرسوم)، ذلك أن الجماعة لا يريدون من ينغص عليهم شملهم، وما حسبنا أن الثورة تحمى بلجنة رسمية، فما بالكم إذا كانت رسمية وسرية في آن واحد. أما إذا قرر ثلثا أعضاء اللجنة الاجتماع، فإن اجتماعهم قانوني، وقراراتهم قانونية، فتبت يد الوفاق إذا. بإمكان الجماعة، وهم يمثلون أكثر من الثلثين، أن يقرروا بمفردهم إذا، وأن نطمئن، فالوفاق، مثل الثورة تماما، أمور نسبية، فلكم علمنا بعضهم ذلك.

الآن لن تكون الحكومة بمفردها في وضع المساءلة، ولن يكون رئيسها بمفرده صاحب المسؤولية السياسية، بل حماة الثورة في عرينهم. تلك كانت نتيجة لعبة المقايضة، وعلى من دخل اللعبة أن يلتزم بقواعدها إلى النهاية. ما كان أغناكم عنها، وأغنانا!!!

15 مارس 2011

(18)

هيبة الدولة" كنز يفنى

أصبح واضحا منذ بعض الوقت أن نسق الأحداث في تباطؤ وأن المسار الذي بدأ مع تسلم الحكومة المؤقتة الجديدة مهامها، بدأ في التوقف إذا لم يتراجع. لا يحتاج الناس إلى كثير من التأمل، ولا إلى تصنع التشاؤم ليروا أن الأمور لم تعد تسير في الاتجاه الذي يريدونه، أو أنها لا تسير دائما في ذلك الاتجاه. طبيعي أن يتخوف التونسيون على مكاسب ثورتهم، ومطلوب أن يكونوا يقطين. ذلك أن المتربصين بتلك الثورة يتكاثرون اليوم كما لم يتكاثروا من قبل، حيث يعتقدون أن العاصفة قد مرت، وأنها طالما لم تقتلعهم من جذورهم فإن أملهم في العودة مجددا يبقى هدفا يسعون اليوم لتحقيقه بما أوتوا من إصرار ومكر. ذلك حقهم، طالما نامت نواطير تونس، وطالما لم تفن عناقيدها.

يبدو أن كل جهد الحكومة المؤقتة يتركز الآن على منع قيام اعتصام ثالث في القصبة. ذلك ما نلاحظه من خلال تحركاتها في المدة الأخيرة، وذلك ما يبدو أن وزارة الداخلية عازمة عليه. المشكل أن الحكومة وداخليتها العتيدة تفعلان ذلك بالطريقة الخاطئة. هل يمكن إلا لمن غابت عنه القدرة على التمييز وافتقد موهبة التعلم من أخطائه وأخطاء غيره، الاعتقاد أن حرص

الناس على حماية إنجازات ثورتهم قد خف لمجرد ثقة منحوها لحكومة بدا لهم أنها مختلفة عن التي سبقتها، أو أن تلك الثقة يمكن أن تكون مدخلا لمصادرة حقهم في متابعة الأمور ودفعها إلى الأمام كلما توقف ركبها أو تباطأ، فضلا عن أن يتراجع؟ كم من قصبة يحتاجون ليفهموا أن هناك أمورا لا تحل بطرق خلنا أننا تجاوزناها إلى الأبد؟ بمحاولة قتل فكرة الاعتصام في مهدها، واعتقال عدد من المشاركين في تجمع القصبة منذ أسبوع ثم تقديمهم إلى المحاكمة، أرسلت الحكومة إشارات سلبية لأكثر من عشرة ملايين تونسي كاد بعضهم أن يركن إلى السبات فأيقظتهم فزعين. أما في بعض الجهات، فإن إشارات أخرى خاطئة وخطيرة في الوقت نفسه قد وقع إرسالها. عن طريق اعتقال بعض منظمي اعتصام القصبة الثاني وتعرض بعضهم إلى معاملة شديدة القسوة من قبل عناصر أمنية فاق شرها غباءها، بدا للجميع أن هناك تناسقا شديدا في سلوك الحكومة، وأن الأمر لا يتعلق مطلقا بخطأ في التنفيذ ولا بتضارب في التعليمات. أما بلاغ وزارة الداخلية الموجه لشباب الفايسبوك، فلم يزد الأمر إلا سوءا.

من الضروري التذكير مرة أخرى أن لا أحد يريد الإعتصامات، وأن لا أحد يرغب في تعطيل الحياة داخل العاصمة ولا في غيرها من مدن البلاد. هذا أمر نخالنا جميعا متفقين عليه. كما أن لا أحدا يرضيه انتشار لغة التهديد والتهجم على الأشخاص والمؤسسات في الفضاء الافتراضي وغيره من الفضاءات. لكن متوسطي الذكاء بإمكانهم فهم الأمور على نحو مختلف دائما. عندما تتصاعد الحرارة في الجسم، فإن مجرد مقاومة أعراضها أمر غير كاف بتاتا. بعض الثقافة الطبية تعلمنا أنه يجب التوجه مباشرة لمعالجة التعفن الذي أنتج تلك الحمى. إلا إذا كنا نريد للتعفن أن ينتشر ويصبح عصيا على كل علاج، فيصبح الأمر قتلا متعمدا، بسبق إصرار وترصد.

ما لذي أنتج التعفن الحالي حتى تصاعدت الحمى وأنتجت لدى البعض أحيانا تعبيرات خرجت أحيانا عن مستوى معين من اللياقة؟ لننظر إلى الوضع الذي تردينا فيه جميعا جراء نقص الإرادة في العلاج:

اعتقدت الحكومة أنه بمجرد إصدار مرسوم بإنشاء هيئة "تحقيق أهداف الثورة" أنه بإمكانها العودة إلى سباتها، ذلك أنها اعتقدت أن كل المشكل في تونس هو انتخاب مجلس تأسيسي، وأنه طالما وقع اتخاذ القرار السياسي بذلك، فإن كل المشكل السياسي في طريقه على الحل. كان الأمر يشبه إلى حد كبير بإلقائنا كرة نار في أيدي غيرنا، حتى إذا ما أحرقت فإنها لا تحرقنا. لبرهة يتحول الطبيب إلى مريض بقصر النظر، فيتعقد الوضع عليه وعلينا أكثر فأكثر. ينبغي مرة أخرى التأكيد على أن مطلب المجلس التأسيسي لا يلخص كل المشكل، وأن إنشاء تلك اللجنة لا يمثل كل الحل.

بمجرد إصدار القرار بحل البوليس السياسي اعتقدت الحكومة أن كل شبهة حول تعامل الأجهزة الأمنية مع المواطنين قد زالت، وأنه يمكن إعطاء نفس طرق التعامل القديمة اسما جديدا. يشبه الأمر عملية تنكر ساذجة يراد منها الفكاهة، غير أنها فكاهة من النوع المر. لا يفيد إلغاء جهاز معين أو تغيير اسمه طالما أن طرق التعامل بقيت نفسها، أو شابهتها. يفترض، إذا سلمت النوايا، أن لا تتدخل أجهزة الأمن مطلقا في كل ما هو خلاف سياسي أو جدل أفكار، إذا لم يتحول ذلك إلى ممارسات تهدد الناس في أمن أشخاصهم وأملاكهم. أما استخدام نفس أساليب التشفي من الناس وتعريضهم إلى المعاملة المهينة لمجرد المشاركة في اعتصام اعترفت الحكومة نفسها أنه كان عملا سياسيا، خاصة وأن ذلك الاعتصام هو الذي جاء بها أصلا، فهذا حمق ليس بعده حمق. يريد الناس شيئا أكثر من الوعود، وقد مر الزمن الذي ينفع

فيه تهديد ووعيد لشخص أو لمجموعة تمارس قناعات سياسية، ولو كانت قناعات تجدف في غير الاتجاه الذي تشتهيه سفينة الحكومة.

يخشى الناس، ومنهم أهالي شهداء الثورة، أن يفلت المجرمون الذين قتلوا أبناءهم، من العقاب. يزيد هذه المخاوف حدة أن لا أحد من أولئك قد قدم للمحاكمة، بل إنه لم ينطلق في الظاهر أي مسار للتحقيق الجدي في الأمر لتحديد كل المسؤوليات في كل الأحداث. أما اللجنة التي شكلت لتقصي الحقائق في الجرائم المرتكبة بحق الشعب أثناء الثورة، فلا يبدو أنها أكثر عزما ونشاطا من الحكومة في هذا الشأن. هل يتوقع أحد أن ينسى أهالي الشهداء ومعهم كل التونسيين كل تلك الدماء لمجرد حسن ظنهم بالحكومة المؤقتة الحالية؟ تمتعت الحكومة إلى حد قريب بثقة جانب هام من الشعب، ولا ينبغي لها أن تعتقد أن تلك الثقة رأسمال دائم إذا لم تتعهده هي نفسها بالقرارات الجريئة التي تطمئن الناس وتجعلهم يمنحونها ثقة أكبر فأكبر.

يلاحظ كثير من التونسيين أن هناك صمتا مريبا حول وضع القضاء، ونوعا من الرغبة في صرف نظره عن جرائم الفساد التي غطت الديكتاتورية السابقة ومنحتها معظم أسباب البقاء. عن طريق لجنة أحدثت في آخر أيام الرئيس المخلوع، تتهرب الحكومة، مستفيدة في ذلك من سبات "حراس الثورة" وهيأتهم الموقرة، من اتخاذ القرار الشجاع الوحيد الذي سيطمئن الجميع: إحالة كل قضايا الفساد إلى المحاكم العادية، وفتح المجال أمام القضاة، ودون أية ضغوط، للبت في المسائل المتعلقة بالفساد والمتفرعة عنه. إذا كان ثمن طمأنة الناس هو إيقاف عمل تلك اللجنة، فإننا نعتقد أنه ليس ثمنا مرتفعا جدا. لا نعتقد أن من اتخذ قرار إيقاف العمل بالدستور سيجد اتخاذ القرار بإيقاف عمل تلك اللجنة أمرا معجزا، خاصة وأن إجماعا واضحا قد توفر لإعطاء ذلك القرار القوة التي يحتاج إليها.

أما خوفنا جميعا من عودة الماضي الذي لا تفتأ أشباحه تتراقص أمامنا بمناسبة ودون مناسبة، فذلك من الأمور التي لا تقع مسؤولية وقايتنا منها على عاتق الحكومة فحسب. من الواضح أن "الجماعة" (التي لم تكن يد الله معها حتما) قد شرعت منذ بعض الوقت في لملمة صفوفها والتهيؤ للعودة إلى الساحة في شكل جديد وتحت مسميات جديدة. لعلهم أصبحوا يرددون صباح مساء عبارة " إن الضربة التي لا تقصم ظهرك تقويك". حق لهم ذلك، فإن ظهورهم لم تقصم تماما. هل توقع "حراس الثورة" فيما ناقشوا من مشاريع للقانون الانتخابي المؤقت أن يحققوا الضمانة الأولى لتحقيق أهداف الثورة التي يتمددون الآن في مجلسها، وهي وضع ما يكفي من عراقيل لمنع جلادي الأمس من مصادرة حق التونسيين في حياة ديمقراطية سليمة؟ أم أن عليهم هم أيضا "ضغوطا شديدة"؟ لا نظن أن على التونسيين إهمال هؤلاء وجعلهم يصدقون أنهم غدوا سلطة رسمية ترفل في جبة الثورة الواسعة، فالضغط يجب أن يستهدفهم هم بالدرجة الأولى وقد رضي كثير منهم بالقعود وظنوا أن قطاف السلطة قد حان بعد.

لا معنى للحديث عن هيبة ما لسلطة ما إذا تعامت تلك السلطة عن واجباتها في ظرف كالذي نمر به جميعا الآن، ولا معنى لحل إشكالات من النوع السياسي باستعمال وسائل لا تصلح إلا للتعامل مع "المنحرفين". كما أنه لا معنى لثقة بسلطة لا تغذي نفسها بنفسها، عن طريق مواصلة السير في الطريق التي منحتها إلى حد الآن الشرعية الوحيدة الممكنة في ظرفية سقطت فيها كل الشرعيات. أما تسليط الضغط على الحكومة، واعتبار أنه ضغط سياسي بالدرجة الأولى، فيتناقض مع كل دعوة إلى استعمال أدوات أخرى غير تلك التي يسمح بها أفق العمل السياسي المنظم والسلمي. كذلك فإن

إعفاء "حراس الثورة" من كل مسؤولية عن التلكؤ الحاصل اليوم في تحقيق الأهداف السياسية الرئيسية لتلك الثورة، فهو أمر غير عادل، وغير مفهوم. هناك حاجة أكيدة إلى قرارات سياسية تنهي حالة الاحتقان الراهنة. من دون ذلك لن يتم شيء مما نريد.

27 مارس 2011

(19)

لا يلدغ الوطن من جحر واحد مرتين

يفترض بالثورات ،إن كانت ثورات، أن تحدث تغييرات عميقة على التوازنات القائمة قبلها، سواء كانت هذه التغييرات تمس بتوزيع الثروة أو السلطة. فيما عدا ذلك يصبح الأمر متعلقا بانتفاضة يمكن الاستجابة إلى بعض مطالبها من قبل السلطة الموجودة، لكنها استجابة تهدف في الأصل إلى ضمان بقاء السلطة ولا ترمي مطلقا إلى إحداث تحول جذري في خريطتها. وبالرغم من أن ثورة الكرامة قد اندلعت بالأساس لتحقيق جملة من المطالب أهمها إنهاء الاستبداد، وإدخال جرعة كبيرة من العدالة الإجتماعية وتحقيق تنمية متوازنة بين الجهات، فإنها تعتبر من الثورات السياسية بامتياز. كما أن عدم قيادة "حزب ثوري" لها قد جعل من تحقيقها مهمة جميع الفئات المتضررة من ممارسات الفساد والديكتاتورية وطريقة تعامل السلطة–العصابة مع انتظارات التونسيين. يميل البعض إلى إطلاق تسمية "ثورة بورجوازية" على الثورات التي تندلع من أجل أهداف سياسية، غير أن ما حصل في تونس كان شيئا مختلفا بالنظر إلى العلاقة الوطيدة بين مطلب تحقيق حكم ديمقراطي وبين مطلب العدالة الإجتماعية.

كذلك الشأن في خمسينات القرن الماضي. رغم أن هدف غالبية التونسيين لم يكن تثوير "العلاقات الطبقية"، فإن مطلب تحقيق الاستقلال كان يعني بالنسبة إليهم إنشاء دولة وطنية يكون فيها القرار بأيدي أبنائها وتوزع الثروة فيها بطريقة أكثر عدلا، وبين التونسيين أنفسهم فحسب. افترض التغيير السياسي الذي بدأ منذ تحقيق الاستقلال الداخلي (1955) إحداث تغييرات سياسية تتجانس مع المطلب العام الجامع بين التونسيين المتحفزين لممارسة سيادتهم الوطنية، فكان من أوكد أولويات تلك المرحلة التخلص من كل الطبقة السياسية المساندة للنظام الاستعماري، تلك التي كانت موجودة في المواقع الإدارية والسياسية العليا والوسطى وحتى الدنيا أحيانا، والتي لولا تعاونها مع الحكم الاستعماري لما تواصل طيلة ثلاثة أرباع القرن. منذ جوان 1956، وعندما أصبح المجلس التأسيسي المنتخب هو الممثل الوحيد للشرعية، أصدر وزير الداخلية آنذاك أمرا بإلغاء سلك القياد، وتنصيب سلك الولاة. غير أن ذلك لم يكن كافيا، فالبلاد كانت تتهيأ لمناسبات سياسية كان يخشى فيها من عودة الطبقة القديمة الفاسدة للواجهة، وهنا كان الحل الأمثل للتغلب على هذا الخطر نهائيا هو تأسيس محكمة القضاء العليا وصدور أمر بتتبع كل الثروات المشبوهة. وبالرغم من أن تلك المحكمة لم تصدر أي حكم بالإعدام ولا أحكاما بالسجن لمدة طويلة، واقتصرت أحكامها في أغلب الحالات على الحرمان من ممارسة الحقوق الوطنية بعد إثبات تهمة عدم الجدارة الوطنية على المتهمين، فإنها قد حققت بأدنى التكاليف أحد الضمانات الكبرى للاستقلال، وهو القضاء نهائيا على الطبقة المتعاونة مع النظام الاستعماري وتجديد النخبة السياسية تجديدا كاملا. تم ذلك بعد انتخابات المجلس التأسيسي، وتحضيرا للمرحلة الموالية التي كان يفترض فيها تنظيم انتخابات تشريعية ورئاسية على أساس الدستور الجديد، ذلك الذي صدر في جوان

1959. مع ذلك فإن القرار بإبادة الدور السياسي للطبقة المتعاونة مع الاستعمار قد اتخذ قبل ذلك عن طريق القانون الانتخابي المؤقت الذي نظمت على أساسه انتخابات المجلس التأسيسي. وتمثل ذلك في تكبير الدوائر الانتخابية واختيار نظام الاقتراع على القوائم المغلقة والفرز بالأغلبية المطلقة في دورة واحدة. بتلك الطريقة لم يتح للمتعاونين التقدم للانتخابات، حيث أن طريقة تقسيم الدوائر قد جعلت حظوظهم في الفوز ضعيفة جدا، بالإضافة إلى الضغوط الإعلامية الكبيرة التي سلطت عليهم. فازت الجبهة الوطنية بكل مقاعد المجلس التأسيسي وقد كانت تضم إضافة إلى الحزب الحر الدستوري (شق بورقيبة) كلا من اتحاد الشغل واتحاد الصناعة والتجارة.

يفترض منا اليوم، في هذه اللحظة من ثورة الكرامة، أن نتساءل: أية عبرة يمكن أخذها من تاريخ أول انتخابات مجلس تأسيسي؟ كيف يمكن ضمان تجديد النخبة السياسية وإزالة خطر عودة حزب الديكتاتورية والفساد إلى الواجهة، دون أن نسقط في التأسيس لنظام ديكتاتوري مثل ذلك الذي نشأ عقب الاستقلال وفرخ لنا كل ذلك الاستبداد والفساد لاحقا؟

في أثناء ذلك يعود "التجمع" إلينا بأثواب جديدة، بل ويتصاعد التخوف من أن يكون بعض ما يقع على الساحة السياسية إنما يهدف إلى إعادة إخراج نفس المسرحية التراجيدية القديمة. في الأثناء يعبر البعض عن "ديمقراطيتهم" التي فاقت كل الحدود، بالقول أن حل التجمع كان خطيئة كبيرة، وأنه كان من الأجدى محاسبة بعض الأشخاص فقط ذلك أنه "ليس من الممكن بناء ديمقراطية تبدأ خطواتها الأولى بالإقصاء". من سوء حظ هؤلاء أننا أصبحنا نشك كثيرا، منذ شهرين بالضبط، بين ما يظهره خطابهم القائم على المبادئ، وبين ما تخفيه حسابات مصالحهم الحزبية، وأحيانا الفردية، الضيقة. ليس من

داع لكل ما وقع منذ 15 جانفي إذا، ولنعد جميعا إلى بيوتنا، فرحين مسرورين !

المشكل أن جانبا من المتحزبين الذين يتحدثون عن "ثورة" وقعت في تونس إنما يفعلون ذلك بكثير من النفاق السياسي، فهم لا يؤمنون أنها ثورة أصلا، لذلك تراهم يدفعون بها نحو الاكتفاء بتحقيق الحد الأدنى من مطالبها، لأن الحد الأقصى يخيفهم إذ لا يترك لهم فرصة القيام بأي دور بارز في المشهد الجديد. من هذا المنطلق فإنهم يتخوفون من أية عملية تغيير جذري للطبقة السياسية التي يشكلون جزءا منها، ذلك أن هذه الثورة قد قامت ضد حزب يعود إلى عهد ما قبل 14 جانفي، وهو نفس العهد الذي تنتمي إليه أحزابهم، وسواء كانت تلك الأحزاب في الحكم أو في المعارضة، فإنها كانت تقتسم الفضاء السياسي فيما بينها، وهو ما يفسر ارتماءها على فرصة المشاركة في الحكم عند أول دعوة وجهت إليها، فذلك أقصى ما كانت تطمح إليه.

نعم، يفترض بهذه الثورة أن تجدد الطبقة السياسية السائدة، ولا تزال في الغالب هي نفسها، كما يفترض بها أن تغير نخبها الإعلامية والثقافية التي نعرف، كما تعرف هي ذاتها، أنه لا تنفعها أية عمليات تنظيف أو رسكلة مهما كان عمقها. فيما عدا ذلك فإن ما سيحصل هو تغيير مواقع لا يضمن للثورة تحقيق أي مطلب لها، بل ربما كانت النتيجة في نهاية الأمر تمكينا لنفس النخب من العودة إلى مسك الأمور مجددا بين أيديها، بعد أن تكون قد فهمت بعض الدروس وحصنت نفسها جيدا من أية ثورة أخرى. لا نخال أن التونسيين الذين أنجزوا هذه الثورة يقبلون بذلك، ولا نراهم مطلقا يستبدلون الكرامة ببعض الياسمين.

يتعلق الأمر في الحالات القصوى بألف من الشخصيات السياسية، أعطت للنظام الديكتاتوري الفاسد كل أسباب البقاء ومنحته الفرصة ليبدو نظاما

شرعيا، وقامت بالتغطية على كل جرائمه وتجاوزاته، بل طلبت منه أن يبقى ويبقى ويبقى، وكان ذلك يعني أن نفنى ونفنى ونفني ! نجد هؤلاء في ما كان يسمى برلمانا بمجلسيه، وفي اللجنة المركزية للتجمع الدستوري الديمقراطي المنحل، وفي لجان التنسيق الجهوية لنفس الحزب، في مواقع المسؤولية السياسية في المركز والجهات، وطيلة الفترة التي تزامنت مع أول دعوة للرئيس المخلوع لإعادة الترشح والموافقة على تحوير الدستور وتمريغ كل مؤسسات الدولة في وحل الفساد والتآمر. لا يحق لهؤلاء أن يتقدموا لأية انتخابات مترشحين أو مجرد مقترعين لمدة لا تقل عن العشر سنوات، لكن ذلك يتطلب قرارا سياسيا. وككل قرار سياسي فإن هذا الأخير يتطلب توفير تبريرات كافية لإضفاء المقبولية عليه، وحدا أدنى من الإرادة السياسية. أما التبريرات، فهي موجودة بما يكفي للإلقاء بهم في السجون بقية أعمارهم، ومصادرة كل أملاكهم، فضلا عن حرمانهم من ممارسة الحقوق المدنية: الحنث بالقسم، تهديد مؤسسات الدولة، الاعتداء على الدستور، تهديد النظام الجمهوري، التآمر على وحدة الوطن، التواطؤ بطريقة أو بأخرى مع النظام السابق في كل الجرائم التي ارتكبها بحق البلاد والمواطنين... وغير ذلك كثير. أما الإرادة السياسية، فإنها ليست بيد الحكومة فحسب، بل أيضا بيد "حراس الثورة"، وما نظن أنهم فعلوا شيئا في هذا الباب. هل ننتظر أن تتم الانتخابات وأن نحصل على مجلس تأسيسي جديد تكون فيه نفس الأطراف التي قامت الثورة ضدها، جالسة جنبا إلى جنب مع أولئك الذين يمنون النفس اليوم بالاستفادة من الحجم الانتخابي للدستوريين، والذين يبنون كل توقعاتهم على هذا الأساس من الحسابات القذرة؟ يفترض أن يتضمن القانون الانتخابي المؤقت فصلا يحمي البلاد من عودة الاستبداد والفساد، وأن تكون محاسبة تلك الطبقة على قائمة أولويات المجلس التأسيسي القادم.

يبدو خطر الحسابات التي يبدعها البعض والتحالفات التي بدؤوا يفصحون عنها أمرا شديد الوضوح، وليس في إصرار عدد من الأحزاب على نظام انتخابي مؤقت يعتمد نمط الاقتراع بالقوائم إلا دليلا على أن القوم ينوون إدخال اللصوص إلى بيوتنا ونحن في غمرة الفرح بمجلسنا العتيد. سيكون لهم المجلس ولن يكون هناك أي تأسيس إذا، بل مجرد عودة الديكتاتورية من النافذة. إذا تم لهم ذلك، فإن أبناءنا، بعد بضع سنين، سيهزؤون منا ومن كل "شباب الثورة" وقد لدغنا جميعا من نفس الجحر الذي لدغ منه آباؤنا قبل نصف قرن.

لذلك فإن نظاما انتخابيا يقوم على الاقتراع بالأفراد، مع تصغير الدوائر الانتخابية، هو الضمانة الوحيدة لفشل كل التحالفات المشبوهة، ولتلافي احتكار تلك التحالفات لكل أو أغلب مقاعد المجلس التأسيسي المقبل. عن طريق هذا النمط من الاقتراع سيكون بإمكان الناخبين أن يصوتوا لأشخاص يعرفونهم، وسيكون بيدهم أن يحاسبوهم حسابا عسيرا إذا ما حادوا عن الأهداف التي رسموها لهم عندما انتخبوهم. وعوضا عن مجلس تأسيسي تتقاسم مقاعده أحزاب، فإننا سنحصل على مجلس تأسيسي لمواطنين لا غاية لهم سوى توفير كل الضمانات من أجل قيام حكم شفاف ودولة مدنية ديمقراطية عادلة بين كل مواطنيها وبين كل جهات الوطن. هل بإمكان "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة" أن تحقق هذا الهدف الرئيسي من الثورة؟ وهل بإمكان الأحزاب الممثلة فيه أن تسير في هذا الطريق؟

نعتقد أن نظاما انتخابيا من هذا النوع لا يقل أهمية عن اتخاذ القرار بانتخاب مجلس تأسيسي، لذلك فإنه من المطلوب أن لا يبقى القرار في هذا الشأن دون التغطية الشعبية اللازمة. في نظرنا فإن دفع "الهيئة" نحو اتخاذ هذا القرار، وما يفترضه ذلك من توجيه أقصى ضغط سياسي شعبي ممكن

عليها، لا يقل أهمية عن الضغط الموجه على الحكومة الآن من أجل كل المطالب الأخرى، وخاصة مطلب تكليف القضاء بالنظر في قضايا الفساد والتحقيق في جرائم القتل العمد التي وقع ارتكابها أثناء الثورة.

نظرة بسيطة واحدة توضح لنا تكامل الأمرين وتناسقهما الشديد. ليترك القضاء حرا، ولينطق بأحكامه باسم الشعب وليس باسم أية سلطة أخرى، وليكن ضمانة لحماية البلاد والعباد من كل خطر يهدد المستقبل ويسمح بعودة الفاسدين للتحكم في مقدراتنا، والمجرمين لتعذيب التونسيين وقنصهم طيلة نصف قرن آخر على الأقل. في انتظار ذلك، يبقى إنجاز المهمة بأدنى الوسائل المتاحة من عمل رجال المحاماة، أمناء هذه الثورة الذين كانوا باستمرار في مقدمة صفوف الشباب الثائر، ليرفعوا ما استطاعوا من قضايا ضد الألف المبشرين بالعودة.

28 مارس 2011

(20)

حول تأجيل انتخابات المجلس التأسيسي:
إن قليلا من المنطق لا يضر أحدا !

تتصاعد من حين لآخر بعض الأصوات، صادرة في الغالب عن ممثلين لأحزاب تونسية، بعضها قديم والآخر مستحدث، للمطالبة بتأجيل الانتخابات المزمع تنظيمها في 25 جويلية القادم لتشكيل مجلس تأسيسي. وإذا كان انتخاب مجلس تأسيسي يمثل استجابة لتطلعات التونسيين وأحد الشعارات التي رفعت بقوة أثناء الثورة، وجاء اعتصاما القصبة لتأكيدها، فإنه لا يختزل كل شيء حتما، بل يمكن أن يمثل بداية لتأسيس حياة سياسية جديدة، تقوم على تقاسم السلطة بين المؤسسات بشكل أكثر توازنا من ذي قبل، مع تفعيل لهياكل المراقبة بما يمنع عودة الديكتاتورية مجددا إلى حياتنا.

ينبغي التذكير أن عددا من الأحزاب المطالبة بتأجيل الانتخابات قديمة الوجود في تونس، وإن كانت تعمل أحيانا في السرية، وإن حديثها عن عدم وجود استعدادات كافية لخوض الانتخابات تعبر عن مدى فشلها في تحقيق اختراقات واسعة في الرأي العام لأسباب قد يطول شرحها، ولكن يمكن تلخيصها في نفور الناس من العمل الحزبي، وواقع الحريات القاتم، وطبيعة أطروحاتها ووسائل عملها. أما أحزاب البارحة، فإن مطالبتها بالتأجيل ينطلق من فكرة أن التأجيل وحده هو ما سيمكنها من حسن الاستعداد للانتخابات، وهو أمر نشك فيه ولو وقع تأجيل الانتخابات عشر سنوات أخرى.

الغريب أن أنصار التأجيل لا يبررون دعوتهم تلك بالصعوبات التي يجدونها في ترسيخ حضورهم الحزبي لدى الرأي العام، وهي في نظرنا صعوبات طبيعية جدا، وإنما بمسوغات مثل "عدم نضج الرأي العام"، و"انعدام الثقافة السياسية لدى التونسيين"، و"ضعف الممارسة الديمقراطية" والتخوف، نتيجة لذلك، من "انتكاسة المسار الديمقراطي". والحقيقة أن هذه أكبر شتيمة يمكن توجيهها إلى الرأي العام. فكل ما حصل بداية من 17 ديسمبر 2010 إلى حد اليوم، مرورا بيوم 14 جانفي وبحكومة الغنوشي الأولى والثانية، إنما يسفه هذا الإدعاء تسفيها مطلقا. ربما اعتقد هؤلاء أن الثقافة السياسية تعني التعرف على الأحزاب واستيعاب برامجها وتفهم أطروحاتها، وهذا غريب. فبحسب سرعة النسق الذي تتأسس عليه الأحزاب منذ بضعة أسابيع لن يكون بإمكان أي شعب من شعوب الدنيا أن يستوعب كل الأسماء وكل البرامج. من هنا وحتى يأتي وقت الانتخابات المعلن عنه في موفى شهر جويلية قد يتأسس خمسون حزبا آخر، مما يعطينا مائة حزب بالتمام والكمال، وهو ليس بالأمر السيئ في حد ذاته، ويدل على درجة معينة من "النضج السياسي". بعد ذلك سيكون بإمكان عدد من هذه الأحزاب أن تندمج مع بعضها ظرفيا في شكل تحالفات انتخابية، أو تنظيميا وبشكل كامل. كما سيتمكن بعضها من البقاء في الصراع القادم، وهو صراع ستلعب فيه البرامج وكذلك الأموال دورا كبيرا، في حين ستندثر أخرى إلى غير رجعة لضعف الاستجابة لها لدى الرأي العام. عندها سيتذكر الكثير نظرية داروين مرة أخرى، ولن يكونوا مخطئين، فهذه النظرية تصلح أيضا لفهم الفضاء السياسي.

يبقى المشكل هو في رهن "نضج الرأي العام" بأجندات الأحزاب، ونتوقع أن كل من لن يستطيع تثبيت أقدامه في العشرين سنة القادمة سيظل وفيا

لهذه الطريقة في التفكير. غير أن ذلك يخفي أمرا آخر، وهو عدم الثقة في التونسيين، واعتبار الحياة السياسية من شان الأحزاب وحدها، وهي نظرية لا يجب الوقوف كثيرا عندها لفهم المنطلقات غير الديمقراطية لأصحابها. هكذا إذا، ينجز الشعب ثورته، ويمكن النخب من التمتع بثمار تلك الثورة متمثلة في حرية التنظم والاجتماع والتعبير، فتكون النتيجة الأولى هي اتهام الشعب بالقصور وعدم النضج. كم سنكون تعساء لو قدر لحياتنا السياسية المستقبلية أن تكون رهينة أحزاب من هذا النوع.

في الوقت نفسه يرى كثير من الناس أن الوضع الانتقالي الذي نعيشه اليوم، مع كل ما يحتويه من ألغام سياسية وأمنية، لا يجب أن يطول أكثر من اللازم. ما هو المدى اللازم المعقول؟ القدرة التقنية، وليس السياسية، على تنظيم انتخابات. على المستوى التقني، وبغض النظر عن النظام الانتخابي الذي سيقع "اختياره"، فإن الموضوع لا يحتاج لأكثر من أسابيع أخرى، أي حوالي أربعة أشهر. بعد ذلك فقط يمكن تسمية ما يحصل انتقالا ديمقراطيا حقيقيا، حيث سيكون للشعب مجلس منتخب، وبما أنه لا حدود لسلطة المجلس التأسيسي المقبل، فإن بإمكانه تسيير البلاد عن طريق حكومة ورئيس مؤقتين، وكذلك الشروع في إنجاز دستور. استشرافا لما سيحصل، نعتقد أن الأمر لن يستغرق من المجلس المذكور سوى أشهر قليلة ثم يصدر الدستور ويقع الشروع في تحضير انتخابات تشريعية ورئاسية تمنح البلاد حكومة مستقرة. ليس هذا موضوعنا اليوم، ولكنه ذلك المتعلق بطبيعة عمل الدولة ابتداء من انتخاب المجلس التأسيسي، حيث سيكون للسلطة العمومية الشرعية الكافية للحكم، واتخاذ كل التدابير التي تراها ضرورية باسم الشعب الذي انتخبه انتخابا حرا وديمقراطيا وشفافا. يمكننا ذلك من تلافي كل أعراض عدم الاستقرار السياسي الذي نشهد فصولا منه اليوم، ولن يتجرأ طرف ما على

التشكيك في شرعية السياسة المنتهجة من قبل المجلس المنتخب. تلك هي الضمانة الأولى لاستقرار الأوضاع على أكثر من مستوى في انتظار صدور الدستور المرتقب، وذلك ما يجب أن يحدد موقفنا من توقيت الانتخابات، أما حسابات الأحزاب، فإنها تقترب أو تبتعد من هذا التقدير في الغالب بحسب قدراتها على تحقيق انتصارات انتخابية، مما لا يجعل مطلب التأجيل في كثير من الأحيان مطلبا يستند إلى المصلحة العامة والقراءة الموضوعية للأولويات الوطنية.

من جهة أخرى يرى كثير من المتحزبين أنه يجب مرور وقت معين حتى تستطيع الأحزاب التعريف ببرامجها التي تتقدم على أساسها لخوض الانتخابات، وهذه في الحقيقة ذريعة أخرى لا تصمد أمام التأمل. يتوقف كل شيء على فهمنا لطبيعة عمل المجلس التأسيسي، وسلم أولويات النواب الذين سيصلون إلى مقاعده. يعتقد هؤلاء أن البرامج ستكون هي المحددة في هذه الانتخابات، وهم إنما يضعون أنفسهم في منطق الانتخابات التشريعية العادية وليس في منطق الانتخابات التأسيسية. لا يحتاج وضع دستور إلى أية برامج اقتصادية واجتماعية، كما لا يحتاج إلى حملات انتخابية للتعريف بهذه البرامج، وإن كانت الانتخابات التأسيسية فرصة ينبغي على الأحزاب استعمالها للتعريف بنفسها لدى الرأي العام. القضية قضية أولويات إذا، وبما أن معظم الأحزاب تكرر نفسها فيما تنطق به من خطاب، إذا جاز لنا أن نسمي كل ما تنطق به خطابا، فإن الجميع متفقون، متحزبين كانوا أو غير متحزبين، على تأسيس نظام ديمقراطي حقيقي تتوازن فيه السلطات توازنا يضمن كل الحريات الأساسية ويمنع عودة الممارسات الاستبدادية للدولة، وهذا ليس بالأمر الصعب نظريا.

هناك نقطة أخرى يجب التوقف عندها مجددا، وهي قضية القانون الانتخابي المؤقت الذي سيقع خوض انتخابات المجلس التأسيسي بناء على فصوله، وبصفة أخص نمط الاقتراع المزمع التوجه إليه. تميل الأحزاب الكبيرة إلى نظام الاقتراع على القوائم، وكلما كبرت الأحزاب إلا ورغبت في أن تكون القوائم مغلقة ونظام الفرز من دورة واحدة، حتى تستطيع سحق الأحزاب الصغرى. بالنظر إلى الخريطة السياسية الموجودة اليوم، يمكن بسهولة استخلاص أنه لن تكون هناك أحزاب كبيرة، وهذا في الواقع لا يحبط الكثير من المتحزبين الذين يعولون على بناء تحالفات انتخابية. بمعنى أن التحالفات الانتخابية هي من سيحاول الدفع على نظام اقتراع على القوائم، وهذا ما يهدد برهن الساحة السياسية في المستقبل لتلك التحالفات. هذا أمر سيء جدا للديمقراطية، حيث سيتوجب علينا أن نعود جميعا للخضوع إلى حزب أو حزبين كبيرين، يستطيع كل منهما توجيه كل الأمور لمصلحته، ولن يستنكف في سبيل ذلك على استخدام إمكانيات الدولة لصالحه. بخلاصة، سنعود مجددا إلى نفس المربع الذي خلنا أننا تحررنا منه يوم 14 جانفي 2011.

يمثل نمط الاقتراع تحديا كبيرا لمستقبل الديمقراطية في بلادنا، ومثلما أن إبقاء موعد الانتخابات التأسيسية على حاله ضروري لتحقيق استقرار في الأوضاع الأمنية والسياسية والاقتصادية، فإن التوجه نحو نظام اقتراع على الأفراد في دوائر انتخابية صغيرة من شأنه أن يعطينا في المحصلة مجلسا تأسيسيا معبرا عن الحالة الذهنية والسياسية للشعب التونسي، أي نفس الحالة التي أنتجت الثورة، كما أن من شأنه إنقاذ الأحزاب الصغيرة من كل احتكار قد تسعى الأحزاب الكبرى، أو التحالفات الحزبية، إلى ترسيخه على الحياة السياسية في المستقبل. من جانب آخر، فإن انتخابات في دوائر صغيرة، على مستوى المعتمدية مثلا، سيمنع أيا من رؤوس النظام القديم من الوصول إلى

المجلس التأسيسي، حيث سيختار الناخبون مرشحين يعرفونهم جيدا. وهنا فإن لجان ورابطات حماية الثورة المنتشرة على مستوى المدن والقرى ستكون أحد الأطر الممكنة لتمكين الناخبين من التعرف على المرشحين، وسيكون الهدف دائما هو الحيلولة دون عودة النظام القديم.

تبدو هذه الاختيارات مترابطة ومتكاملة في الوقت نفسه، مما يضع مهاما بالغة الدقة على الرأي العام في هذه الفترة. حتما، كان التوجه نحو انتخاب مجلس تأسيسي أمرا جيدا، غير أن متاعبنا لم تنته بمجرد اتخاذ هذا القرار. في أثناء ذلك يضيع الرأي العام في التفاصيل اليومية، ويترك مصير مستقبل ثورته وحريته لجانب من النخبة السياسية قد لا تكون أولوياتها متطابقة حتما مع تطلعات غالبية التونسيين. تتم في الأثناء محاولات مفضوحة لإعادة جانب من ممثلي النظام القديم إلى الساحة، عبر تحالفات تقدم لنا على أساس أنها الحل الوحيد لمنع سقوط الساحة في يد أحزاب منافسة. عندما يقدم طرف ما مصلحته الحزبية على المصلحة العامة، تصبح طريقة تبرير ذلك أمرا ثانويا جدا. في الوقت نفسه، سيكون النظام الانتخابي الذي ستختاره "هيئة تحقيق أهداف الثورة " بناء على السيناريوهات المقدمة من طرف الخبراء، مقياسا لدرجة ثقة هذه الهيئة والأحزاب الممثلة فيها في الشعب التونسي. نصيحة وحيدة من مواطن بسيط لهذه الأحزاب: حذار من الاستهزاء بإرادة الشعب التونسي في بناء دولته الحرة والديمقراطية، حذار من سوء تقدير إصراره على حريته وكرامته.

29 مارس 2011

(21)

رسالة مفتوحة إلى السيد عياض بن عاشور: هل تتناقض السيادة مع الشفافية؟

الأستاذ عياض بن عاشور، رئيس "الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي

تابعت كأغلب المواطنين تصريحاتكم الأخيرة للصحافة، وكانت في كل مرة تحدث لدي حالة من التوجس الذي يمكن أن تتفهموه. حتما، لستم في موقع قيادة الثورة، ولن نطالبكم بذلك، كما لن نطالبكم بأن يكون خطابكم متماشيا تماما مع منطق الثورة، فقد جئتم إلى هذه الهيئة كرئيس للجنة الإصلاح السياسي، وأضيفت إلى أعبائكم أعباء أخرى في ظننا أنكم لم تكونوا متحمسين لها. لا مشكل سيدي، يكلف المرء أحيانا بأكثر مما يريد، غير أنه يجب عليه تبعا لذلك أن يساير المنطق الذي كلف على أساسه. على عكس الكثير من أبناء وطني أيضا أعتقد أنه بإمكانكم فعل الكثير من الأشياء، ولا أذهب إلى ما يذهبون إليه أحيانا في الحكم عليكم، فقد قرأت معظم ما كتبتموه في المجال الأكاديمي، ولم أشك لحظة في حسن اختياركم لموقعكم السياسي طيلة العهد البائد، وفي تحملكم لكل التهميش الذي تعرضتم إليه في سبيل ذلك.

ما لا أفهمه سيدي، هو بعض التناقض فيما تصرحون به من حين لآخر. فمنذ بضعة أيام، وفي معرض حديثكم عما تتطلبه انتخابات المجلس التأسيسي من استعدادات لوجستية وسياسية، قلتم أن الحل الوحيد لإنجاز هذه الانتخابات في وقتها، هو الاستعانة بالخبرات الدولية خاصة في مجال تدريب مراقبي الانتخابات من التونسيين. وكنتم قبل ذلك قد أشدتم بما يمكن أن يقدمه الخبراء الدوليون من ضمانات لشفافية الانتخابات وحسن سيرها. كما صرحتم قبل ذلك، عندما كان الأمر يتعلق بإصلاحات دستورية، أنه إذا كان أصحاب القرار يريدون دستورا ديكتاتوريا، فإن عليهم البحث عن شخص آخر يقوم بهذه المهمة. لكن تصريحكم البارحة قد قلب ظهر المجن لكل التطمينات التي تفضلتم بها سابقا، عندما تحدثتم عن عدم إمكانية الاستعانة بمراقبين أجانب في الانتخابات القادمة. سؤال واحد سيدي: من خولكم الحديث في هذا الموضوع وإبداء رأيكم الشخصي في قضية تتجاوز حدود مهامكم؟ وعندما فعلتم ذلك لماذا لم تكلفوا أنفسكم مشقة إنارة الرأي العام حول الفارق بين الملاحظين والمراقبين ؟ هل يعني ذلك أنكم سترفضون الملاحظين أيضا؟ من ناحية مبدئية: بأي صفة كنتم تدلون بهذا التصريح؟ ألم تتفقوا في الهيئة المذكورة على أن أيا من أعضائها ليس له الحق في التصريح بأفكار سياسية مستخدما صفته كعضو في الهيئة؟

ثم عن أية سيادة تتحدثون وقد أحسنتم بالحديث عن هذا الموضوع إعادتنا إلى جو نفسي وسياسي كامل أتقن النظام السابق استعماله للاستفراد بكل العمليات الانتخابية التي تمت تحت سماء هذه البلاد؟ تتفهمون سيدي، بحكم اختصاصكم الأكاديمي، أن السيادة مصطلح يحتمل الكثير من المضامين، وأن سيادة الدولة تزيد ترسخا بإتباعها طريق الشفافية وتحقيق المصالحة بين المواطنين وصندوق الاقتراع. تعلمون أيضا سيدي أنه ليس بوسع أحزابنا

ومنظماتنا اليوم أن تضع مراقبين للعملية الانتخابية في كل مراكز الاقتراع، وهي بحسب ما صرحتم به تتراوح بين 6 آلاف و 10 آلاف مكتب. تعلمون أيضا سيدي أنه لا يفترض بالمراقبين فقط أن لا يكونوا منتمين لأحزاب، كما تعلمون أن الأحزاب لن تتقدم في كل الدوائر، مما يعطينا في المحصلة مشكلا حقيقيا.

لست مضطرا لإعادة الأفكار التي كتبتموها بصفتكم الأكاديمية في هذا الخصوص، بل إلى تذكيركم بفكرة واحدة ملخصها أن التونسيين ليست لهم ثقة في الإدارة بحكم تراثها في سلب إرادة الناخبين. أحسب سيدي أن هذه الوضعية لم تتغير برغم كل ما حصل في بلادنا، وأن التونسيين، وأنا واحد منهم، لا يثقون في هذه الإدارة مهما فعلت، وأنه لا يريد أن يكون لها أي دور في هذه الانتخابات ولا التي قبلها، وأن الهيئة العليا للانتخابات المزمع تشكيلها لا تمثل ضمانة كافية لشفافية الانتخابات التأسيسية المقبلة. نخشى سيدي أن يكون تصريحكم في هذا الشأن نوعا من التوجيه لعمل الهيئة العليا، وهو غير مطلوب منكم مطلقا. ونخشى أيضا أن تكون فكرة عدم الاستعانة بمراقبين أو ملاحظين أجانب مقدمة للتخفيض من عدد مراقبي الانتخابات، وبالتالي مكاتب الاقتراع، الذين ستحتاج إليهم العملية الانتخابية. نسألكم سيدي: هل اتخذتم (بنفس الصفة التي لبستموها عند قيامكم بالتصريح الأخير) القرار في تخفيض عدد مكاتب الاقتراع، وبالتالي تكبير الدوائر الانتخابية، وبالتالي نظام الاقتراع على القوائم؟ طبعا ستجيبوننا، إن تفضلتم طبعا، بالقول مجددا أن السيادة مسألة مبدئية، أليس كذلك؟

ما يقلقني ويقلق الكثير من مواطني بلدي، هو تعاملكم مع اللجنة التي تترأسونها، حتى قبل أن يتغير اسمها، بطريقة لا تلبي كل انتظارات التونسيين الخائفين على مستقبل بلادهم من عودة الديكتاتورية. فمنذ البداية، عندما كان

الأمر يتعلق فقط باقتراح إصلاحات سياسية، اخترتم تركيبة لا أجد لها من التوصيفات سوى أنها كانت مزاجية، رغم احترامي لمعظم أعضائها، حيث يبدو أنكم خلطتم بين منطق إنشاء هذه اللجنة، بصفتها وطنية يجب أن تمثل كل الحساسيات، وبين منطق فريق العمل الأكاديمي الذي يتطلب نوعا من "التجانس النفسي" بين أعضائه، أو فلنقلها قدرا معينا من "الصداقة"، مثلما نعرف ذلك في الجامعة. الأمران مختلفان سيدي، ولا أحسب أننا متناقضان هنا. لماذا أصررتم سيدي على إقصاء كفاءات قانونية كبيرة من تركيبة لجنتكم ثم هيأتكم؟ لماذا تقصون الأفكار المخالفة حتى في الساحة القانونية؟ أحسب أنكم لم تجيبوا إلى حد الآن على هذا السؤال، وها إننا لا نزال ننتظر.

على نفس المنوال كنتم قد صرحتم بعدم علمكم بتركيبة "الهيئة العليا" في صيغة الواحد والسبعين، ثم قلتم أنكم ستنقلون تخوفاتنا إلى الحكومة. والبارحة، عندما انتقد بعض أعضاء الهيئة الطريقة التي تمت بها عملية تغيير وزير الداخلية، صرحتم أنكم ستنقلون انتقاداتهم للحكومة، مثلما قلتم أيضا سابقا أنكم ستنقلون انتقادات الأعضاء والرأي العام لطريقة السرية المعمول بها في الجلسات، ولا زلنا ننتظر. نذكركم سيدي أنه بمقتضى المرسوم المحدث للهيئة فإن لأعضائها الحق في متابعة عمل الحكومة، لذلك، فإن اكتفاءكم بنقل الانتقادات لا يتماشى مع طبيعة المهام التي أوكلت للهيئة العليا.

كل هذا ثانوي أمام نقطة أود العودة إليها وهي قضية الشفافية والسيادة. هل تتناقض السيادة مع الشفافية؟ تعلمون أنه في كل البلدان ضعيفة التجربة الديمقراطية، سواء كانت خارجة من عهد استعماري أو من عهد استبدادي، فإن أهم ما يمكن تأسيسه هو علاقة جديدة بهياكل التمثيل التي ترمز إلى الدولة، أي هنا بالذات بمؤسسات الدولة التمثيلية. هذه هي السيادة الوحيدة التي يجب ترسيخها، وما عدا ذلك فله وقت آخر، وظروف أخرى. تعلمون

أيضا سيدي أنه في هذه الحالات، تستعين الديمقراطيات الناشئة بتجارب الأمم الأخرى الأكثر عراقة في مسائل الانتخاب، وأنه لا يجب بالضرورة الاستعانة بحكومات، وإنما أيضا بمنظمات غير حكومية، وهي موجودة وكثيرة وذات تجربة في عالمنا اليوم. مع ذلك تصرون على رأيكم، وقد أحسنتم في الحقيقة إثارة مخاوفنا. هل هناك شيء يجب إخفاؤه عن الأنظار حتى ترفضوا تشريك منظمات دولية، تحت غطاء رفض المراقبين الأجانب، بهذه الطريقة؟ رأيت بعض الحرج على ملامحكم عند تصريحكم بالأمر، ورأيتكم تقومون بهذا التصريح من قاعة مجلس المستشارين حيث عقدت الهيئة اجتماعها البارحة، مما يتناقض مع المبادئ التي أعلنتموها بأنفسكم عندما قلتم أكثر من مرة أن دوركم تقني بحت، وهو ترجمة الإجماع في شكل مشاريع قوانين ومراسيم. وسؤالي هو نفسه مرة أخرى: من خولكم ذلك؟ هل طرحتم هذا السؤال على أنفسكم، على الأقل بعد بث التصريح في القنوات التلفزية؟ نأمل أنكم فعلتم.

30 مارس 2011

(22)

في النظام الانتخابي المغلق،
وأبواب الالتفاف المفتوحة

ينبغي حصول معجزة ما، حسب ما يبدو، حتى تذهب الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة في اتجاه نظام اقتراع على الأفراد لانتخابات المجلس التأسيسي في جويلية القادم. من ناحية ديمقراطية إجرائية بحتة يجب القبول بنتيجة التصويت الذي قد يحصل غدا ليصدر القانون في شكل مرسوم رئاسي وتنطلق الأحزاب في حملة انتخابية يبدو أنها تتحرق إليها. المشكل هو في وجود مقترح واحد على بساط الهيئة، وهو على القائمات، حيث وقع فيما يبدو إزاحة خيار الاقتراع على الأفراد بصورة مبكرة جدا، على عكس ما يتصوره الرأي العام. وهذا أيضا طبيعي، ذلك أنه على عكس الرأي العام تماما فإن الأغلبية في الهيئة كانت ضد الاقتراع على الأفراد منذ البداية. المشكل هو أن أعضاء الهيئة يعرفون اتجاه الرأي العام، ومع ذلك فإنهم يعتقدون أن دورهم لا يجب أن ينقل دائما نبض هذا الرأي العام، وهذا مشكل أكبر بكثير من الأول ذلك أنه ينبئ ببداية خاطئة للمرحلة القادمة.

سألني احد الأصدقاء في حوار مثل تلك الحوارات التي تحدث كل يوم في كل مكان عن سبب كرهي للأحزاب، فأجبته أنني لا أكرهها، ولكن ثقتي فيها

هذا النوع، فكم مقصلة كانت ستنتصب في ساحاتنا، وكم رقبة كانت ستقطع على قارعة طرقاتنا. ذكرت صديقي أنه قبل بضعة أشهر، وفي حديث آخر، سألته إن كانت هناك إمكانية لتغيير النظام، فتوقع كل شيء تقريبا، إلا أن يطيح الشعب بالديكتاتور. فقد كان الشعب غير موجود بالنسبة إليه، وهو لم يثق به مطلقا.

هذه صورة عن كثير من المتحزبين الذين يفضلون الاستماع إلى قياداتهم عوضا عن إعمال فكرهم. ولو تمعنوا في الأمر قليلا لوجدوا أن تلك القيادات لا تفوقهم ذكاء وإن فاقتهم دهاء. من منطلق نفس منهج الوصاية، وتواصلا مع عقيدة الشعب القاصر، يرى عدد كبير من قيادات هذه الأحزاب أن عليها أن تقرر عوضا عن ذلك الشيء الذي يسمى شعبا، وأنها تملك كل الحلول التي ستجعل منه يوما ما شعبا. قبل ذلك عليه أن يعرب عن حسن نواياه تجاه الأحزاب، وأن يسارع بالانخراط فيها، ولو عبر الهاتف والإرساليات القصيرة.

لنعد إلى نظامنا الانتخابي المؤقت المنتظر أن تقع المصادقة عليه غدا. ولنتحدث عن مسألة أخرى اتفقت عليها أيضا الأحزاب الممثلة في الهيئة، ومعظم ممثلي المنظمات وعدد من الشخصيات الوطنية. حسب المشروع اليتيم الموجود على موائد الكرام لن تكون هناك إمكانية لاختيار مرشحين من قائمات مختلفة، ولن يستطيع الناخب أن يختار إلا قائمة واحدة، وإن تم الاتفاق على الفرز بطريقة النسبية. هنا يجب التذكير بأن أهم الانتقادات التي كانت توجه في السابق للنظام الانتخابي الموضوع على قياس الحزب الحاكم المنحل هو عدم سماحه بالخلط والتشطيب، وأن تلك كانت إحدى النقاط القليلة التي اتفقت عليها الحركة الديمقراطية ببلادنا طيلة حكم الحزب الواحد. بكثير من الغرور تعتقد أحزاب كثيرة أنها ستحقق بهذه الطريقة غايتها من خوض الانتخابات، وهو الفوز بمقاعد عبر تحالفات ما. غير أن ما لا تقوله

عندما ترفع أمامها فكرة أن حضورها في الساحة محدود، وأن أربعة أشهر من العمل لن تكفيها لإعداد نفسها للموعد الانتخابي، هو أنها تعول بالأساس على الأموال، وعلى حملة انتخابية سينفق فيها بلا حساب، من ذات اليمين وذات الشمال. وهنا أحد مرابط الفرس. فهناك أموال كثيرة تضخ منذ بعض الوقت نحو أحزاب البلاد، وهي من الضخامة بحيث يمكن أن تحول وطننا إلى قوة عظمى لو أنفقت في تنمية الاقتصاد. الغريب أن نفس ممثلي الأحزاب يصرون في القانون المنتظر على منع التمويل الخاص لحملاتهم الانتخابية وضرورة الالتزام بالتمويل العمومي دون غيره. هل بعد هذا النفاق نفاق؟

ما لا يتوقف مناصرو الاقتراع على القائمات المغلقة عنده مطلقا، هو أن هذه الطريقة تنتهك المبدأ الأول الذي تقوم عليه الانتخابات الديمقراطية الحقيقية، وهو أن تكون حرة، وأن لا تكون هناك قيود على حرية الناخب الذي سيضطر في الحالة المتوقعة أن يقوم باختيار من الدرجة الثانية والثالثة، بعد أن تكون الأحزاب قد قامت باختيار من الدرجة الأولى. من ناحية المبدأ يسمى ذلك سطوا على إرادة الناخب، أما من ناحية الواقع فإنه يسمى حسابات لا تعرف منطقها إلا الأحزاب. سيقول البعض أن هذه الطريقة لا تمنع المستقلين من تقديم قوائم خاصة بهم، ومن خوض الانتخابات على قدم المساواة مع بقية القوائم. من الناحية النظرية هذا صحيح، أما من الناحية الواقعية فيسمى سخرية مرة. يكفي أن نعيد الحديث في أمواج التمويلات القادمة عبر الحدود، والتي كلف بعض "رموز المجتمع المدني" من الديمقراطيين جدا بتوزيعها على الأحزاب الصديقة وبعض المؤلفة قلوبهم، لنفهم أنه سيصعب جدا وصول مستقلين إلى المجلس التأسيسي القادم. هذا هو الحساب الوحيد الصحيح في كل الحسابات التي تتم الآن.

مصيبة هذه البلاد في نخبتها السياسية التي لا تستطيع أن تشفى من وباء الوصاية على الناس، والتي تقرر في كل مرة أنها أكثر كفاءة منهم. لم تعلمهم الثورة أي شيء، فالحسابات كانوا يحسنون القيام بجميع عملياتها منذ زمن طويل. المشكل أنها كانت باستمرار حسابات خاطئة، وأن لا شيء يؤكد أنها ستصدق هذه المرة. هذا القانون الانتخابي سيدمر الأحزاب الصغيرة، أي معظم الأحزاب الموجودة في الساحة اليوم، وسيضع البلاد مجددا أمام استقطاب حاد جدا بين طرفين لا ثالث لهما. كما أنه سيؤدي إلى مجلس تأسيسي تسيره هو والدولة إرادة الأحزاب وحساباتها لقادم المناسبات الانتخابية، وهذا هو الفارق الأكبر بين مجلس مواطنين ومجلس أحزاب. سيفيق كثير من الناس بعد وقت قليل على أنهم أخطئوا بعض الشيء في عدم الاعتناء بما يحدث داخل الهيئة، وبعدم حرصهم على الضغط على الأحزاب في الاجتماعات التي تنظمها منذ فترة والتي يذهبون إليها بكل فضول المستكشفين، وبعدم توقعهم إمكانية الالتفاف على أحلامهم في بناء مجلس تأسيسي يعكس الحالة الذهنية التي أنتجت الثورة وقواها المواطنية. أحكم إغلاق النوافذ إذا، أو لعلها لم تغلق كلها، لكن الباب ترك مفتوحا على مصراعيه، وهذا أحد الأخطاء. عندما لا يتسنى إغلاق الباب، ونكون حريصين على ما بداخله، فإننا نبقى قريبين منه، نراقبه بكل اليقظة الممكنة. هذا أحد الدروس للمستقبل القريب، ولعله لن يكون الأخير.

11 أفريل 2011

(23)

حول القانون الانتخابي الجديد وبعض الكؤوس المرة

دون مفاجآت كبيرة، وقعت المصادقة أمس في الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي على القانون الانتخابي المؤقت الذي سينظم التنافس على مقاعد المجلس التأسيسي. وهذا القانون، رغم الكثير من النقاط التي كانت موضوع خلاف بين أطراف داخل الهيئة، فإنه صدر بأغلبية كبيرة جدا بعد أن أدخلت عليه تحويرات في القراءة الثالثة. لم تتجه الهيئة نحو نظام اقتراع على الأفراد، وهو نظام اقتراع أكثر عدلا وأصدق تمثيلا للجو العام في البلاد بالرغم من احتوائه على جملة من السلبيات. كما لم يقع إقرار إمكانية المزج بين المرشحين المنتمين لقائمات مختلفة وذلك بضغط من ممثلي الأحزاب، بالرغم من تناقض ذلك مع كل ما طالبت به الحركة الديمقراطية في تونس منذ نشأتها. مع ذلك يمكن القول أن قانون الانتخاب يحمل عدة نقاط مضيئة، وأول هذه النقاط مبدأ المناصفة بين النساء والرجال في القائمات الانتخابية، وكذلك مبدأ التناوب بين المرشحين والمرشحات على هذه القائمات. كما أن نقطة مضيئة أخرى تتمثل في وجوب تمثيل المرشحين على القائمة الواحدة على معتمديات مختلفة بعد أن وقع إقرار الولاية دائرة انتخابية. أما النقطة الأخرى التي حصل حولها إجماع كبير فكانت تتعلق بمنع من تقلدوا مسؤوليات في التجمع الدستوري الديمقراطي المنحل وفي هياكل الدولة طيلة حكم الرئيس المخلوع من الترشح لانتخابات المجلس التأسيسي.

والحقيقة أن هذه النقاط التي تواصلت في شانها مداخلات أعضاء الهيئة وتردد الأحزاب أو بعضها في المصادقة عليها بالصيغة التي تم التوصل إليها يعكس مخاوف ناتجة عن حسابات انتخابية مثل كل تلك التي كانت الأحزاب تبدع دائما في القيام بها، ولا يعرف منطقها إلا الراسخون في السياسة. فبالنسبة لمبدأ المناصفة الذي وقع إقراره في القراءة الثانية، أبدى بعض المنتمين إلى الأحزاب "التقدمية" تحفظا عليه بالدعوة إلى وضع المبدأ كحد أقصى، مع وضع مبدأ الربع كحد أدنى، بالرغم من أن نفس الأطراف تقريبا هي التي دافعت عن الفكرة في البداية. بدا الأمر الذي وضع في المنطلق كطريقة لإحراج حركة النهضة وانتظار تبرمها منه لفضح "ازدواجية خطابها" وكأنه انقلب على أصحابه الذين رأوا أن إقرار المناصفة الكاملة مع التناوب قد يجعلهم عاجزين عن تقديم قائمات تتوفر فيها هذه الشروط. وبالفعل فإن المرأة أكثر حضورا في "الأحزاب الرجعية" منها في "الأحزاب التقدمية"، وهذه مفارقة. من جهتها أعلنت النهضة، إلى جانب ممثلي المجتمع المدني والنساء الديمقراطيات (!) عن تمسكها بمبدأ المناصفة الذي وقع إقراره ورفضت التراجع عنه، أي أنها قررت شنق الجماعة بالحبل الذي صنعوه لها. سيكون على الأحزاب التي تمسكت بنظام اقتراع على القائمات أن تشرب كأسا مرة، ذلك أن عددا كبيرا من حساباتها سقطت في الماء بسبب ميلها التقليدي للمزايدة على المواقف من القضايا التي هي في الأصل محل إجماع. سيكون صعبا على المكاتب السياسية للأحزاب أن ترضي جميع عناصرها الرجالية التي تنتظر أن تقع مكافئتها على نضالها بترشيحها للانتخابات القادمة. وإذا علمنا أن هذه الأحزاب "التقدمية الذكورية" لم تهيئ نفسها لذلك، وأن الرجال فيها كانوا دائما يسحقون النساء، فإن الأمر سيكون صعبا جدا عليها. أما تمثيل القائمة لكل معتمديات الدائرة الانتخابية فسيوقع نفس الأحزاب في مأزق

لا يقل سوء عن الأول، بالنظر إلى قلة حضور هذه الأحزاب في الجهات، بل واقتصارها غالبا على مكتب بالعاصمة وأخرى في بعض المدن الكبرى. هذه كأس مرة أخرى ستتجرعها بعض الأحزاب، وهي كؤوس ملئت من العين التي فجرتها ذات الأحزاب بإصرارها على نظام القوائم المغلقة. في الجهات الداخلية، أي في أربعة عشر دائرة انتخابية، ستزيد الكأس مرارة بالخصوص على الحزبين الذين شاركا في حكومة الغنوشي إذا لم تتداركا أمرهما بحملة انتخابية مناسبة. بل إننا نعتقد أنه مهما كان حجم الأموال التي سينفقها الحزبان في سبيل ذلك، فإنهما لن يتحصلا على ما يرغبان فيه من مقاعد في هذه الجهات بعد أن قدما الدليل على أنه يمكن تدمير سمعة عقود من النضال في شهر واحد من وهم الحكم.

أما من الناحية المبدئية، فإن اعتبار البعض أنه لا يمكن المرور بالسرعة القصوى من وضعية التمثيل الحالية الضعيفة للمرأة في مواقع القرار، إلى وضعية المناصفة الكاملة، فالرأي عندنا أن انتخابات المجلس التأسيسي القادم يمكن أن تكون فرصة لتحقيق هذه الطفرة، وأن عملية المشاركة السياسية تمرين تطبيقي قبل أن يكون نظريا. لن يكون هناك من يدافع عن حقوق المرأة أكثر من المرأة نفسها. الغريب أن بعض الآراء تذهب إلى القول بأن المنتخبات اللواتي سيمثلن حركة النهضة أو أي مشروع "جبهة إسلامية-قومية" في المجلس التأسيسي (هذا الحديث يزداد تواترا مع الأيام) سيكن أقل إصرارا من غيرهن من التقدميات على حماية حقوقهن، وهذا من نوع الخطاب الذي لا يحتكر العقلانية دون وجه حق فقط، وإنما يذهب حتى إلى احتكار الأنوثة أو الوصاية على الأنوثة. نعتقد أن هذه خطوة عملاقة من أجل إنجاز الدولة المدنية التي لا تميز بين مواطنيها على أي أساس اعتباطي، وأن وجود المرأة في هياكل التمثيل والقرار بالنسبة التي تطابق حضورها في المجتمع هو

ضمانة للجميع، ومحاصرة لكل الحسابات الحزبية التي تسفر في أحيان كثيرة عن وجهها الذكوري المترسخ وإن غطته بكل الأردية الممكنة. حتما، إن تحديد نسبة تمثيل للمرأة بهذا الحجم قد لا يطابق اهتمام المرأة في بلادنا بالشأن العام، غير أن الثاني هو سبب للأول وليس العكس. المرأة قليلة الاهتمام بالشأن العام لأن الرجل كان حريصا دائما على إقصائها منه، ويجب أن نبدأ في تغيير عقليتنا كتونسيين إزاء هذه المسالة: ليس هناك أفضل من ثورة للشروع في هذا المسار، وها قد حصلت.

أما النقطة الثانية التي حصل عليها توافق كبير فقد كانت منع المسؤولين السابقين في الحزب والدولة، وأولئك الذين ناشدوا الرئيس المخلوع بإعادة الترشح وسوغوا الاعتداء على دستور البلاد من الترشح لانتخابات المجلس التأسيسي. سياسيا لهذا القرار مبررات قوية، فقد كاد هؤلاء، الذي زوروا إرادة الشعب وغطوا على كل الفساد والاستبداد طيلة الفترة السابقة أن ينقلونا إلى نظام ملكي ويدمروا آخر ما أبقته الديكتاتورية من مؤسسات وإن أفرغت من مضمونها الجمهوري. سيقول بعض الناس، وهم يذرفون دموع الحسرة على ديمقراطية تنشأ في نظرهم مشوهة ومعاقة، أن هذا الإجراء غير عادل. ينبغي عليهم أن يعرفوا أنه ليس هناك من ثورة في التاريخ تتخذ إجراءات عادلة تجاه الجميع. هناك حاجة للحفاظ على المسار الحالي من كل إمكانية لعودة أشباح الفساد والديكتاتورية، على أن يكون المجلس التأسيسي القادم سيد نفسه وصاحب قراره في خصوص السماح للممنوعين بالعودة إلى الحياة السياسية. سياسيا، سيسقط هذا القرار (الفصل الخامس عشر من القانون الانتخابي المؤقت) كثيرا من الحسابات في الماء. تحت غطاء التصدي لمنطق الاجتثاث كان يهيأ لتحالفات كثيرة، بعضها واضح وكثير منها خفي. وتحت غطاء أحزاب بمسميات جديدة كانت بعض رموز الفترة السابقة تتهيأ للعودة

إلى الساحة وكأن شيئا لم يكن. بقرار نعتبر أنه يترجم عن إرادة شعبية جارفة أسقط في يد كل أصحاب هذا النوع من الحسابات، وسيتوجب عليهم منذ اليوم أن يجدوا سبلا أخرى للحصول على القوة الانتخابية التجمعية التي لا شيء يضمن بقاءها أصلا حتى تاريخ إجراء الانتخابات. ستتشتت أصوات التجمعيين، ولن يكون بإمكان كثير من المراهنين عليها أن يجنوا منها إلا القليل جدا، وهو قليل لا يبرر كل الخسائر التي تكبدتها شعبيتهم جراء الدفاع عن تشريك رموز البارحة من مشهد الغد.

هذا دليل آخر على أن ما حدث في البلاد إنما هو ثورة حقيقية، وذلك على العكس من الطريقة التي يوحي بها السلوك السياسي لنفس الأطراف منذ يوم 14 جانفي. عندما لا تنجح ثورة في تحقيق انقلاب في العلاقات الطبقية، فإن تمسكها بأهدافها السياسية لا يوضع مطلقا موضع مساومة، وعندما تسقط إمكانية المساومة، تسقط معها صحة الحسابات. لكن حسابات أخرى ستنشأ حتما بناء على الوضع الجديد. مشكلة تلك الأطراف أنها بقيت تتعامل مع وضعية ما بعد 14 جانفي بعقلية 13 جانفي، وأنها بنت كل إستراتيجيتها السياسية على أن الأمر لا يتجاوز مجرد إعادة توزيع للأدوار. هذا درس آخر، وما أكثر الدروس التي سيتوجب على الجميع تعلمها في الفترة القادمة.

12 أفريل 2011

(24)

لا يرى، لا يسمع، ولكنه يتكلم

منعت الحكومة المعتصمين من العودة إلى القصبة مجددا، وقد استعملت في سبيل ذلك أسلوبا عنيفا. في الحالات العادية، عندما تكون وضعية السلطة المتحكمة بزمام الأمور وضعية دستورية عادية وتكون هذه السلطة معبرة عن شرعية شعبية عبر انتخابات ديمقراطية وشفافة، يستنكر الناس مثل هذه الطرق في التعامل مع المعارضين، وتجبر بعض هذه الحكومات في الأنظمة عريقة التجربة الديمقراطية إما على الاعتذار أو على تقديم استقالتها. هكذا تتم الأمور في الأوضاع الديمقراطية العادية. الحكومة تحكم، والمعارضة تعارض. أما في الأوضاع الانتقالية، عندما تكون السلطة انتقالية ومؤقتة، تستمد كل شرعيتها من وضعية ملء الفراغ، فإن أول ما يقتضيه منها المنطق هو أن تكون مقنعة، وأن تجعل الناس يطمئنون إلى أن الأهداف التي من أجلها قامت ثورتهم على الديكتاتورية والفساد، هي في طريق التحقق. ليست السلطة الحالية ثورية، ولم يعرف عن أي من أعضائها، حتى في الحكومتين السابقتين، أنهم ساندوا الثورة أو دافعوا عن جزء يسير من أهدافها وشعاراتها. هذا أمر مفروغ منه، ومع ذلك فإنها عندما جاءت قالت

أنها في خدمة الثورة وأنها ستسعى لتحقيق أهدافها. قد يرى بعض الناس أن المشكل هو في طريقة تحقيق أهداف هذه الثورة، وأن الأمر لا يتجاوز في نهايته مجرد اختلاف في وجهات النظر وطرق التنفيذ، غير أن المسألة أكثر تعقيدا من ذلك في نظرنا.

كانت وعود السيد قايد السبسي في أول ظهور إعلامي له غداة تسلم زمام الأمر في قصر القصبة الوجه الأول من الصورة التي أراد إبلاغها للتونسيين، وقد أحسن طمأنة الناس إلى أنه لم يعد هناك من داع للاعتصام وقد رحل الرجل الذي عرقل كل إنجاز حقيقي يقطع مع العهد البائد. لم يعد هناك من داع للاعتصام في نظره، فنوافذ مكتبه كما قال مفتوحة على ساحة الاعتصام، ولن يكون بإمكانه أن لا يسمع احتجاجات المعتصمين إذا ما عادوا، لذلك فإن من جاء إلى الحكومة على كاهل ذلك الاعتصام لا يمكن إلا أن ينفذ ما يجمع عليه المحتجون. أما عندما تحدث في ذلك اللقاء الصحفي العجيب ليوم الأربعاء 30 مارس، أمام صحفيين كان من الأجدر تسميتهم ملحقين إعلاميين بوزارته العتيدة، فقد تبين لنا جانب جديد من طريقة تعامل السلطة الحالية بنا جميعا: السخرية. وفي حديث صحفي آخر لجريدة الصباح نشر اليوم 3 أفريل، تبين جانب ثالث: تجاهل ما يحصل في البلاد، وبالخصوص في العاصمة قريبا منه، مع جرعة واضحة جدا من الشماتة بالشباب الذي كان يتعرض لكل ذلك التعنيف على بعد شوارع قليلة من مكتبه. تلك الوجوه الثلاثة لسلطة اليوم: خطاب يقوم على الطمأنة وممارسة تقوم على السخرية، وشماتة لا يسعى حتى إلى تجميلها.

لم ير الرجل معتصمين في المكان رغم أنه دخل مكتبه بالضبط مَن الباب الذي يفتح على ساحة الاعتصام المفترض. غريب فعلا طرح ذلك السؤال عليه، فلو كان هناك معتصمون، لرآهم، وربما لجادلهم، وفي أقصى الحالات

ربما كانوا سيمنعونه من الوصول إلى مكتبه. أما عندما قيل له أنه كان هناك عنف في التصدي لهم من قبل قوات الأمن، وأن ذلك العنف هو ما منعهم من الوصول على حيث يفترض أن يراهم، فقد عبر الرجل عن رفضه المبدئي للعنف، مردفا في الوقت نفسه: "ولكن ماذا تريدون من رجال الأمن أن يفعلوا عندما يتعرضون للعنف؟". ليس هنا مجال التحقيق فيمن بدأ باستعمال العنف أولا، ولكنه مجال للتأكيد على أن منع الناس من الاعتصام لا يتم باستعمال القوة العامة، وإنما بإزالة الذرائع التي قد تدعوهم للعودة إلى تلك الساحة وإنهاء حالة الاحتقان السياسي بإجراءات سياسية. يعلم الرجل حق العلم، وقد قضى معظم حياته السياسية في الحكومة أو قريبا منها، أن الدول التي تحترم نفسها لا تستعمل العنف إلا اضطرارا، وأنها تواجه المشاكل السياسية بإجراءات سياسية، وفيما عدا ذلك فإن الاحتقان لا يمكن إلا أن يزداد، حينها تصبح العواقب غير معلومة مطلقا.

الرجل لا ينكر حق المعارضة في الوجود، وهذا في حد ذاته انتصار كبير لنا جميعا، فمن كان يظن أن رئيس حكومة في تونس يقبل بوجود شيء اسمه المعارضة. ولكنه كبورقيبي صميم لا يؤمن أن للمعارضة من دور سوى نقل بعض المطالب، على بعض الأوراق، عن طريق بعض أصحاب "النوايا السليمة"، بعد ذلك تنظر الحكومة في الأمر، وتقرر ما تفعل، وفي الغالب فإنها تتفطن إلى وجود "مصطادين في المياه العكرة"، فتقرر أن تفوت عليهم فرصة المس "بوحدة الشعب التونسي". ولأنها "سلطة حضارية جدا" فإنها تتجاهلهم، ولا تتعرض إليهم "إلا في حدود ما يسمح به القانون". ذلك ما خبرناه طيلة أزيد من نصف قرن من عمر دولة ما بعد الاستعمار، وبما أنه ليس من السهل على أي منا أن يغير تركيبته الجينية لمجرد أنه مقتنع بوجود

خلل ما في تلك التركيبة، فإن الطبيعة تغلب دوما التطبع، وسرعان ما تطفو إلى السطح كل تلك الأشياء التي نحاول إخفاءها.

نعم، لا ترى حكومة اليوم أي ضير في وجود معارضة لها، ولكنها تريدها معارضة حضارية، لا تصرخ، لا تتظاهر، وخاصة لا تعتصم. ذلك أن الاعتصام يعني بداية التفكير في الرحيل، والسيد رئيس الحكومة المؤقت أكثر من يعرف ذلك. ألم يأت هو نفسه بعد ذلك الاعتصام الذي أخرج سلفه من نفس المكان الذي يشغله الآن؟ ذلك درس لا ينسى، أو يفترض أنه لا ينسى. ولكن للزهايمر السياسي دواعيه التي لا تعرفها الذاكرة، وهو ما يعني أن المرء يمكن أن يسمع، ثم ينسى أنه سمع، كما يمكن أن يرى، ولكنه ينسى أن يكون قد رأي. ومع ذلك فإنه يتكلم.

في الوقت نفسه، يجب الإشارة إلى طريقة جديدة في تعامل قوات الأمن مع مشاريع الاعتصام، فقد أصبح ترسل بالأعوان وهم ملثمين. لأول مرة في التاريخ، وربما في الجغرافيا، يتظاهر الناس مكشوفي الوجوه، ويقابلهم رجال الشرطة ملثمين بأقنعة سوداء تغطي كل وجوههم. ورغم سرياليته الزائدة، فإن المشهد يلخص اليوم كل شيء تقريبا: مثل من أنجز الثورة تماما فإن من يطالب بمحاسبة المتورطين في عمليات القتل والفساد معروف وواضح، أما من يعرقل تحقيق المطالب، فهو مثل من يحكم البلاد تماما، ملثم ومجهول. طبيعي إذا أن لا يرى الرجل قناصة ولا فاسدين، بل أن يقول أن هذا الملف قد أغلق، وأن الحكومة فعلت كل ما استطاعت لتتبع الفساد. وأن كل شيء على ما يرام، طبعا.

تلك هي النتيجة الطبيعية لالتقاء السفسطة مع السخرية والتجاهل. وهل هناك أكثر سخرية من وضع يحكم فيه مصير البلاد من ضاحية أرستقراطية، بعد ثورة أنجزتها كل الجهات والفئات المحرومة من الحق في الحياة والكرامة؟

وهل هناك أكثر سفسطة من حالة يوكل فيه مصير ثورة إلى "لجنة إصلاح" وإلى حكومة لا تسمع ولا ترى، وإن سمعت ورأت؟ وهل يمكن للتجاهل أن يبلغ مدى أبعد من عدم رؤية "قناصة" لا زالوا يجوسون، يصوبون النار ملثمين على كل ما أنجز إلى حد اليوم؟

13 أفريل 2011

(25)

رجاء، أعيدوا لنا المخلوع حتى نستريح !!!

عاد التجمعيون إذا إلى الصراخ، وما كنا نعرف عنهم إلا الصمت، أو التصفيق. خرج البعض منهم اليوم للتظاهر احتجاجا على ماقالوا أنه إقصاء لهم من الانتخابات القادمة. ولأنهم متمرسون بشؤون السياسة فقد اختاروا يوم السبت الذي صادف اجتماع الولاة في دار الندوة برئاسة الوزير الأول المؤقت لإرسال رسالتهم إليه، وقد ذهب بعض المهلوسين منهم إلى التهديد بحمام دم في صورة الإصرار على إقصائهم، وهذه جريمة يعاقب عليها القانون الذي لا زال يطبق في بلادنا بطريقة انتقائية، بل إن التهديد نقلته القناة الحكومية نفسها. من منطلق قانوني بحت كان بالإمكان اعتقال من حضر هذا التجمع بتهمة إعادة تكوين حزب منحل بقرار قضائي، ولكن حكومتنا العتيدة لا ترى إلا حين تريد أن ترى، ولا تسمع إلا حين تريد أن تسمع. جاء القوم إذا في حافلات سخرها لهم بعض أصحاب وكالات الأسفار والمنشآت السياحية، فهم لم يتعودوا المشي على الأقدام. ولأن سائقي تلك الحافلات لم يعرفوا طريق القبة فقد ألقوا بحرفائهم على قارعة قريبة جدا من بناية الحزب البائد، في ساحة اتفق أن اسمها ساحة حقوق الإنسان. لم يغفل الجماعة تفصيلا واحدا، فتعددت رسائلهم، وجعلوا من مسالة إقصائهم قضية حقوق إنسان، وبلغوا

صوتهم إلى من يفترض أنها حكومة مؤقتة، في اجتماع رئيسها بولاة مؤقتين، وسرعان ما جاءت الاستجابة.

منذ يومين بدأت الحكومة عن طريق أحد الناطقين الكثر باسمها ترسل الإشارات بعدم موافقتها على إقصاء رموز التجمع المنحل من الانتخابات القادمة، وكأن أحدا كان ينتظر موافقتها أصلا. ينبغي على المرء أن يكون شديد الغباء ليقتنع بأن هذه الحكومة محايدة في الصراع السياسي الذي يقع اليوم. بل إن خلطا مقصودا بين الإقصاء من الترشح والإقصاء من الانتخاب قد وقع ترسيخه لدى الرأي العام المعرض عن التفاصيل، وتوازى معه في الانتشار خلط آخر بين مسؤولي التجمع المنحل ومنخرطيه، وهو فارق كبير ليس من مصلحة تلك الرموز توضيحه. في السياق ذاته يقع استدعاء منطق الاجتثاث والإقصاء لتحقيق أكبر إدانة ممكنة لقرار الهيئة العليا باستبعاد رموز الحزب المنحل، وهو منطق لا زالت أحزاب ممثلة في الهيئة تعبر عنه رغم أن قرار الاستبعاد صدر باسم هيئة هي ممثلة فيها ويفترض أنها ملتزمة به. يتناسى المحتجون على القرار في خضم ذلك شيئا هاما جدا، وهو أن ما حصل في البلاد ثورة، وأن الثورة حصلت بدرجة أولى ضد التجمع الدستوري الديمقراطي، وأنها كانت ثورة سلمية، وأن قرار حل التجمع كان قرارا قضائيا، وأن قرارا من هذا النوع كان يفترض محاكمات بالمئات لرموزه دون استثناء. لم تحصل هذه المحاكمات، فاعتقد القوم أن بإمكانهم العودة، بل إن بعضهم كان يجهز نفسه للانتخابات ويعقد التحالفات وينوي حتى الترشح للانتخابات الرئاسية. لم يكن هدف قرار الهيئة العليا من الفصل الخامس عشر من القانون الانتخابي المؤقت تحقيق العدل تجاه الجميع، فهذا أمر غير مطلوب مطلقا في الوضعية الراهنة. كان المقصود تحييد الطرف السياسي الذي أسند نظام القمع والفساد الذي ثار ضده التونسيون. بل إنه لو كان العدل هو

المطلوب أصلا، لكانت كل تلك الرموز في السجون الآن، على أدنى تقدير لذلك فإنه ليس من مصلحتهم مطلقا الحديث عن عدل، ولا عن حقوق. عليهم أن يخرسوا، بكل بساطة.

والحقيقة أن احتجاجات مسؤولي التجمع السابقين على إقصائهم العادل من الترشح للانتخابات القادمة لا تثير أي استغراب أصلا، غير أن الغريب هو إثارة بعضهم لقضية شرعية الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي. ما يجب عليهم أن يعرفوه هو أن من حق الجميع أن يشككوا في شرعية تلك الهيئة، ما عدا أولئك الذين لم تكن الشرعية تعني لهم شيئا طيلة ربع قرن من الزمان الأسود. ولأنهم لا يخشون في الفساد والاستبداد لومة لائم، فإنهم تعودوا على إطلاق أشياء هي من قبيل أسماء الأضداد. فعندما يحدثونك عن الشرعية، فاعلم أنهم يقصدون نقيضها، وعندما يدافعون عن العدل، فاعلم أنهم لا يعنون إلا عكسه بالضبط.

لنتركهم وشأنهم الآن، ولنعد إلى دار الندوة. فقد حرص رئيس الحكومة المؤقت أن يعلن عن موقفه من استثناء رموز النظام البائد من الترشح للانتخابات القادمة عبر ثلاث مناسبات: كانت المناسبة الأولى ذلك الحوار الصحفي الذي أجراه ذات ليلة مع الفرسان الثلاثة. أما المناسبة الثانية فقد تكفل فيها بالتعبير عن موقفه رجل يقال أنه ناطق باسمه، وباسم أشياء أخرى. ثم جاءت ندوة الولاة اليوم حيث أصبح الأمر لا يحتمل التلميح، فكان تصريحا ليس بعده تصريح. كانت المناسبة الأولى قبل شروع الهيئة العليا في مناقشة مسألة إقصاء رموز التجمع، مما أعطى الإنطباع بانها محاولة لتوجيه قرارات الهيئة. وعندما صادقت الهيئة على القانون الانتخابي المؤقت طلع البدر علينا بتصريح من رب عمله بأن هذا أمر غير مقبول من ناحية المبدأ العام الذي يقتضي أن المحاكم هي من بإمكانها فحسب حرمان أحد ما من ممارسة

حقوقه المدنية، متناسيا أن الأمر لا يصل على الحرمان من الحقوق المدنية، وأن الإرادة السياسية للحكومة في ترك القضاء على علاته الحالية تمنعه من الشروع أصلا في النظر في مثل هذا النوع من المسائل. المشكل في تصريح اليوم أنه جاء لمناقشة مشروع قانون في غير الفضاء الذي يفترض أن يناقش فيهن وهو مجلس الوزراء. فعلى حد علمنا لا يعتبر الولاة سلطة تنفيذية مركزية، كما أن ليس من حقهم مطلقا مناقشة هذا الأمر السياسي، فسلطتهم اليوم إدارية فحسب، كما أنها مؤقتة. بصورة واضحة جدا بدا رئيس الحكومة المؤقت وكأنه يستعدي الولاة على قرارات الهيئة العليا، بل ويهيئهم لضرورة مساندته في حال رفضه، تحت مسمى "وجوب مزيد مناقشته بما يمثل كل الآراء". قد تكتشف الهيئة العليا في اجتماعها القادم إذا أنها زادت توسعا، وأن بعض مؤسسي الأحزاب التجمعية قد أصبحت لهم مقاعد داخلها.

من ناحية مبدئية بحتة، فإن تدخل الوزير الأول المؤقت كان سياسيا بالدرجة الأولى، وقد كان أكثر وضوحا في هذا الشأن بالإشارة إلى أن هذا الإقصاء إنما يخدم طرفا معينا يبدو أكثر استعدادا من غيره لخوض الانتخابات. مرة أخرى يتجاوز رئيس الحكومة المؤقت صلاحياته، ويقدم قراءة سياسية منحازة لمن يسوءه أن يراهم ممنوعين من الترشح للانتخابات التأسيسية القادمة، ومرة أخرى فإن الطبع يغلب التطبع. مستغلا صفته في رئاسة الحكومة بصفة مؤقتة (ينبغي أن نذكر بهذه الصفة دائما) يسمح السيد الوزير الأول (المؤقت أيضا) لنفسه بالتدخل في التنافس السياسي بين الأحزاب التي ستخوض الانتخابات، وهو أمر ممنوع بمقتضى القوانين. كما أنه تعمد مناقشة الولاة في أمر لم يعد من شانهم، مستغلا سلطته الترتيبية عليهم، ومقحما الإدارة مجددا في العملية السياسية. ما أقوى الطبع الذي لا يريد أن ينسى نفسه. في نفس السياق سمح السيد رئيس الحكومة المؤقت

لنفسه بمناقشة مبدأ المناصفة من زاوية أن حزبا واحدا على الساحة الآن (وهو بالصدفة نفس الحزب الذي تخوف منه وبرر بخوفه ذلك رفضه إقصاء رموز الحزب المنحل من الترشح للانتخابات التأسيسية) يمكن أن يوفر عدد المرشحات على قوائمه وأن الأحزاب الأخرى غير قادرة على ذلك.

كان يفترض في الحد الأدنى أن يحمل السيد رئيس الحكومة مشروع المرسوم المتعلق بالقانون الانتخابي المؤقت إلى حكومته قبل أن يناقشه مع الولاة، كما كان يفترض أن يبقى حريصا على الانطباع الذي أوهمنا به عندما بدا لنا حريصا على الحياد بين أطراف الخريطة السياسية. يخطئ السيد رئيس الحكومة المؤقت إن اعتقد أن بإمكانه لي ذراع الهيئة العليا ودفعها إلى مراجعة قرار إقصاء رموز التجمع المنحل من الترشح لانتخابات المجلس التأسيسي، ولعله قد بدأ في التسبب منذ تصريحه اليوم بأزمة سياسية خطيرة قد يكون أول نتائجها تأخير الانتخابات التي بدا لنا حريصا جدا على أن تتم في وقتها المحدد. في أدنى الحالات لن تجد تحفظات السيد الوزير الأول المؤقت (دائما) أي صدى داخل الهيئة العليا في اعتقادنا، ذلك أنه إذا كان هناك قرار صدر عنها بشبه إجماع أعضائها، فقد كان ذلك المتعلق بالفصل الخامس عشر. ذلك أدنى ما ينتظره التونسيون إلى انتخابات يفترض أنها كانت النتيجة الأبرز لثورتهم للانطلاق آمنين من عودة أشباح الأمس المرير. فيما عدا ذلك، سينبغي، تماشيا مع نفس المنطق، أن نطلب من الرئيس المخلوع العودة إلى البلاد والإشراف على الانتخابات بنفسه، فلعله كان هو الآخر من المظلومين !!!

16 أفريل 2011

(26)

آراء حول الوضع السياسي الراهن في تونس وآفاق تطوره[3]

- مضى الآن حوالي الشهرين على إحداث الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة، كيف تقيّمون عملها وهل لها أن تنجح في تحقيق انتقال ديمقراطي آمن، وترجمة الأهداف التي قامت من أجلها الثورة قبل موعد 24 جويلية؟

- اتسم عمل الهيئة بنوع من الاضطراب في البداية بسبب عدم وضوح مهامها والاحتجاجات التي تمت على تركيبتها مما أدى إلى توسيعها في أكثر من مرة ليصبح عدد أعضائها اليوم أكثر من مائة وخمسين أي أكثر من ضعف العدد الذي انطلقت به. مع ذلك يمكن القول أن هذه الهيئة حققت حتى الآن بعض الأشياء الإيجابية، من ذلك إصدار مشروع مرسوم يحدث هيئة عليا مستقلة للانتخابات، وكذلك مشروع مرسوم القانون الانتخابي المؤقت، وهذا ايجابي لأنه يسرع سيرنا نحو موعد الانتخابات المزمع تنظيمها في 24 جويلية 2011. لكن تحقيق انتقال ديمقراطي سليم ليس من مهام اللجنة وحدها، فلا يجب أن ننسى أن دورها استشاري بمقتضى المرسوم المحدث لها. كما أن القرار موزع في البلاد على عدة مراكز، وأحينا فإن المرء يتساءل عمن يحكم تونس فعلا في هذه المرحلة. أما بخصوص ترجمة

---

[3]- نص حوار مع جريدة العرب اليوم أجري بتاريخ 16 أفريل 2011

الأهداف التي قامت من أجلها الثورة، فإن الهيئة عاجزة بفعل تركيبتها وكذلك بفعل وضعيتها القانونية عن لعب كل هذا الدور. من ذلك أن تدخل الهيئة في المسائل السياسية محدود جدا، حتى أن دورها تحول في كثير من الحالات، بل قل في معظمها، إلى لجنة إصلاح سياسي، وهي نفس المهمة التي أنشئت من أجلها في البداية قبل أن تأخذ تسميتها الجديدة المطولة. هناك عدم اتفاق داخل هذه الهيئة على ماهية "أهداف الثورة"، بل ربما لم يناقش هذا الموضوع إلا بصفة جانبية. والدليل على ذلك أن الهيئة أصبحت تترك أحيانا مسألة تحقيق هذه الأهداف على غموضها، للاهتمام بأشياء هي أصلا موضوع خلاف، وعوضا عن أن تترجم الاتجاه العام في البلاد فإنها تتخذ أحيانا مواقف لا تترجم حالة الوفاق السائد. خذ على ذلك مثلا قضية اختيار نظام الاقتراع على القوائم، فبالرغم من أن تيارا قويا داخل الرأي العام يميل على نظام اقتراع على الأفراد، إلا أن الهيئة صرفت النظر عن ذلك واختارت تحت ضغط ممثلي الأحزاب نظام القائمات.

- تبنّت الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة والإصلاح السياسي والانتقال الديمقراطي مشروع المرسوم المتعلّق بانتخابات المجلس التأسيسي. ماهي قراءتكم لهذا المشروع وهل أنّه يستجيب مع تطلّعات المواطن التونسي الذي يريد القطع مع جميع الممارسات الانتخابية في العهد السابق؟

- هذا القانون، أو مشروع القانون، فيه عدة سلبيات، وأهم هذه السلبيات أنه يحد من حرية الناخب التي يفترض أنها مطلقة. لكل قانون انتخابي مساوئه، وهذا أمر غير خاص بالقانون الانتخابي. لنظام الأفراد سلبيات عديدة، وكذلك لنظام القائمات. المشكل هو في فهم طبيعة الانتخابات القادمة، فهذه الانتخابات ينظر إليها على أنها انتخابات برلمانية عادية، وهذا خطأ كبير. لا يطلب في هذا المجلس أن تكون الكلمة للأحزاب، فضلا عن أن يكون لها تقرير الأغلبيات داخله. نظام الاقتراع على القائمات يخدم مصلحة الأحزاب،

وقد لا يترجم بصفة وفية الحالة الذهنية في البلاد ولا وضعية هذه الأحزاب التي نشأ معظمها بعد الثورة. في نظري أننا كنا نحتاج مجلسا تأسيسيا مواطنيا وليس حزبيا، وهذا ما يحصل في كل مرة يتوجه فيها شعب ما نحو انتخاب مجلس تأسيسي وصياغة دستور. الظاهرة في تونس أصبحت معكوسة بفعل هذا القانون: الأحزاب في معظمها لم تشارك في الثورة، ولكنها ستكون أول من يغنم منها. وبالنظر إلى ضعف ظاهرة التحزب في البلاد وعزوف الرأي العام عن الانخراط في العمل الحزبي، فإن أمام هذه الأحزاب وقت طويل حتى تستطيع أن تكون لها درجة معقولة من التمثيلية الشعبية. هذا يتطلب وقتا، وهو وقت لا توفره الآجال الانتخابية المقبلة. كان بالإمكان على الأقل الاتجاه على نظام اقتراع مزدوج، كأن تخصص نصف المقاعد في كل دائرة لتنافس الأحزاب التي تتقدم لنيلها بواسطة القائمات، في حين يبقى القسم الآخر مفتوحا للمرشحين المستقلين الذين يتنافسون عليها بطريقة فردية. الكثير من أعضاء الهيئة ذهبوا أن هذا النظام معقد، وأن الشعب التونسي لا يستطيع فهمه، وهو دليل على طريقة نظر الأحزاب في الغالب لمسالة نضج الشعب التونسي. هذه الأحزاب لم تتعلم الدرس الذي أنتجته الثورة، وهي في نظري مشاريع حكم لا يهمها إلا أن تحكم. الأولويات إذا مختلفة، وهذه الأولويات هي في نظري ما حكم بتوجه الهيئة التي تسيطر عليها الأحزاب وأطراف أخرى عديدة متعاطفة مع وجهة نظر تلك الأحزاب، نحو نظام اقتراع على القائمات. كما أن هذا النظام يمنع المزج بين المرشحين على قائمات مختلفة، وهو ما يناقض ما كانت تدعو إليه المعارضة في كل الفترة السابقة عن الثورة.

- تتعالى منذ فترة أصوات عدد من الأحزاب السياسية المنادية بضرورة تأجيل موعد الانتخابات بشهرين على الأقل، هل من مصلحة المسار الانتقالي في تونس التأجيل أكثر؟؟

– مطلقا لا. كما أن هذه الأصوات خفتت الآن، وبدأت الأحزاب في حملاتها نحو جلب أكثر ما يمكن من الأنصار على صفوفها استعدادا للانتخابات القادمة. المشكل أن نفس هذه الأحزاب التي تطالب بالتأجيل تعترف بأن تواصل الوضع بالصفة الحالية حيث لا توجد في البلاد مؤسسة واحدة تتمتع بالشرعية الشعبية، هو أمر غير إيجابي وحامل لتهديدات خطيرة. نحتاج أن تتم هذه الانتخابات في وقتها، وأن ينتخب التونسيون لأول مرة مجلسا يمثل كل الحساسيات الموجودة. كما نحتاج أن تنشأ في البلاد حكومة تترجم أهداف الثورة بالفعل، وأن تعمل هذه الحكومة تحت رقابة الهيئة التمثيلية المنتخبة، مما سيعطيها القوة اللازمة لفرض القانون. هناك إذا مشكل شرعية كبير، وهو مشكل لا يمكن حله إلا بالتوجه نحو إحداث مؤسسات شرعية، أي بالانتخابات. من ناحية أخرى صحيح أن هذه الأحزاب في معظمها غير مستعدة للانتخابات، لكن هناك من يعتقد أن الكثير من هذه الأحزاب لن يكون مستعدا لها ولو أجلت عشر سنوات أخرى. المشكل لا يعود على قرب الموعد الانتخابي بقدر ما يعود لطبيعة الظاهرة الحزبية في البلاد. طيلة العهد السابق كانت الأحزاب المعارضة الحقيقية، المعترف وغير المعترف بها، تعيش حالة حصار كبيرة مما منعها من ايصال افكارها إلى الناس. هذه هي الأحزاب الوحيدة القادرة على احتلال موقع في الساحة اليوم، أما الأحزاب الأخرى التي نشأت بعد الثورة فيجب انتظارها سنوات طويلة أخرى حتى تصبح مستعدة بالفعل للمشاركة في الحياة السياسية، خاصة وأن معظمها لا يتألف إلا من بضعة أفراد على حد اليوم. الظاهرة الحزبية الآن في تونس معكوسة تماما، وعوض أن تنشأ تيارات فكرية وسياسية يقع ترجمتها فيما بعد في شكل تنظيمي، فإن التسابق نحو تأسيس الأحزاب جعل أن الهيكل التنظيمي ينشا ثم يبدأ عملية البحث عن مضمون وعن أفكار يتبناها.

وهذا ما يجعل معظم الأحزاب الجديدة متشابهة في أطروحاتها وبرامجها، إن كان لها أطروحات وبرامج أصلا.

- تنقسم الطبقة السياسية في تونس بين مؤيّد للنظام الرئاسي وآخر يدعو إلى البرلماني، كمفكّر وباحث ما هو النظام الذي تخيّرونه لإدارة شؤون الحكم في تونس؟

- أنا أفضل نظاما يعطي الأولوية للتداول الحقيقي على الحكم أولا، ويحد من صلاحيات السلطة التنفيذية، بل ويوزع صلاحيات هذه الأخيرة على أكثر من قطب واحد، حتى لا تقع البلاد مجددا تحت نظام حكم فرد واحد مستبد يفعل بمؤسسات الدولة ما يشاء. التونسيون كرهوا النظام الرئاسي لأنه أصبح في نظرهم نظاما يرمز إلى انعدام الحدود في ممارسة السلطة، وإلى الفساد، والقهر وعبادة شخص الرئيس الذي تنهار أمام إرادته الشخصية كل الهياكل الأخرى، حكومية أو مدنية. النظام البرلماني يمكن أن يشكل حلا معقولا للخروج من هذه الوضعية، ولكن للنظام البرلماني الناجح شروط متعلقة بنضج الظاهرة الحزبية. وجود عدد كبير من الأحزاب وما ترمز إليه من تشظي الساحة السياسية يثير المخاوف من نشأة حكومات برلمانية ضعيفة وغير قادرة على الاستمرار طويلا. لذلك فإننا قادمون على مرحلة من الجدل الكبير حول مدى تطابق الوضعية الحالية وكذلك الوضعية التي ستنشأ عن الانتخابات مع ما يريده التونسيون. انتخابات المجلس التأسيسي ستكون مرحلة حاسمة في هذا المسار، وعلى ضوء القوى السياسية التي ستكون ممثلة في هذه الحكومة سيكون بإمكاننا أن نتوقع طبيعة النظام السياسي الذي ستتجه نحوه البلاد. ليس من مصلحة البلاد في نظري أن يستحوذ حزب واحد أو تيار واحد على معظم مقاعد المجلس التأسيسي لأنه سيكون ميالا لنظام رئاسي، ولو كان في البداية مخفف الصلاحيات. كما أن كثرة الأحزاب التي قد تدخل المجلس وعدم ظهور تكتلين قويين على الأقل سيجعل من الصعب

فرض حكومة برلمانية مستقرة. من تحصيل الحاصل أن الحكومة المؤقتة التي سينشئها المجلس التأسيسي ستكون برلمانية، عندها سيصبح بإمكاننا القيام بتجربة لهذا النظام، وعلى ضوء ذلك ستتوضح الكثير من المواقف والتوجهات.

-منذ تسلّم الباجي قائد السبسي رئاسة الوزراء بدأت الساحة السياسية في تونس تشهد عودة وصفها العديدون بالممنهجة للفكر البورقيبي، هل لهذه "العودة" علاقة بفراغ الساحة السياسية من قيادات، أم أنّها تخفي تخوّفات من عديد الأفكار السياسية العائدة بقوّة إلى الساحة السياسية؟

– أحد المشاكل الكبيرة التي واجهتها تونس بعد الثورة هي انعدام زعامات وطنية تحقق حولها إجماعا واسعا. النظام السابق أفرغ الساحة السياسية إلا من الأنصار والمنافقين، كما أنه لم تكن لقيادات الأحزاب المعارضة القديمة أية أدوار أساسية في هذه الثورة، مما جعلها في موقع متأخر عن الاستحقاقات الجديدة. لذلك كان طبيعيا أن تواصل عناصر من الطبقة السياسية القديمة القيام بدور ما في هذه المرحلة الانتقالية. هذه العناصر لا تتمتع باية شرعية، سوى شرعية الاضطرار لوجودها في هذه الفترة. كانت هناك حواجز نفسية قوية تحول دون قبول أن يترأس الحكومة من كان رئيسها طيلة فترة العشر سنوات الأخيرة من حكم الرئيس المخلوع، كما أن تلك الحكومة، حكومة الغنوشي، لم يكن بوسعها أن تحكم بالنظر إلى شدة الضغوط المسلطة عليها من قبل دوائر المصالح القديمة، وتبعيتها هي ذاتها لتلك المصالح. من هنا لم يكن في نظري من بد لاختيار شخصية بعيدة عن دوائر الحكم القريبة في فترة الرئيس المخلوع ولكن ذات تجربة في إدارة الشأن العام، وهي وضعية الباجي قايد السبسي. البعض رأى في ذلك عودة للبورقيبية خاصة مع تزامن الأمر مع ذكرى وفاة الرئيس بورقيبة والاحتفالات التي تمت بهذه المناسبة وخاصة مشاركة الحكومة في تلك الاحتفالات. أعتقد

أن الأمر يحمل أكثر مما يجب، فلا أمل للبورقيبية في العودة مطلقا، على الأقل بالنسبة للطبقة البورقيبية الحقيقية التي هرمت وأصبحت غير قادرة على التخطيط حتى للبقاء في الفترة المقبلة. المشكل الوحيد هو في سعي بعض رموز نظام الرئيس المخلوع لركوب الموجة والعودة من جديد إلى الساحة على ظهر البورقيبية، غير أن حالة التيقظ الموجودة في الساحة اليوم ستمنعها في نظري من تحقيق ذلك. البورقيبية أمر انتهى، وهي اليوم مجرد أرشيف قابل للاستغلال في أدنى الحدود السياسية الممكنة. لكن لا يجب تجاهل ظاهرة أخرى، وهي في نظري أهم: ما اصطلح عليه بعودة البورقيبية يلبي حاجة مزدوجة لدى قسم معتبر من الرأي العام: الحاجة الأولى أخلاقية، وهي تتمثل في نوع من التصور للممارسة السياسية التي سادت أو يتصور أنها سادت قبل بداية حكم الرئيس المخلوع. كثير من الذين يحنون إلى البورقيبية اليوم لم يعايشوها، ولا يعرفون حجم الاستبداد الذي كان ممارسا. المسالة تتلخص إذا في نوع من الحاجة إلى رمزية أبوية. أما الحاجة الثانية فهي نفسية أيضا ولكن ذات طابع سياسي: بالعودة إلى رمزية بورقيبة يقوم الناس بتصحيح ذاكرتهم وبإعدام بقايا النظام الديكتاتوري في نفوسهم. هذا جيد من وجهة نظر معينة لأنه يقضي على أية آمال في عودة النظام المخلوع، كما أنه يدمر أية حظوظ لرموز الديكتاتورية في العودة إلى الساحة السياسية في الفترة المقبلة.

- ختاما، كيف ترون مستقبل تونس السياسي بعد انتخابات 24 جويلية؟

أنا متفائل رغم قساوة الظروف ، ذلك أن اليأس يعني تدمير كل آمالنا في قيام الدولة التي نريدها لأنفسنا ولابنائنا في المستقبل. السجال السياسي الدائر في تونس اليوم طبيعي، والصراع الموجود بين مختلف التيارات أمر صحي، فلا ديمقراطية من دون صراع. غير أن النظام الجيد هو الذي يجعل من هذا الصراع لا يخرج عن إطاره الطبيعي ولا يتحول إلى تهديد للنظام برمته. في

24 جويلية سيتوجه التونسيون للمرة الأولى في تاريخهم لانتخاب مجلس يمثلهم بالفعل، في انتخابات نأمل أن تكون حرة وديمقراطية وشفافة. من مصلحتنا أن نتفاءل إذا، لكن من مصلحتنا أيضا أن نبقى يقظين لكل ما يمكن أن يتدخل لإفساد أو تعطيل انتقال البلاد إلى وضعية مستقرة ونشأة المؤسسات على أسس جديدة. الفترة القادمة حساسة جدا ومن واجب الجميع السعي لإنجاح الانتخابات بغض النظر عن الأطراف التي ستفوز فيها بثقة الناخبين. تنظيم انتخابات ديمقراطية هو في حد ذاته نجاح كبير وتحقيق لهدف الثورة الأساسي: القطع مع الديكتاتورية.

(27)

يا أبانا الذي في الحكومة... ستتأجل الانتخابات، وستتحملون بمفردكم مسؤولية ذلك

في الوقت الذي بدا فيه الجميع منخرطا في حملة انتخابية سابقة لأوانها فاحت منها روائح جد كريهة، عملت الحكومة المؤقتة بنفس العزم الذي صاحبها بعيد نشأتها على دفع البلاد، ومعها أحلام الثائرين الذين كدنا ننساهم، إلى أحد الأدراج المنسية في بعض المكاتب المغلقة. اعتقد كثير من سياسيينا أنهم قتلوا الدب، أو بالأحرى أن آخرين قتلوه نيابة عنهم، فراحوا يتنازعون على بقايا جلده وبعض لحمه، مقدمين للتونسيين دليلا آخر على عدم نضج كل النخبة السياسية وغرابتها القاتلة عن كل ما حصل ويحصل منذ منتصف شهر ديسمبر.

نبهنا في مقال سابق إلى التلميحات والتصريحات التي قام بها رئيس الحكومة المؤقت أو بعض من قدمهم ليمهدوا له الطريق، وكيف أن الرجل اختار السير في طريق غير التي ادعى أنه سيسير عليها منذ توليه رئاسة الوزارة غداة اعتصام القصبة الثاني. كان الأمر يتعلق حينئذ بتخوفات لم تزل مسبباتها، بل تدعمت حتى أضحت شمسا في لا تداريها كل غرابيل الدنيا. سمح الرجل لنفسه، مستعينا بسلطة رئيسه المؤقت أيضا، أن يدخل على مشروع المرسوم المتعلق بالهيئة العليا المستقلة للانتخابات تحويرا كان بإمكانه

أن يعود على الهيئة العليا قبل إجرائه، ولكنه لم يفعل. وبما أن الرجل لا يتقاسم سلطته مع أحد، مثلما ألح على ذلك سابقا، فإنه لا ينفك يقول أن الهيئة المذكورة استشارية بحتة، وأن من صلاحياته تصويب الأمور عندما يرى أنها تستحق تصويبا. لنذكر الرجل أنه إذا اتفقنا سويا على أن الهيئة استشارية، فإن علينا أن نتفق أيضا أنها غير شرعية، وهو اتفاق يبدو أنه يحبذه. ما لا يحبذه، ولكن ما علينا أن نذكره به، هو أن سلطته ليست في حال أفضل مطلقا. عندما وصل الرجل قدم وعودا، وخيل إلينا جميعا للحظة أنه كان يقود الثورة من وراء حجاب، وأن البلاد وجدت أخيرا من يعيد إلي السياسة بعض الصواب، وها أنه يتكفل يوما بعد يوم بتسفيه كل أحلامنا، مرحلة مرحلة، وخطوة خطوة.

لم يتسرب شيء عن اجتماع الحكومة الأخير حول مشروع القانون الانتخابي المؤقت، بل مجرد وعد بأن رئيس الحكومة المؤقت سيتحدث للتونسيين في بداية الأسبوع حول هذا الموضوع. إذا ما قرر الرجل الحديث فإن الأمر جلل حقا، حتى أنه يعلن عن قراره أياما قبل الحديث. يا أبانا الذي في الحكومة، نحن ننتظرك ! نرجو أن لا يكون مرسوم القانون الانتخابي قد نشر بالرائد الرسمي في صباح نفس اليوم عندما تطل علينا عبر الشاشة، فنحن لا نزال نعتبر أن تجربتك تسمح لك ببعض الحكمة. سنتوقع الأسوأ، وهو في نظرنا ما ستفعله، ونرجو أن نكون مخطئين. إذا كنا كذلك فلا ضير، فمن يسمع لنا؟ أما إذا أصبنا، فمن سيرضى بعد ذلك بكم؟

سمحتم لأنفسكم سيدي رئيس الحكومة بالتدخل في المنافسة السياسية، وهي منافسة نعتقد أنها صحية وطبيعية بل ومحبذة رغم ما يشوبها أحيانا من انزلاقات. تلك هي الديمقراطية، ونحن نقبل بها رغم بعض سيئاتها، ذلك أننا انتظرناها طويلا. سمحتم لأنفسكم، ربما اعتقادا أنكم أدرى بمصلحة البلاد من

كل الذين ثاروا ضد الاستبداد الأسود أو أنكم أبانا الذي نزل إلينا مجددا، بتخويفنا من أن زوال التجمع يعني استفراد طرف آخر بها، وهو ذات الطرف الذي قد يكون مستفيدا من مسألة المناصفة في القائمات. ما لا تعلمونه سيدي رئيس الحكومة المؤقت، أنه لا ذلك الطرف ولا غيره سيفعل بنا ما يريد، وأن عودة الاستبداد ستؤدي إلى عودة الثورة، من نفس النقطة التي توقفت عندها، وأن هذا الشعب لن يحكم من جديد بالحديد والنار، سواء كان من يهيئ نفسه لحكمه أحمر أو أصفر أو أخضر. هل كانت تلك مهمتكم؟ أن تخوفونا من فقدان التجمع البائد مكانته وأن تدعموا جو الاحتراب بين التونسيين؟ أن تثيروا لدى السذج أحاسيس الندم على عهد بائد؟ كان ذلك خطأ أصر بصورتكم لدى التونسيين، وما نحسب أنكم تملكون غير تلك الصورة، أو وهمها، لتجلسوا حيث أنتم. كان عليكم أن تحسنوا تأويل تلك الثقة التي منحكم الناس إياها في البداية، وأن تعملوا على تدعيمها عن طريق اتخاذ إجراءات تمنح سلطتكم الشرعية الوحيدة التي يمكن الاستناد إليها: رضى التونسيين.

ستعمدون سيدي برفضكم الفصل 15 من مشروع القانون الانتخابي المؤقت إلى الدفع بالبلاد في مسار مجهول الخاتمة. أول خطوات هذا المسار فيما نعتقد انسحاب معظم أعضاء الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة منها، فربما حلت نفسها، وربما عادت إلى صيغتها الأولى كلجنة خبراء، لكن الأكيد هو أن الأمور ستعود إلى النقطة التي كانت فيها قبيل وصولكم إلى القصبة. لن يكون أعضاء اللجنة، أو من يحترمون أنفسهم فيها ونحسب أنهم كثيرون، شهود زور على ما يخطط له، وقد قلنا سابقا أنه إذا كانت هناك نقطة أجمع عليها أعضاء الهيئة وعبروا بإجماعهم ذلك على نبض الشارع، فإنه الفصل الخامس عشر بالذات. أما تحوير الفصل الخامس عشر بما يزيد في توضيح المسؤوليات المستهدف أصحابها بالمنع من الترشح، فهو أمر طالبنا به كتابة

لرئاسة الهيئة بعد أن لم يسعفنا الحظ، واستعجال رئيسها، بأخذ الكلمة. كان يفترض أن تحدد الهيئة أيضا قائمة المسؤوليات المذكورة في التجمع البائد والحكومات السابقة، إضافة إلى المناشدين، ولكن الهيئة مرت إلى مناقشة ما نحن متفقون عليه أصلا، تاركة أمر إغلاق المنافذ إلى آجال لا يعلم مداها إلا الله. خطأ مضاعف. لنقل الأمور كما ستكون عليه إن قمتم بما هيأتمونا إليه طيلة الأسبوعين الماضيين: سيتوجب عليكم أن تتصرفوا لوحدكم في مواجهة الجميع، وسيعود الجميع إلى مربع البداية، ولعل في الأمر حكمة لا تعلمونها هذه المرة. ستتأجل الانتخابات، وستتحملون بمفردكم مسؤولية ذلك.

في نفس الوقت، يواصل مؤسسو الأحزاب التجمعية التحرك هنا وهناك، ويتجرأ بعضهم على محاولة عقد اجتماعات للتعريف بأنفسهم وتبييض وجوههم في مؤسسات تابعة للدولة، مثلما فعل آخر وزير داخلية للرئيس المخلوع في ولاية قبلي يوم أمس. هل لديهم تطمينات؟ نعتقد ذلك. ممن؟ علكم تعرفون أكثر منا.

في هذه الأثناء تخرج مسيرات في كل مكان تحذركم من ارتكاب الخطيئة، وهي مسيرات نعتقد أنها بداية صحوة جديدة بعد أن كاد الناس يضيعون البوصلة. شكرا لكم على إعادة بوصلتنا لطريقها الصحيح. وشكرا لمن اعتقد أن شريطا وثائقيا يمسح كل الخطايا بالمخلوع الهارب يمكن أن ينسينا قدرتنا على تبين الطريق، وعلى فهم أن المهم هو النظر إلى الأمام وليس إلى خلف. شكرا للأحزاب التي تبرهن يوما بعد يوم أنها ليست أهلا لكثير من الأماني، ولا نستثني منها أحدا. شكرا للذين خرجوا للتظاهر اليوم ضد أي إجراء يسمح لرموز النظام البائد بإفساد فرحتنا بالثورة. شكرا لهم لتقديمهم الدرس تلو الدرس لنخبة سياسية لا تفكر إلا في الغنائم والولائم.

24 أفريل 2011

(28)

في مقام الرفق

نشر هذا المقال بصحيفة الموقف بتاريخ 19 جوان 2009، أي منذ حوالي السنتين. ولم أخل وأنا أكتبه أنه سيأتي علينا وقت يشتد فيه التزمت حول المواقف حتى أصبح يأخذ لدى البعض صبغة الصراع الوجودي

كما لم أكن أتصور حتى في أكثر لحظات الاضطراب أن يصل التونسيون، وقد أنجزوا هذه الثورة العظيمة، إلى تغيير أولوياتهم بطريقة أضحت فيها إنجازات الثورة ثانوية أمام الخوف على حصون الإيديولوجيا من اقتحامات الأعداء والمتربصين، أو من يوصفون كذلك. اعتقدت أنه ربما كان في إعادة نشر هذا المقال بعض فائدة، وقد أكون متفائلا أكثر من اللزوم، وهذا لا يضرني، إذا ما نفع بعض الناس .

"بإمكان المرء أن يختلف مع كل الناس أو مع جزء منهم في مقاربة مسألة ما غير أن المحافظة في خضم هذا الاختلاف على الاحترام الواجب للمختلف هي الرياضة الأصعب. ذلك أن في الأمر قدرا من التجرد ليس متاحا للكثيرين قوامه الفصل بين الفكرة وصاحبها، وهو من هذا المنطلق سباحة ضد الجاذبية وتنسيب للتناقضات ووضع لها في إطارها الطبيعي الذي يجب ألاّ تغادره تحت أية دواع مهما سطا إغراؤها.

كم يحتاج كثيرون إلى من يقدم لهم المثل في احترام الآخر والتعايش مع الاختلاف وربما التناقض، لأنه لا بديل مضمون العواقب لذلك سوى الإقصاء

والعنف وربما لاحقا القتل. من هو القاتل في الأصل؟ إنه ذلك الممارس للإقصاء في شكله الأكثر حيوانية، يعتقد أن التناقضات تزول بمجرد غياب المتناقض معهم. يمارس كثير من الناس هذا النوع من القتل كل يوم أحيانا وينام بعضهم قرير العين بعد ذلك، دون أن يخطر بباله أنه يستحق عقابا ما أو أن ما أتاه يستدعي إحساسا ولو عابرا بالذنب.

من الواضح أن تقلص الفضاء العمومي يجعل من مناقشة هذا الصنف من القضايا أمرا كثير الهامشية رغم مركزيته في عملية بناء وعي التعايش، وهو ما يجعل كثيرا من المهتمين بهذا الشأن يلجئون إلى الفضاء الافتراضي، على الفايسبوك أو غيره، وهي عملية تعويض لا تغني من الواقع المعيش لمسائل التعامل مع الاختلاف شيئا ولا تنبت في صحراء المجتمع أية أشجار ثابتة الأصل. ذلك أنه عندما تكون التربة فقيرة و الانجراف قويا، فإن الصحراء تحتل في كل يوم فضاء كان إلى مدى قريب أخضر مشرقا محولة إياه إلى يباب تعوي فيه ذئاب الإقصاء المتعطشة إلى دماء "الخصوم."

كم نحتاج إلى أن نرفق ببعضنا البعض، ولكن مقام الرفق يحتاج تربية وسلوكا خاصين، وهو منزلة لا يدركها إلا من استطاع التخلص من ربقة النرجسية المتعالية. وعلى عكس ما يعتقد كثيرون فإن الرفق بالمختلف لا يمحو الاختلاف بل يضعه في إطاره الطبيعي الوحيد، ذلك أن الهدف منه يبقى دائما التعايش وتفويت الفرصة على ذئاب الفكر الأحادي وضباع الإيديولوجيا المريضة أن تأتي على أخضر المجتمع ويابسه. لا يطلب من أحد أن يتخلى عن أفكاره ولا حتى أن يطرح عنه رداءه الإيديولوجي، بل أن يقتنع فقط أن الخصم ليس شرا مطلقا وأن تعميم الكراهية لا يعد سوى بالخراب.

ينفتح العالم في خضم ذلك كله ويزيد اتساعا، تتزاحم الأجيال على مائدة الإبداع الإنساني فتحقق من الفتوحات المعرفية والإنسانية ما لا ينكره إلا الجاحدون. غير أن مسارا ثانويا ولكن مدمرا يتشبث بتلابيب البقاء وعوض أن يتمتع بشمس الإنسانية ودفء التواصل، يزيد انغلاقا وتقوقعا في أنفاق النرجسية المقيتة الإيديولوجيا الرثة.

إن ثقافة الإقصاء إنكار للحق في الاختلاف، و جحود للطبيعة، ومرض فتاك ينتشر بيننا كانتشار الخلايا الخبيثة في الجسم الغض. يصر البعض على أن لا يرى أعراض هذا الوباء إلاّ لدى الخصوم ويصيح مفتخرا بسلامته وعافيته وحصانته المفترضة ضد جميع الأوبئة، وهذا في الحقيقة من أول أعراض الإصابة. غير أنهم ينكرون إصابتهم بالعدوى ويرفضون التداوي و اتباع أبسط تعاليم الوقاية. في الغالب يفيقون متأخرين جدا وقد يكابرون برفض الفحص حتى في ساعة الاحتضار .كم يبدو الأمر مؤسفا!

كم ينبغي أن يبذل من جهد للإقناع بأن الإصابة ليست وقفا على جمهور دون آخر وأن الصواب والعقل ليسا ملكية خاصة أو أصلا تجاريا؟ ينظر المرء في خطاب بعض القوم فيرى الآليات نفسها، بل المفردات عينها أحيانا، فيتوقع في كثير من الحالات النتيجة الحتمية ذاتها: سقوط مدو في هوة الانغلاق السحيقة. فعندما تنعت أستاذة خصومها "بالجراثيم" ماذا يمكن أن ننتظر من مريديها؟ وعندما ترى بعض "التقدميات جدا" في حرية الملبس والمعتقد "ردة"، ماذا يمكن أن نتوقع من "الرجعيات"؟ وعندما تسام المجموعة كل صنوف الشتائم والتحقير والتسفيه لها ولثقافتها وجذورها بدعوى التخلف عن نخبتها الرائدة، ماذا عسانا نأمل من "الدهماء" المسكينة؟ لو تمعن هؤلاء في دروس التاريخ لرأوا أن هذا السلوك نفسه هو ما منع آباء الفكر لديهم من الانغراس في تربة هي طيبة رغم أنوف الجميع، فضلا عن أن تزهر أشجارهم

و تينع ثمارها. لكنها المكابرة الناجمة عن اليأس من مغادرة دائرة الهامشية الضيقة تتحول في الغالب سلوكا انتحاريا على مذبح "الفكر النير". حتما إن الانتحار أقل ألما من الموت البطيء!

يمارس الكل أو بعضه التكفير بدرجة أو بأخرى، ففي حين يرمي جزء من الناس بخصومهم خارج دائرة الإيمان معتقدين أنهم المخولون لمسك دفاتر الجنة والسعير، يقوم آخرون في المقابل بطرد الأولين من فردوس حداثتهم وتنويرهم منكرين عليهم حتى صفتهم البشرية وملحقين إياهم بمرتبة الكائنات المجهرية الخبيثة. مثل وهابية السلفيين تماما، تبدو وهابية الحداثويين جذرية لا تقبل من "الفتاوي" إلا أكثرها تشددا ولا تاريخية، ومثل تكفيريي الضفة الأخرى بالضبط يبدو هؤلاء متعطشين للاستئصال وقد ولغ بعضهم في دماء القوم ردحا من الزمن حتى أصبحوا يتلذذون ذلك، لا يستطيعون من طبيعتهم الثانية تحررا ولا فكاكا.

يضطرب النبض وتتصاعد الحمى ويقاوم الجسد المصاب ما وسعته المقاومة قبل أن يسعف بترياق التعايش، فيبدأ في طرح جراثيم الكراهية وفيروسات الحقد غير المبرر. تتحول الاختلافات إلى طاقة يحيا بها الجسم ويشرق احتراما وتسامحا فيدخل في حضرة الإنسانية الرحبة وينطلق مجددا في مسار إبداعه الخلاق.

أحلم هو أم وصفة-أكسير؟ كم في الهروب إلى أحلام اليقظة من عزاء لكوابيسها المزعجة القاتلة لإرادتنا في الحياة ! وكم من وصفة أهملت لمرارة في الطعم أو لعسر في الابتلاع والهضم أو لأعراض جانبية أخرى فذوت أجساد ومرضت نفوس وتبخرت طاقات وعم خراب" .

(29)

حول عودة البورقيبية إلى الساحة التونسية[4]

تعتمل الساحة التونسية اليوم بتأثيرات عديدة بعضها عائدة من الماضي. ذلك أن عملية التجديد السياسي التي يفترض أن البلاد انطلقت في مسارها بفضل الثورة لا تزال تعيش صعوبات هي في الأصل صعوبات طبيعية. ولعل من أهم هذه الصعوبات تلك المتعلقة بطبيعة الممارسة السياسية ومضمون الأداء السياسي في هذه المرحلة الانتقالية، مرحلة ما بين سقوط النظام القديم وبناء آخر جديد. طيلة حكم الرئيس المخلوع، عمد النظام إلى تحقيق عملية إفراغ حقيقية للساحة من كل العناصر التي اعتقد أنها تشكل منافسة ما على الحكم. وقد تم ذلك في الحقيقة بالتوازي مع فقدان ذلك النظام لأي مضمون سياسي حقيقي، مما جعل ممارسته لا تتجاوز في الحد الأقصى إجراءات الهدف منها تمتين قواعد الاستبداد والتغطية على الفساد المستشري في مختلف طبقات السلطة وفئات المجتمع المرتبطة بها. أما على المستوى الاقتصادي والاجتماعي فإن التونسيين تعلموا التعود على فقدان أية أهداف يمكن تأطيرهم حولها، حيث فقد الجميع القدرة على الثقة فيما يقدمه الخطاب الحكومي مثلما انهارت منذ زمن طويل الآمال في رؤية سياسة النظام تحقق لهم الحدود الدنيا من آمالهم في حياة كريمة وتنمية متكافئة.

---

[4]- نشر بموقع الجزيرة.نت ، 26 أفريل 2011

كان سقوط النظام بمثل تلك السرعة وبمثل تلك الطريقة غير المتوقعة قد عرى جزءا من حقيقة البلاد: انعدام طبقة سياسية يمكن أن تمثل ضمانا للمستقبل أو تحقق حولها أوسع التفاف ممكن من جانب المجتمع. كان من أهم مميزات الثورة التونسية أنها تمت خارج الأحزاب، مما جعل هذه الأحزاب غير قادرة على متابعة النسق السريع الذي فرضته عليها الأحداث. كما أن حالة التشرذم التي كانت تعيشها المعارضة التونسية تواصلت بطريقة بدا معها أن لا أحد يعرف سبيلا إلى اتخاذ موقف موحد من تطور الأمور وبالتالي عجزت هذه الأحزاب عن أن تقدم بديلا للسلطة المنهارة. بأقصى سرعة ممكنة، استطاع النظام القديم أن يلملم إمكاناته، وأن يفرض على البلاد حكومة انتقالية أولى ثم ثانية تحت رئاسة نفس الشخص الذي كان في ذات المنصب طيلة العشرية الأخيرة من حكم الرئيس المخلوع. وقد استطاعت بقايا النظام المنهار أن تخترق أحزاب المعارضة، وأن تجلب إلى صفها بعض الشخصيات المعروفة بمعارضتها للنظام السابق، وأن تشركها في تحمل المسؤولية عن الوضع الجديد، أو أن توهمها بذلك. ذلك ما يفسر الرفض الواسع الذي واجهته حكومة السيد محمد الغنوشي والتردد الذي عرفه أداؤها، ثم سقوطها في نهاية الأمر تحت ضربات أضخم مظاهرة عرفها تاريخ البلاد غداة اعتصام القصبة الثاني.

ونظرا لصعوبة إيجاد شخصية تحقق حولها الإجماع المطلوب فقد وقع الالتجاء إلى شخصية من العهد البورقيبي، وهي شخصية السيد الباجي قايد السبسي. بسرعة لا مثيل لها، تفطن الكثيرون إلى أن ما يرونه على شاشاتهم كان نسخة من الرجال الذين عرفتهم البلاد في عهد اعتقد الجميع أنه دخل النسيان الأبدي. ذكر الرجل ببورقيبة، وقدم صورة معينة للخطاب السياسي

تقطع بصفة كلية مع خطاب تعلم التونسيون ألا يثقوا فيه طيلة ربع القرن المنقضي .

في نظر جانب هام من الطبقة السياسية غير الرسمية بدا الأمر حاملا لجملة من المخاطر، وهو تقييم يشترك فيه معها قسم واسع من المثقفين وكذلك من أولئك المخضرمين ممن عايشوا العهدين. وقد زادت تلك الاحتفالات التي نظمت في مدينة المنستير يوم 6 أبريل مسقط رأس الزعيم الحبيب بورقيبة بذكرى وفاته الحادية عشرة من هذه المخاوف. وبالفعل فقد حرص رئيس الحكومة على الانتقال إلى هذه المدينة، وحظيت الاحتفالات بتغطية إعلامية واسعة، ونظمت وسائل الإعلام ملفات ضافية عن البورقيبية، بل وعادت الأغاني التي تمجد الزعيم الراحل على أمواج الإذاعات الحكومية، وهو أمر أثار العديد من التحفظات .

والحقيقة أن ما يمكن تسميته بالحنين إلى البورقيبية له من المعاني ما قد يتجاوز تلك المخاوف والتحفظات. فمن جهة أولى يمكن القول أن مشاركة أعداد غفيرة من الشبان في تلك الاحتفالات نقل الانطباع بأنه يمكن للبورقيبية الهرمة أن تستعيد بعض شبابها بعد انهيار النظام السابق. لكن أولئك الشباب كانوا في الوقت نفسه يقومون بنوع من عملية استكمال تحررهم من الوزن النفسي الكبير الذي سلطه عليهم قمع النظام البائد. اتخذ ذلك القمع صورا عديدة لم يكن أقلها قسوة ذلك الذي استهدف ذاكرتهم عن طريق إفراغها من أية علامات مضيئة. فحتى قبل ثورة التونسيين ضد نظام الرئيس المخلوع، كانت بعض الأحداث قد بينت تلك الحاجة إلى استعادة ذاكرتهم الوطنية، وهو ما حصل على سبيل المثال بمناسبة الانتشار الواسع الذي حققه الشريط الوثائقي حول الزعيم النقابي الوطني فرحات حشاد الذي أنتجته قناة الجزيرة. كان طبيعيا إذا في خضم الثورة التونسية أن يستعيد التونسيون جزءا من

ذاكرتهم المقموعة، وأن يحج جانب منهم إلى ضريح الزعيم الكبير، استذكارا لدوره الوطني في قيادة البلاد نحو التحرر، وترسيخا لمكتسبات التحديث الاجتماعي التي أنتجتها الدولة تحت إشرافه في السنوات الأولى من الاستقلال.

غير أن ما ينساه المحتفلون هو أن عملية استدعاء الأب المؤسس للدولة الحديثة في تونس لا يمكن أن يمر دون استذكار المأساة التي أوقع فيها البلاد بحكمه الفردي الاستبدادي. فرغم خطابه الحداثي لم ينجح بورقيبة في بناء مؤسسات صلبة قادرة على تأطير المجتمع في غيابه، بل إن هذه المؤسسات تحولت في الغالب إلى نوع من الهياكل الصورية التي تغطي على الحكم الفردي، كل ذلك مع تقديس لرمزيته فاقت ما تحققه أعتى الأنظمة الملوكية أحيانا. كما أن خصوم بورقيبة من مختلف العائلات السياسية لا يمكن أن ينسوا شدة القمع الذي تعرضوا إليه طيلة سنوات حكمه، وهو قمع سقط فيه مئات القتلى، بدءا من الحركة اليوسفية منذ منتصف الخمسينات، إلى الحركة الإسلامية في الثمانينات، مرورا بالحركة اليسارية في الستينات والسبعينات. في مواجهة أحاسيس اليتم التي عبر عنها قسم من الشارع التونسي باستعادة الرمزية البورقيبية، لا يفتا هؤلاء يذكرون بأن استبداد نظام ابن علي كان نتيجة حتمية لاستبداد الزعيم بورقيبة الذي يتهمونه بإفشال مسار التحديث السياسي في تونس.

من هذا المنطلق فإن استدعاء الرمزية البورقيبية لا يمثل موقفا حياديا تجاه كثير من القضايا التي تشق الوعي السياسي التونسي، بل يبدو نوعا من الالتزام سياسي وإن ادعى الابتعاد عن نقاط الخلاف الرئيسية اليوم. ومن الأدلة على ذلك سعي عدة أطراف لاستثمار هذه العودة، بل وترسيخها لاستثمارها في معارك سياسية قادمة، أو بالأحرى راهنة. فقد سعى بعض

رموز النظام السابق إلى استثمار رمزية الزعيم بورقيبة للعودة إلى الساحة بلباس جديد خاصة بعد أن تم حل الحزب الحاكم السابق، وبدا وكأنهم في لحظة مصالحة مع التراث السياسي العريق لهذا الحزب قبل أن يتحول إلى حزب للديكتاتورية. في نفس هذا الإطار وقع التركيز من طرف عناصر كانت في الماضي القريب شديدة القرب من دوائر الحزب المنحل على معطى تاريخي غير بريء من التوظيف السياسي، وهو أن التجمع الدستوري الديمقراطي ليس في نهاية الأمر إلا وريثا للحزب الدستوري الذي قاد عملية التحرر من الاستعمار الفرنسي وقام ببناء الدولة الحديثة. في قفزة بطول ربع قرن حاولت هذه العناصر (وقد كان في مقدمتها وزيران سابقان سرت شائعات منذ حكم الرئيس المخلوع باحتمال وصولهما إلى سدة الحكم) التنكر لماضيها السياسي بالارتماء في أحضان التاريخ، واستثارة التراث البورقيبي للعودة من بابه على ساحة غير مستقرة. بل إن الأمر ذهب حتى إلى استدعاء رمزية الزعيم عبد العزيز الثعالبي في بعض الحالات لإحداث حالة توازن مع الرمزية البورقيبية وتجاوز حالة الصد التي تجدها هذه الزعامة لدى بعض الأوساط. والزعيم عبد العزيز الثعالبي هو أول مؤسس للحزب الحر الدستوري التونسي في سنة 1920 قبل أن ينقلب عليه بورقيبة بانشقاق حصل في مؤتمر عقد في 2 مارس 1934 بمدينة قصر هلال في الساحل التونسي. وعلى عكس الزعيم بورقيبة الذي يتهم بأنه وجه البلاد نحو الغرب، فإنه ينظر إلى الزعيم الثعالبي على أنه يرمز إلى نوع من التمسك بالهوية العربية الإسلامية لتونس، وهي رسالة واضحة المعالم وجهتها نفس الأطراف إلى قسم واسع من الرأي العام التونسي.

وهكذا فإن هذا الصراع على الذاكرة هو من أهم مميزات المرحلة الراهنة، وهو صراع سيبقى محتدما في الفترة القادمة بالنظر إلى حساسية الإشكاليات

التي يختزلها. ففي الذاكرة صراع بين دعاة التشريق ودعاة التغريب، كما أن فيها صراعا بين أولئك الذين حكموا بالأمس وأولئك الذين يريدون الحكم غدا، وهي فوق ذلك تكتنز صراعا عريقا بين المحافظة والتقليد. عندما تسقط مؤسسات نظام معين، فإن الصراع على الشرعية لا يمكن أن يتجاوز المعطى التاريخي، ذلك أن هذا المعطى هو ما يرسخ شرعية طرف على حساب أطراف أخرى في ظرفية انعدمت فيها كل الشرعيات المصطنعة، بما فيها مؤسسات الدولة. وعلى عكس ما قد يبدو فإن العودة إلى الماضي إنما تترجم رغبة في الإمساك بالحاضر واحتلال المستقبل. ذلك ما يجعل البورقيبيين جزءا من المشهد الحالي، غير أنهم ليسوا الوحيدين في ساحة الصراع السياسي الحالي في تونس.

مع تصاعد التنافس السياسي بين القطب العلماني والقطب الإسلامي والتخوفات التي تغطي الساحة السياسية الحالية من اكتساح الإسلاميين لمقاعد المجلس التأسيسي الذي سينتخب في جويلية 2011، فإن الرمزية البورقيبية تأخذ بعدا آخر تترجم عنه الأطراف العلمانية بالتأكيد على عدم إمكانية السماح بالتراجع عن مكتسبات الحداثة التي تحققت في عهد الزعيم بورقيبة، وبخاصة في مجال حرية المرأة. في المقابل فإنه برغم تأكيد الإسلاميين في حركة النهضة على تمسكهم بهذه المكتسبات والتزامهم بتطويرها فإنه لا يبدو أن العلمانيين يرغبون في تصديقهم. وهكذا تصبح قضية التحديث، بما هي قضية سياسية ولكن بما هي قضية تاريخية أيضا، موضع جدل لا يريد أن ينتهي. وهي لا تشمل التموقع الحالي للأطراف الحزبية المتنافسة فقط، وإنما تضيء أيضا جانبا من رؤاها التاريخية وهويتها السياسية.

في هذا السياق تستعاد بعض الرموز التاريخية وتقحم من جديد في الخطاب السياسي للتجمعيين السابقين، وهو النموذج الذي يقدمه على سبيل المثال استدعاء رمزية الشيخ عبد العزيز الثعالبي. نفس المنطق يبرر استعادة رمزية لا تقل عنها قوة وهي رمزية الزعيم العروبي صالح بن يوسف، وهو أمر يتم خاصة من جانب الحساسية القومية في تونس. وهكذا، فلا يبدو أن استدعاء التاريخ سيهدأ في الفترة القادمة، غير أنه سيكون مثل كل مرة استدعاء انتقائيا لأهداف انتخابية، يسعى فيها البعض إلى الطمأنة في حين يتخذ البعض الآخر منه سلاحا للتخويف.

(30)

يفعل الأحمق بنفسه ...

الان يريدون تحميل الراجحي كل خطايا الكون ! كل ما يقع هو إذا بسبب تصريحات الراجحي. كل شيء تحطم أو احترق يجب أن يدفع ثمنه الراجحي. والنعرات الجهوية أيضا يجب تحميله مسؤوليتها. لن يغفر للرجل أنه ضرب الحكومة (تلك التي في الظل وتلك التي في الشمس) في مقتل، مثلما لن يغفر لهيئة تحقيق أهداف الثورة أنها أصرت على الفصل الخامس عشر من القانون الانتخابي المؤقت. لم يكن بين الطرفين أي تنسيق، ولكن من يتسببون اليوم في كل هذه الفوضى ينسقون فيما بينهم جيدا. بل لعل الأمر لا يتطلب أي تنسيق.

من خلال قراءة أهداف كل طرف مما يفعل يستطيع المرء تحديد موقعه من المتاهة التي نعيشها جميعا. أعطت تصريحات القاضي فرحات الراجحي، وزير الداخلية السابق، للرأي العام شهادة تؤكد ما كان يرى الدلائل عليه كل يوم. الحكومة لا تهذي رغم شيخوختها، فهي تعرف ما تفعل. وما تفعله، أو بالأحرى ما أرادت فعله، ينبئنا بحجم الضغوط التي تدفع بها نحو طريق اعتقد التونسيون انها لن تتجرأ على السير فيه مجددا: السطو على الفصل الثامن من القانون المحدث للهيئة المستقلة للانتخابات، وقبل ذلك الفصل السابع عشر من القانون المؤقت المنظم للسلطات العمومية الذي يستثني القضاء من

أية عملية إصلاح في الفترة الانتقالية، والمساومة على الفصل الخامس عشر من القانون الانتخابي المؤقت. الآن أصبح بإمكاننا إعطاء أسماء ثابتة للأشباح التي تتحرك هنا وهناك في سعيها لإعادة عجلة التاريخ إلى الوراء.

في مكان آخر كانت أطراف أخرى تحبك فصلا جديدا من رواية جريمتها الطويلة: فتح السجون بتلك الطريقة ودفع سجناء الحق العام إلى الطريق كان قرارا لم تتخذه الحكومة ولكن بعض القوى التي لا زالت تعتقد أن بإمكانها المواصلة في عملية المساومة التقليدية القذرة بين الحرية والأمن. انطلق هؤلاء إلى الأحياء ومركز العاصمة، مستغلين احتجاجات شرعية على حماقات الحكومة، مطبقين نظرية الرعب المعروفة غير آبهين لا بالثورة ولا بأهدافها. في وسط العاصمة واجهت قوات القمع بشدة منقطعة النظير الجميع، سياسيين يرفعون مطالب مشروعة، ومنحرفين. هذا الخلط بين الانحراف والاحتجاج ينبع من ذات العقيدة الأمنية التي تربت عليها المؤسسة الأمنية طيلة نصف قرن من الزمان في بلادنا، ولا يكفي أنه وقع حل البوليس السياسي (رسميا على الأقل) حتى يتغير هذا السلوك، فالأمر يحتاج تربية جديدة قد يطول انتظارنا لنتائجها.

لنقل الأمور كما ينبغي أن تقال، على الأقل في نظرنا. ما يجري من أحداث عنف هو نتيجة طبيعية لعدم وجود سلطة ذات شرعية كافية لحكم البلاد. من الغريب أن السيد رئيس الحكومة المؤقتة اعتقد أن هراوات الشرطة قادرة على تحقيق ما أسماه هيبة الدولة. إذا فالرجل لم يتعلم شيئا من تجربته الطويلة في الحكم، وهذا خطير. في الوقت نفسه فليس كل من يتواجه مع رجال الشرطة اليوم من أصحاب المبادئ ومن المدافعين عن الثورة، فهؤلاء، إن وجدوا، لا يركنون إلى العنف أبدا. المشكل أن البعض، في معرض احتجاجه على الحكومة، يكون مستعدا للدفاع عن كل أعمال الاعتداء على

الأملاك الخاصة والعامة، عن هتك كل الحرمات، عن تحطيم ما بقي من مؤسسات هذه الدولة. هذا الغطاء السياسي الذي يقدمه بعض السياسيين يجب أن يقع رفعه، فلا يمكن أن تكون في حزب سياسي يهدف إلى المشاركة في حكم البلاد وتكون أفعالك في الميدان مناقضة لمبدأ الدولة نفسه. بطريقة شديدة الغرابة تلتقي أجندات بعض الأطراف السياسية التي تدعي أنها مؤتمنة على الثورة، مع غريزة النهب والتحطيم التي تعود للظهور بمناسبة ودون مناسبة. المشهد لا يختلف مطلقا على ما حدث في الفترة السابقة: نفس الأطراف، مسلحة بالمنحرفين، تحاول الركوب على احتجاجات سلمية مشروعة. هل سيتوجب على المحتجين أن يخرسوا إلى الأبد خوف اختلاط المنحرفين بهم؟ قد يكون ذلك الهدف الحقيقي مما يحصل، فلبعض الناس أجندات لا يعلم تفاصيلها إلا الراسخون في الفساد.

في المقابل، يبرز الطابع الغريب لتعامل الشرطة مع ما يحصل. هناك انتقائية واضحة تحكم هذا التعامل منذ يوم 14 جانفي: التدخل متى تريد وبالطريقة التي تعتقد أنها تحصل بها على ما تريد. الشرطة حزينة على ما فقدته من صلاحيات كانت تسمح لها في السابق بتجاوز القوانين دون أن تلقى أي رادع، وهي اليوم تعاقبنا على ذلك. ذلك ما يفسر وحشية تدخلاتها من حين لآخر، وحنقها الشديد على المدونين ورجال الإعلام إلى حد مهاجمتهم بالطريقة التي رأيناها أول أمس بالشارع الرئيسي بالعاصمة. بل قل إنها تحقد على ذلك الشارع وتريد معاقبته هو الآخر. بل إن من يفترض بهم الدفاع عن حرمة الأملاك العامة والخاصة، وتطبيق القوانين، يتجرؤون أحيانا على مساعدة المخربين وحمايتهم. الصور التي تتوالى علينا توضح أية وقاحة يتصرف بها بعض أعوان الأمن. غريبة عودة الملثمين، واتخاذهم أدوارا تبدو لنا متناقضة أصلا، ولكن هاهي الآن متكاملة: ملثمون يحملون هراوات

الشرطة الرسمية يقفون بأكثر الطرق ودية إلى جانب ملثمين يحملون حجارة يقذفونها على واجهات المحال التجارية !

يستفيد كثير من الناس من الفوضى اليوم، إلا أولئك الذين لا يضيعون الأهداف الرئيسية من هذه الثورة: تأسيس الدولة المدنية الديمقراطية العادلة. الفوضويون الذين لا يعرفون ما يريدون، وأنصار النظام القديم الغارقون في الفساد والذين لا يريدون استقرار الأمور حتى لا يحاسبوا في يوم من الأيام على ما اقترفوه من جرائم في حق هذا الوطن، والمنحرفون الذين أطلقتهم أيد آثمة من السجون ليعيثوا في حرمات الناس فسادا، وكل من يغطي على هؤلاء ويعطي لجرائمهم بعض الشرعية.

في هذا السياق يأتي بعض السياسيين ليطالبوا بحكومة وحدة وطنية، وهي دعوة مشروعة في ظاهرها، ولكن باطنها يعني تأبيد حالة انعدام الاستقرار وإدامة اللاشرعية، هذا إذا لم يكن الهدف من ذلك إحداث نوع من الفراغ. حكومة وحدة وطنية في بلد غير مستقر يوجد فيه حوالي السبعين حزبا لا يعرف أي منها حجمها الحقيقي: أي ذكاء خارق أنجب هذه الفكرة ! لا مخرج من هذا الوضع إلا بانتخابات تمنح البلاد هيئتها التأسيسية، أول مؤسسة شرعية بعد الثورة، وحكومتها المؤقتة التي تقود البلاد إلى حين صدور الدستور وإجراء انتخابات تشريعية ورئاسية. أما فيما عدا ذلك فمرحبا بالفوضى الدائمة.

بإصرارها على رفض الفصل الخامس عشر من القانون الانتخابي المؤقت لمدة تناهز الشهر من الزمان، كانت الحكومة المؤقتة ورئيسها يضيعان علينا وقتا ليس أثمن منه. كانت الحكومة تعتقد أنه بالإمكان ترك الباب مفتوحا لرموز النظام البائد ليشاركوا في المسار الجديد. بإصرارها على إبقاء الإعلام والقضاء كما كانا عليه طيلة العهد البائد قامت الحكومة بإرسال

الرسائل الواضحة عن التزاماتها الحقيقية، وقد عبرت أكثر من مرة عن تلك الالتزامات. هي اليوم تتحمل وزر تلك الأخطاء القاتلة، ولم تكن تصريحات الراجحي إلا القشة التي تكاد تقصم ظهرها اليوم. هي اليوم أضعف بكثير مما كانت عليه قبل شهرين، وقد لا تصل بنا حتى الانتخابات. قد تضحي هذه الحكومة بوزير الداخلية، ولكننا نعلم، وهي أيضا، أن ذلك لن يحل المشكل. يتوجب عليها أن تختار نهائيا السير وفق ما يريده أغلب التونسيين: القطع نهائيا مع ممارسات ومصالح الطغمة البائدة.

لكن تصريحات الراجحي لم تحمل ذلك فقط، بل حملت أيضا تخمينات كان من نتائجها تراجع الثقة في دور المؤسسة العسكرية. قد لا يكون الرجل قاصدا ذلك، غير أن النوايا لا تهم كثيرا عندما تقع الفأس في الرأس. لننظر إلى المسالة بطريقة فيها بعض الاستشراف: لنفترض أن هذه الحكومة سقطت في الأيام القادمة، ولنفترض أنه في سعيها لملء الفراغ الحاصل ستسعى الأحزاب إلى تشكيل حكومة جديدة، ولنفترض أن عهد الفراغ سيطول، فماذا سيكون الحل: نعتقد أن تلك التصريحات بإثارتها الشكوك في المؤسسة العسكرية قد أضعفت إمكانية إتباع بلادنا، ولو بعد حين، للنموذج المصري: تعيين قيادة الجيش لحكومة مدنية تقود البلاد حتى موعد الانتخابات. الخسائر المادية والمعنوية والسياسية لعملية التشكيك في دور المؤسسة العسكرية تفوق عن الحصر.

في الوقت نفسه يهدد حريق ليبيا بالامتداد داخل بيتنا، وتنفجر على حدودنا الجنوبية أزمة إنسانية قد يصعب على قارة كاملة أن تتحمل مأساتها، ويجد الجيش نفسه عرضة لنوع من الاستنزاف على جبهات متعددة. ما لا يعلمه أولئك الذين يستهدفون بتخميناتهم غير الحكيمة المؤسسة العسكرية، دون أن يقدموا من الأدلة على صحة تخميناتهم سوى قدرتهم على الخيال،

أنهم إنما يتعرضون للمؤسسة الوحيدة الصلبة في وضع رخو جدا. لنتصور الوضع دون مؤسسة عسكرية متماسكة، وسنفهم أية خسائر توقعنا فيها عملية مهاجمة الجيش. يحدث ذلك في الوقت الذي يطرح فيه بعض السياسيين فكرة أن يكون الجيش ضامنا مستقبليا للديمقراطية والحداثة ! أي انفصام في الشخصية الجماعية هذا الذي أصبحنا نعيشه؟ !

في رقصة الحمق التي أصبح الجميع يتقن اليوم فنونها، يصبح البحث عن فتات من النور والحكمة عملية شديدة التعقيد. الغريب أن البعض ممن استمع لتصريحات الراجحي لم يروا فيها إلا ما أرادت أنفسهم المريضة أن ترى، مطبقين انتقائية الوعي التي أحسنوا باستمرار اللعب عل حبالها، مغلبين، وهم نخبة البلاد في السياسة والمعرفة، غريزة الجهوية المقيتة على الوطنية التي لم ترق بعد إلى مرتبة الغريزة لديهم، منساقين إلى التبارز بالألقاب على جثة وطن ينزف بسبب حماقاتهم. إذا كان أبناء أية جهة من جهات البلاد يعتقدون أن الفساد والاستبداد والكفر بنعمة المساواة أشياء تمثلهم وتستحق أن يدافعوا عنها باسم وحدة الانتماء الجهوي، فيا خيبة المسعى. نعم، يفعل الأحمق بنفسه ما لا يفعله الخبيث بعدوه !

8 ماي 2011

خاتمة غير نهائية

هذا الكتاب شهادة عن ثورة بدأت ويجب أن تستمر، ولا ندري إن كانت ستنجح في تحقيق أهم أهدافها: التأسيس لدولة مدنية ديمقراطية عادلة. يكفي للقارئ أن يلاحظ تسرب الشكوك إلى مضمون المقالات من يوم إلى آخر ليلاحظ حجم الصعوبات التي واجهتها هذه الثورة ولا تزال تواجهها، غير أنها شكوك لا تمس مطلقا بمضمونها، ولا بثقتنا في قدرة من أنجزها على البلوغ بها إلى مداها المفترض. حرصنا على ترتيب المقالات في هذا الكتاب بحسب تواريخ نشرها، وكنا قد نشرنا معظمها على صفحات شبكة التواصل الاجتماعي فايسبوك، كما حرصنا على عدم اجراء أي تحوير في مضمونها حتى تبقى كما هي، شهادة آنية على أحداث هذه الثورة وعلى قدرة هذا الشعب الكريم على تجاوز كل ما يوضع أمام ثورته من عراقيل.

في بعض الحالات كلفتنا مقالات بعينها فقدان صداقات كنا نظنها دائمة، غير أننا لا نأسف عليها، لأن من يخلط بين الشخصي وبين المبدئي، بين حقك في التعبير عن آرائك وبين احترام واجب الصداقة، لا يستحق أن تأسف عليه. غير أنه في حالات أخرى، أكسبتنا صداقات نعتز بها، لأنها لم تسقط في الخلط وأخذت الأمور كما هي، وتلك أول خطوات الديمقراطية. الديمقراطية ليست في المنطلق إلا نظاما نفسيا، حالة من الارتياح الداخلي الذي يجعلك تتقبل آراء الآخرين وتناقشها بكل انفتاح، ولو عاكست ما تميل

إليه وتناقضت أو اختلفت مع رؤيتك للأشخاص. عندما يؤمن الجميع بذلك يصبح بناء نظام ديمقراطي أمرا شديد اليسر.

سيكون هناك دائما من يخالف رأيك مهما صنعت، وهذا طبيعي جدا، بل إنه مطلوب. ولكن سيكون هناك دائما من سيغتابك بالقول من أين جئت؟ وما ماضيك؟ حسبنا أننا لم نتوقف عن الكتابة، وأننا اتخذنا في كل مرة المواقف التي طابقت نظرتنا للأشياء، وأننا لم نجامل أحدا، وأننا لم نسقط في الإغراءات الكثيرة التي قدمت لغيرنا فسقط في حبائلها سقوطه النهائي. حسبنا أننا كنا نكتب في صحافة المعارضة في أعتى سنوات الديكتاتورية عندما كان بعض "السياسيين الجدد" يخشى على نفسه من أن يرى وهو يقتني تلك الجرائد، وأن بعض المعارضين المحترفين ممن سنبقى نكن لهم كل الاحترام مهما اختلفنا مع توجهاتهم، كانوا يطلبون منا الحذر في الكتابة وتخفيض السقف، وفي حالات أخرى كانوا يطلبون منا الانتماء لحزب ما يمكن أن توفر لنا نوعا من الحماية. لم ننتم لأي من الأحزاب في أية لحظة من حياتنا، ونعتقد أننا لن ننتمي، ولكن ذلك لا يعني أية استقالة مما يقع حولنا، ولا أي تنكر لما تعيشه بلادنا. بين الاستقالة والاستقلالية بون كبير، وإن تلك الاستقلالية هي ما مكننا من النظر إلى كل الأمور في الحياة العامة بما يمليه علينا ضميرنا، لا نرى ضيرا من أن نتوافق مع حزب أو تيار أو أن نختلف معه، سواء كان ذلك التيار من اليمين أو اليسار أو الوسط. فالذي كان يهمنا باستمرار هو المواقف، وليس الهياكل أو الأشخاص.

تعترض ثورتنا اليوم دفعة أخرى من العراقيل نحن واثقون أنها ستنجح مرة أخرى في تجاوزها. هذه العراقيل هي من نفس صنف تلك التي واجهتنا غداة 14 جانفي مباشرة، وقد أمكن تخطيها بتلك اليقظة الرائعة، وهي يقظة لا تزال

موجودة، كما أنها وإن لم تستطع تغذية نفسها بإبداعاتها الذاتية أحيانا فإن حماقات الحكومة تتكفل بتوفير الوقود الكافي لها في كل مرة. يواصل النظام القديم التشبث بالبقاء بطرق مختلفة، بمحاولة توجيه الحكومة نحو كبح جماح هذه الثورة، مراهنة على تلاشي الحماس شيئا فشيئا. كما نواجه جميعا عودة للنعرات الجهوية التي أحسن النظام القديم تطويعها لصالحه الأمس وكذلك اليوم، غير أن المشكل الحقيقي لا يقع في هذه الجهة. هناك انقسام واضح في الجبهة الداخلية للثورة، وهذا الانقسام هو الذي يمكن أن يسمح للنظام القديم بالعودة، فهو أيضا إنما يتغذى من حماقاتنا جميعا. وأول هذه الحماقات إلهاؤنا أنفسنا بكل القضايا ما عدا تلك التي تمثل تجسيدا لأهداف الثورة في الحرية والكرامة والديمقراطية. قام بعض الحمقى بتفجير صراع هوية ما كان أغنانا عنه اليوم، واستغل حمقى آخرون تلك الفرصة لتقسيم البلاد إلى "مؤمنين" و"كفار". نسي هؤلاء أنهم بفتحهم ذلك الباب إنما كانوا يفتحون مستقبل ثورتنا على جحيم من الفرقة والتناحر لا يمكن إلا أن يؤخرها عن بلوغ واحة الأمان، وغير هذه الحماقات كثير.

لنؤمن جميعا أنه لا يمكن لهجرتنا نحو واحة الكرامة الموعودة أن تنجح ونحن متفرقون، وأن هناك أشياء أهم بكثير من أن تحكم أو أن تفعل ما بوسعك لمنع غيرك من الحكم: بناء ديمقراطية سليمة قادرة على ضمان التداول على السلطة بما يحترم الإرادة الشعبية المعبر عنها بكامل الحرية. لنثق في هذا الشعب الذي ثار على أعتى ديكتاتور، وقد ثار عليه بأروع الأساليب وأكثرها إبداعا، ولنؤمن بقدرته على الاختيار السليم. لنثق أيضا في قدرته على تصويب اختياراته عند الضرورة، لنؤسس الديمقراطية قبل أن نفكر في الحكم.

لكل من سيقرأ هذا الكتاب، ولكل من قرأ مقالاته على الشبكة الافتراضية نجدد تمسكنا بالأمل في رؤية هذه الثورة تواصل بنفس العزم سعيها نحو تحقيق أهدافها، طارحة عنها في طريق هجرتها نحو محطة الأمان كل دعاوي الفرقة والكراهية، ملقية في النار كل السلوكات الأنانية والتخريبية، وقد أثبتت دوما القدرة على تحقيق ذلك. مرة أخرى قد نكون ساذجين، ولكن كم نحتاج أحيانا أن نكون ساذجين !

9 ماي 2011